



الجمهورية العربية السورية
جامعة: دمشق
كلية: الاقتصاد
قسم: الاقتصاد

دور الاستثمارات الخاصة في التنمية الاقتصادية في سورية

The Role of private Investments on Economic Development in Syria

بحث معدّ لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالبة

ختام محمد حيدر

المشرف
الأستاذ الدكتور
موسى الغرير

المشرف المشارك
الأستاذ المساعد الدكتور
هيثم أحمد عيسى

القسم الأول:

الاستثمار كأحد عوامل التنمية

الفصل الأول:

مفهوم الاستثمار ونظرياته

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار ونظرياته

يؤدي الاستثمار دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، ويشكل دعامةً لجهود التنمية باعتباره عاملاً محدداً لمستوى الإنتاجية، وعنصراً ديناميكياً فعالاً في رفع مستوى ومعدل نمو الدخل القومي. يتحدد حجم الاستثمار بمدى وفرة الموارد المتاحة سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية من ناحية، وبقدرة الدولة والأفراد على تحويل هذه الموارد إلى استثمارات مُنتجة دون إحداث آثار جانبية على البدائل الأخرى لاستخدام تلك الموارد مما يعوق عملية التنمية من ناحية أخرى.

سنقوم الآن بتوضيح مفهوم الاستثمار من خلال استعراض عددٍ من التعاريف المقدمة له^١. يُعرّف الاستثمار بأنه: "توظيف للأموال في أصول يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدٌ في المستقبل"^٢. معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائدٍ يساعد على زيادة ثروة المستثمر.

كما يمكن تعريفه بأنه: "عملية يقوم المستثمر بموجبها بتحويل الأموال إلى أصولٍ ماديةٍ إنتاجيةٍ تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي للبلد، وبالتالي في زيادة الطاقة الإنتاجية"^٣.

ويرى البعض بأن الاستثمار هو تضحية بالثروة الحالية (مؤكدة) لثروة في المستقبل (غير مؤكدة)^٤. إضافةً إلى ذلك فإن الاستثمار يمثل الطلب على أموال الإنتاج، أو الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك، وهو يقابل الادّخار غير أنه ليس بالضرورة أن يكون فائض الاستهلاك موجّهاً للاستثمار فالاحتياز مثلاً يؤدي إلى تجميد جزءٍ من الادّخار توقعاً لاستهلاكٍ أو استثمارٍ في المستقبل. كما أن "الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية على أن تعود القيمة للأصول الرأسمالية في المستقبل بأعلى من قيمتها مع التأكيد من البقاء في هامش المخاطر المتوقع"^٥.

قبل أن نخوض في دور الاستثمار في التنمية لابدّ من التعرف على أنواع الاستثمار وعلى محددات الاستثمار:

^١ هناك العديد من التعاريف التي تتناول الاستثمار بشكل أوسع وأشمل مثل الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعرف بأنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة كفاءته". كما يعرف بأنه "استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات معلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية بالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع" إلا أننا في هذا البحث نركز فقط على الاستثمار المادي، لذلك لن نتعرض لتعريفات رأس المال البشري ورأس المال المعرفي والاستثمار في كل منهما. للمزيد انظر: ربحان، عبد الحميد، طرشان، حنان، الاستثمار في رأس المال البشري ومتطلبات العمل في الجيل الثاني من مؤسسات المعلومات، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة، جامعة قسطنطينة، ص ٤، ٢٠١١.

^٢ الحناوي، محمد، مصطفى، نهال فريد، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٩.

^٣ علي، محمود ابراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٢، ص ٣.

^٤ الراوي، خالد وهيب، الاستثمار مفاهيم- تحليل- استراتيجيات، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٨.

^٥ الجندي، خزامى عبد العزيز، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٠، ص ٦١٣.

١-١-١ أنواع الاستثمارات:

تقسم الاستثمارات بشكل عام إلى نوعين هما: الاستثمار حسب جنسيّة القائم بالاستثمار، والاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية، وكلّ نوع من هذه الاستثمارات له عدّة أوجه، وفيما يلي أنواع الاستثمارات والأوجه التي يتجلّى بها كلّ نوع منها:

١. الاستثمار حسب جنسيّة القائم بالاستثمار:

❖ استثمار وطني: يكون نتيجة قيام رجال الأعمال المحليين أو الحكومة الوطنية بتحويل رؤوس الأموال والمدخّرات إلى استثمارات في مشاريع جديدة، أو توسيع مشاريع قائمة وتكوين رأس مال حقيقي داخل البلد.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهمّ المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، إذ يقوم بدورٍ حاسّ على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الكثير من الدول، فهو يشكّل قناة رئيسة يتدفّق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية إلى البلد، لذلك تنظّم الدول والمجتمع الدوليّ معاملة الاستثمار غير الوطني وتوفر الضمانات له من واقع أنّه يرتبط بحركة تداول الأموال واستغلالها داخلياً وخارجياً، كما يعتبر رافداً للموارد الرئيسة التي ترفد المقدرات الوطنية، وتساهم مساهمة فعّالة في تسريع عمليات التصنيع وتطوير قطاعات السياحة والخدمات والبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات الوطنية.

يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي المباشر فرداً أو مؤسسة خاصّة أو عامّة مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرّف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال الثروات، أو مؤسسات استثمار تنموي، أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولةٍ خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر^١.

وجدير بالذكر أنّ المجموعة المرتبطة سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقلّ عن ١٠%، ويعدّ هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية^٢. ويبرز الاستثمار الأجنبي في صور عدّة أهمّها^٣:

✓ الاستثمار الثنائي: هو الأكثر شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي (الخاص أو الحكومي أو الاثنان معاً) المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه،

^١ خضر، حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص٣، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمعهد: www.arab-api.org/develop1.htm

^٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٨، ص٨٨، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمؤسسة: www.dhaman.org

^٣ حسب الله، أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا- مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص١٩.

بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلاف ذلك.

✓ الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات: تعدّ هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار، والمحرك الأساسي له، حيث إنّ لها شركات متعددة تمتدّ إلى عدّة دولٍ مختلفة، وتتميّز بكبر حجم إنتاجها وتنوّعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنّها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

٢. الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية:

حيث توزّع الاستثمارات بمجملها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك إمّا بتدخل الدولة حسب خطّة مرسومة مسبقاً، وإمّا بشكل عفويّ محكوم بتوقعات الربح والمخاطرة في كلّ قطاع، وهنا تنتوّع الاستثمارات حسب المجالات التي توظّف بها (الصناعة- الزراعة- التشييد... الخ).^١

١-١-٢ محدّدات الاستثمار:

تختلف محدّدات الاستثمار من دولة لأخرى، وفقاً لمستوى التطور الاقتصاديّ الذي بلغته تلك الدولة، وذلك تبعاً لمواردها من جهة، وللموارد التي تتوفّر فيها وللسياسات التي تتبّعها من جهة أخرى. يقصد بالمحدّدات: العوامل المؤثّرة في تحديد مقدار ما، سواء أدّت إلى زيادة هذا المقدار أو نقصانه، وتقوم فلسفة المحدّدات على أساس توضيح ماهية العلاقة الذاتيّة ما بين متغيرين. وتوضّح محدّدات الاستثمار العلاقة السببيّة بين مختلف المتغيّرات التي تؤثر في متغيّر الاستثمار (متغيّر تابع)، أو لها دور في تحديد سلوكه.^٢

يتحدّد الاستثمار في الاقتصاد الوطنيّ بعدد من العوامل ومن أهمّها:

١- الكفاية الحديّة لرأس المال: يمكن تعريفها بأنّها نسبة الغلّة المتوقّعة من الاستثمار في أصلٍ من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.^٣

أما إذا أردنا التعريف الدقيق للكفاية الحديّة لرأس المال فهو: "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحاليّة للعوائد السنويّة المتوقّعة من الاستثمار في أصلٍ من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل".^٤

تقوم فكرة الكفاية الحديّة لرأس المال على مبدأ أنّ القيام باستثمار جديد يترتّب عليه إمكانيّة زيادة الإنتاج الماديّ للمشروع، وزيادة إيراداته، ويتوقّف حجم هذه الإيرادات على حجم الطلب على المنتجات من جهة وأسعارها من جهة أخرى، ممّا يتطلّب من المستثمرين القيام بتقدير حجم الإنتاج الحقيقي للاستثمار الجديد

^١ علي، محمود إبراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٢، ص ٣.

^٢ العبد، علي، أثر قوانين تشجيع الاستثمار على التجارة الخارجية في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٢، ص ٢٥.

^٣ كنعان، علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقانون رقم (١٠) في سورية، ندوة سيما الاقتصادية، مريديان دمشق، ٢٠٠٠، ص ٩٩.

^٤ خربوش، حسني علي، وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار الزهران، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٢.

وحجم الطلب على الإنتاج، إضافةً إلى تقدير التغيّر في أسعار الإنتاج طول فترة الاستثمار، بعد ذلك يجري عمل تقدير لتكلفة المدخلات ثم تخصم من الإيرادات الكلية المتوقّعة الحصول عليها، فنحصل على الغلة الصّافية المتوقّعة من الاستثمار^١.

٢- سعر الفائدة: يعدّ سعر الفائدة العامل الثّاني في تحديد حجم الاستثمار، ويؤثّر به بشكل مباشر، وبالطّبع فإنّ سياسةً محدّدة بسعر الفائدة تلعب دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات بشكل عام، ومع تثبيت كلّ العوامل الأخرى، كلّما انخفض سعر الفائدة كلّما ازداد إقبال المستثمرين على إقامة مشاريعهم الاستثمارية الجديدة، أو التوسّع في المشروعات القائمة، أما في حال ارتفاع سعر الفائدة فإنّ ذلك سوف يؤدّي إلى إحجام المستثمرين عن القيام بمشاريع استثمارية جديدة ضمن هذا البلد، أو حتّى توسيع مشاريعهم القائمة^٢. باختصار، تشير النّظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية سالبة بين مستوى الاستثمار وبين سعر الفائدة.

ربط كينز بين الطلب على الاستثمار والكفاية الحديثة لرأس المال المستثمر التي تعبّر عن معدّل العائد الداخلي للاستثمار، ومقارنتها بسعر الفائدة، ممّا يعني أنّ مستوى الاستثمار الكليّ يتحدّد بالتغيّرات في سعر الفائدة كما بيّنّا، فكّلما ارتفع سعر الفائدة انكمش حجم الاستثمار الكليّ.

عملياً، توجد عدّة دراسات تشير إلى عدم دقّة سعر الفائدة كمحدّد للاستثمار الجديد، وقد أثبتت عدّة دراساتٍ وبياناتٍ قام بها مجموعة من الاقتصاديين أنّ سعر الفائدة ليس من العوامل الحاسمة التي تدخل في تقديرات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار، وأنّ الكفاية الحديثة للاستثمار غالباً ما تكون أعلى بكثيرٍ من سعر الفائدة في حالات الرّواج، ممّا يجعل إمكانية اعتبار أنّ سعر الفائدة هو المحدّد لحجم الاستثمار أمراً صعباً. أمّا في حالات الكساد يكون الأمر على العكس ذلك حيث ينخفض سعر الفائدة، إلا أنّ الكفاية الحديثة للاستثمار تنخفض بمعدّلاتٍ أكبر بكثير، كما أثبتت النّجارب أيضاً أنّ المشروعات الكبيرة لا تتأثّر عموماً بسعر الفائدة، وتغيّراته لأنّها تقوم بتمويل معظم استثماراتها طويلة الأجل^٣.

٣- توقّعات الرّبح: من البديهيات في علم الاقتصاد أنّ هدف الغالبية العظمى من المشاريع الاستثمارية هو تعظيم الرّبح، لذا يمكننا القول إنّ الرّبح المتوقّع يشكّل حافزاً للمستثمرين والمشروعات على الاستثمار، فالتوقّعات المتفائلة بخصوص قدرة المشروع على جلب إيراداتٍ تكفي لتغطية الفائدة وتحقيق الأرباح سوف يكون لها أثرٌ كبيرٌ في الرّغبة في الاستثمار مقارنةً بالتوقّعات المتشائمة، ويتوقف هذا على مدى النّقة في السياسة الاقتصادية المتّبعة، والعوائد التي يمكن جنيها من المشروع، وذلك من خلال حساب الكفاية الحديثة لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحديثة لرأس المال أكبر من سعر الفائدة يقدم المستثمر على الاستثمار، أمّا إذا كانت أقلّ فإنّه يحجم عن الاستثمار^٤.

^١ حيدر، ختام محمد، تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ٩٤.

^٢ كنعان، علي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

^٣ حيدر، ختام محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

^٤ الروادي، تيسير، السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٥/٢٢.

٣-١-١ نظريات في الاستثمار:

يمكن تقسيم نظريات الاستثمار منهجياً إلى مجموعتين: تهتم نظريات المجموعة الأولى بتحديد المقدار الأمثل للاستثمار من خلال الموازنة بين كمية رأس المال المستثمر وبين آثاره الإيجابية على باقي المتغيرات الاقتصادية المرتبطة به، بينما تهتم نظريات المجموعة الثانية بأسباب قيام الاستثمار بين الدول أي عوامل انتقال رأس المال. يناقش البحث فيما يلي كلاً من المجموعتين.

• المجموعة الأولى: النظريات الكمية

أ- النظرية النيوكلاسيكية: اهتمت هذه النظرية بالعوامل التي تحدّد الرصيد الأمثل لرأس المال وكيفية الوصول إلى هذا الرصيد، وقد رأى أصحاب هذه النظرية أنه يتحدّد عند تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفته (سعر الفائدة الحقيقي) وعند هذه النقطة تتوقف الاستثمارات الجديدة.

ب- نظرية تكلفة التعديل الحدية: يرى أصحاب هذه النظرية أنّ الوصول إلى الرصيد الأمثل لرأس المال يتم بشكل تدريجي، بناءً على تكلفة التعديل التي تسبب عدم التوازن والتي تدفع باتجاه التوازن، وتستمر عملية الاستثمار حتى يتحقّق التوازن، خاضعاً بذلك لمعيار التكلفة الحدية لرأس المال التي تتأثر عكسياً بالكفاءة الحدية للاستثمار، أي بمعنى أنه كلما زاد الاستثمار ارتفعت التكلفة الحدية لرأس المال وانخفضت الكفاءة الحدية للاستثمار حتى نصل إلى سعر الفائدة الحقيقي. هنا يتساوى كلّ من الكفاءة الحدية للاستثمار مع الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ويصبح صافي الاستثمار معادلاً للصفر. تعتمد سرعة التعديل على مرونة منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار التي تعتمد بدورها على مرونة منحنى العرض للسلع الرأسمالية الصناعية، بمعنى أنه كلما كان العرض غير مرّن أدى ذلك إلى وقت أطول للوصول إلى المستوى الأمثل لرأس المال، أمّا ارتفاع مرونة العرض يؤدي إلى مرونة شبيهة في منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار، بالتالي سيكون التعديل فورياً، إذن يمكن القول: إنّ صافي الاستثمار يرتبط بالكفاءة الحدية لرأس المال وبمعدّل الفائدة.

ت- نظرية TOBIN: وهي من النظريات النيوكلاسيكية وترى أنّ القوى المؤثرة في الاستثمار يعبر عنها بالنسبة بين القيمة السوقية لرأس المال وبين تكلفة إحلاله، ويكون الاستثمار مجدياً وإيجابياً كلما زادت تلك النسبة عن الواحد الصحيح^١.

ث- النظرية الكينزية: الاستثمار تابع لسعر الفائدة، من ثمّ للكفاية الحدية للاستثمار. يتحدّد حجم الاستثمار لدى أي مشروع -حسب هذه النظرية- بالمقارنة بين الكفاية الحدية للاستثمار وبين سعر الفائدة، حيث الكفاية الحدية للاستثمار أكبر أو يساوي سعر الفائدة هذا يؤدي أنّ الاستثمار يتمّ والعكس صحيح. وتعني الكفاية الحدية للاستثمار: سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلات السنوية المتوقعة من استثمار أصلٍ من الأصول مساوية لثمن هذا الأصل، وهي تختلف عن الإنتاجية الحدية لرأس المال

^١ عبد العظيم، عادل، اقتصاديات الاستثمار، النظريات والمحددات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد ٦٧، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص ٥ وما بعدها.

التي تعبر عن الإضافة الكمية إلى الإنتاج الكلي الناشئة عن إضافة وحدة من رأس المال المستخدم مع عناصر الإنتاج الأخرى في هذا الأصل، وبين تكلفة الحصول على الأموال اللازمة لشرائه "سعر الفائدة"^١.

ج- نظرية مضاعف الاستثمار^٢: تحدث التغيرات التي تطرأ على مستوى الإنفاق القومي (ومنها الإنفاق الاستثماري) تغيرات مماثلة في مستوى الدخل القومي، وهذه التغيرات تؤدي من جديد إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، بالتالي زيادة دخول عدد من الأفراد فيزداد إنفاقهم وهكذا، بمعنى أن الزيادة في الدخل القومي التي تسببها زيادة معينة في الاستثمار (حسب كينز)، هي أكبر بكثير من الاستثمار نفسه. تفترض هذه النظرية وجود اقتصاد مغلق للتأكيد على أن الاستقرار الاقتصادي الداخلي يتحقق بفعل السياسات الاقتصادية القومية، وليس بفعل عوامل خارجية، وثبات الميل الحدي للاستهلاك، ومستوى توظيف ناقص كي لا تؤدي زيادة الاستثمار في قطاع اقتصادي معين إلى نقصانه في قطاع آخر، ومرونة الجهاز الإنتاجي ليستجيب لتغيرات الطلب الكلي^٣.

يتحدد حجم الاستثمار -حسب هذه النظرية- من خلال العلاقة بين الاستثمار والدخل والتي تأخذ الشكل التالي: المضاعف = التغير في الدخل / التغير في الاستثمار. حيث يؤدي التغير في الاستثمار إلى تغير أكبر في الدخل، يعود السبب في ذلك إلى أن الدخل المتحصل نتيجة زيادة الاستثمار، ينقسم إلى قسمين، جزء منه للاستهلاك والجزء الآخر للادخار أي إن التغير في الدخل = التغير في الاستثمار + التغير في الادخار. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات العاملة مرتفع، فإن معظم الدخل الجديد يتحول إلى زيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية. هذه الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى تشغيل الطاقات العاطلة لدى صناعات سلع الاستهلاك، وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة وزيادة الدخل، وفي كل مرة يزداد الدخل فإن الاستهلاك يزداد ثم يزداد الدخل وهكذا حتى يرتفع الدخل بمقدار مضاعف للزيادة الأولى التي حدثت. أي إن التغير في الاستثمار == > التغير في الدخل == > التغير في الاستهلاك == > التغير في الدخل.

يعتمد حساب مضاعف الاستثمار على الميل الحدي للاستهلاك، حيث هناك علاقة طردية بينهما فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً == > مضاعف الاستثمار كبير والعكس صحيح.

ح- نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار: ترى هذه النظرية أن الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح، حيث إن أغلب الاستثمارات تأتي من وجود أرباح محتجزة ومخصصات للاهلاك.

^١ العدبه، علي، رسالة دكتوراه، ص ١٠.

^٢ مضاعف الاستثمار: هو العلاقة بين حجم معين من الاستثمار وأحجام الزيادة المباشرة وغير المباشرة في الدخل الناشئة عنه، وتمثل عدد المرات التي يزداد فيها حجم الزيادة المباشرة، وغير المباشرة في الدخل عن حجم الاستثمار الأصلية. انظر العدبه، علي، ص ١٠.

^٣ حاتم، سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١١٥.

خ- النظرية الاقتصادية التقليدية: تفسر هذه النظرية التجارة والاستثمار الخارجي على أساس الاختلافات في كمية الموارد الطبيعية بين الدول والتي تؤدي إلى اختلاف في تكلفة الإنتاج وفي عوائد عناصر الإنتاج، هذا يؤدي إلى التخصص في الإنتاج ثم التجارة بين الدول. تفترض هذه النظرية أن عنصري رأس المال والعمل قابلان للتبادل والإحلال فيما بينهما، فعندما تكون تكلفة رأس المال عالية يتم استخدام أقل لرأس المال واستخدام أكثر للعمل والعكس صحيح، فعندما يكون لدى الدولة فائض في رأس المال، فإنها أن تقوم بتصدير رأس المال الفائض لبلد آخر، أو تقوم باستيراد العمالة، وبما أن رأس المال هو أسهل عناصر الإنتاج في التنقل بين الدول، فإن الفائض منه يؤدي إلى قيام الاستثمار الخارجي، ويستمر رأس المال في التنقل من البلد الأول إلى البلد الثاني الذي يستثمر فيه إلى أن يتساوى العائد بين البلدين ويتوقف الاستثمار الخارجي، بالتالي فإن عملية الاستثمار الخارجي تبدأ وتنتهي من تلقاء نفسها، ومحركها اختلاف العائد على رأس المال.

• المجموعة الثانية: النظريات التي تفسر قيام استثمارات أجنبية في البلدان الأخرى:

أ- نظرية المنشأة: يقوم الاستثمار الخارجي - وفق هذه النظرية- نتيجة وجود منافسة احتكارية بين الشركات الرأسمالية من أجل اقتسام السوق، فعندما تمتلك الشركة الرأسمالية مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة شركات محلية في البلد المضيف، تقوم بنقل نشاطها إلى ذلك البلد سعياً وراء تحقيق مزيد من الأرباح " تقوم المنشأة بنقل نشاطها خارج الحدود في حال كانت تملك مزايا احتكارية تفوق التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمل في البيئة الجديدة، وأن تحقق عائداً أفضل من البدائل الأخرى مثل التصدير أو بيع التراخيص... الخ، وأن تتمتع الدولة المضيفة بمزايا إمكانية تفوق الدولة التي تنتمي لها الشركة"^١.

ب- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تقوم الشركات التي تتمتع بمزايا خاصة أو احتكارية باستخدام أكثر من وسيلة في آن واحد من أجل احتكار السوق (مثل الاستثمارات الأجنبية- تصدير- بيع الرخصة... الخ)^٢.

ت- نظرية عدم كمال السوق^٣: مؤدى هذه النظرية أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة غير قادرة على تلبية حاجة السوق الداخلية من جهة، وغير قادرة على منافسة الشركات الأجنبية القادمة، من النواحي التكنولوجية والمالية والإدارية، من ناحية أخرى، بالتالي تتمتع الشركات الأجنبية بمزايا تنافسية عالية من حيث تباين جودة السلع وتكاليفها وتنوعها. هذه المزايا تعد سبباً لقيام الاستثمارات الأجنبية نحو تلك البلدان، أي إن السبب الرئيس لقيام استثمارات أجنبية -وفق هذه النظرية- في البلدان

^١ ابن حسين، ناجي، نظريات الاستثمار الأجنبي ومحددات تدويل نشاط الشركات العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٩، ص ٥.

^٢ ابن حسين، ناجي، المرجع السابق، ص ٢.

^٣ محمد، أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٦.

المضيفة هو عدم كمال السوق الذي يعني عدم قدرة الشركات الوطنية من إشباع حاجات السوق الداخلية.

ث- نظرية الحماية^١: تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركات الأجنبية تسعى لحماية أنشطتها التي تساهم في تعظيم عوائدها، والتي تتميز بها عن الشركات الوطنية وتحقق لها التميز المطلق في البلدان المضيفة مثل المعرفة العلمية والخبرات الإدارية والإنتاجية والاختراعات التي تحققت لديها، ويجب إبقاؤها في البلد الأم.

ج- نظرية دورة حياة المنتج^٢: توضح هذه النظرية دوافع الشركات الأجنبية في إقامة استثمارات في الدول الأخرى، من خلال دورة المنتج^٣ للسلعة التي تنتجها الشركة في البلد الأم، حيث تبدأ الإنتاج بأرباح عالية جداً نتيجة الاحتكار الكامل، لكن بعد مرور فترة معينة تتحول تلك السلعة إلى سلعة نمطية، تتعرض للمنافسة من الشركات الوطنية الأخرى، ما يدفع تلك الشركات إلى نقل إنتاج تلك السلعة إلى البلدان الأخرى التي تتحقق فيها مزايا تنافسية عالية للسلعة شبيهة بتلك التي تحققت لها في البلد الأم عند أول إنتاج لها.

ح- نظرية الموقع^٤: ملخص هذه النظرية هو تبيان الكيفية (العوامل والمحددات) التي يتم من خلالها اختيار البلد المضيف الذي ستتجه نحوه الاستثمارات الأجنبية، أي المفاضلة بين البلدان المضيفة وفقاً لعوامل ترتبط بتكاليف الإنتاج والإدارة، إضافة إلى العوامل التسويقية وإجراءات الحماية ومناخ الاستثمار في كل دولة ومن ثم المفاضلة والاختيار بين هذه الدول.

خ- نظرية الموقع المعدلة: تضيف هذه النظرية بعض العوامل والمحددات التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، وتميز بين ثلاثة أنواع من هذه المحددات التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي.

تمثل المجموعة الأولى: العوامل الشرطية التي لا تقوم دونها استثمارات أجنبية مثل خصائص تتعلق بالمنتج وأخرى تتعلق بالدولة المضيفة وعلاقتها بالدول الأخرى.

أما المجموعة الثانية: فتتمثل بالعوامل الدافعة التي تتعلق بالشركة ومركزها التنافسي، ومدى توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة.

بالنسبة للمجموعة الثالثة أو الأخيرة: فهي مجموعة العوامل الحاكمة والتي تمثل محفزات لقيام استثمارات أجنبية، قسم منها يتعلق بالدولة المضيفة، مثل نظم وقوانين وسياسات الاستثمار، وقسم آخر يتعلق بالدولة المصدرة للاستثمارات، مثل عوامل المنافسة وقوانين تشجيع وتصدير رؤوس الأموال

^١ أبو قحف، عبد السلام، نظريات التمويل وجذوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٥٣ وما بعدها.

^٢ محمد، أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

^٣ تعني دورة حياة المنتج أن المنتج يمر بثلاث مراحل أساسية: ١- مرحلة الإنتاج الجديد، يتم تسويقه في السوق الداخلية للدولة التي أنتجته، حيث تكون تكلفته مرتفعة وسعره مرتفعاً. ٢- مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، من خلال تصديره إلى تلك الدول، أو من خلال قيام الشركات الأم بتصنيعه فيها من ثم يبدأ تصديره من تلك الدول الصناعية. ٣- مرحلة النمطية يصبح المنتج في هذه المرحلة نمطياً بالكامل وتعرف سوقه وتصبح التكلفة الأهم، فيبدأ الإنتاج في بعض الدول النامية (بفعل انتقال المعرفة التكنولوجية) بسبب السعي لتحقيق بعض المزايا التي تتمتع بها مثل انخفاض الأجور وتوفر المواد الأولية التي تؤدي إلى انخفاض تكلفة المنتج. "انظر: يونس، محمود، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٨٠ وما بعدها.

^٤ أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٨٦.

والضمانات التي تقدمها الدولة لشركاتها الوطنية التي تقيم استثماراتها في الخارج، وقسم ثالث يرتبط بالاتفاقيات والأعراف الدولية التي تنظم عمليات الاستثمار الدولية وشروط انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.

١-١-٤ نظريات في التنمية

برز مفهوم التنمية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال^١.

في حين يرى (امارتيا سن) أنه يمكن النظر إلى عملية التنمية على أنها "عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" يتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية، كذلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها ازدياد في متوسط دخل الفرد، أو التقدم التقني، أو التصنيع، أو التحديث الاجتماعي^٢.

كما يعرفها البعض بأنها: مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وقد تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية^٣.

وقد برزت العديد من النظريات المفسرة للتنمية من أبرزها:

أ- نظرية النمو الكلاسيكية:

أهم روادها: آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، حيث استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات أهمها: الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. اتجه الكلاسيك لدراسة أسباب النمو طويل الأمد في الدخل الوطني معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، ورغم التعارض في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم اتفقوا على آراء عديدة منها النمو الاقتصادي ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل هي: العمل ورأس المال، الموارد الطبيعية (ثابتة)، التقدم التكنولوجي، التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق بحصول تغير في إحدى هذه العوامل وعملية الإنتاج للموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) تخضع لقانون تناقص الغلة، وصحة هذا التحليل رهناً بافتراض ثبات الفن

^١ حمداني، محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٣.

^٢ الغزالي، عيسى محمد، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد ٧٧، ٢٠٠٨، ص ١٤.

^٣ خشيب، جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، مأخوذة عن موقع الألوكة الاقتصادي: www.alulka.net

^٤ القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار الأوانل، عمان، ٢٠٠٧، ص ٦٢-٦٤.

الإنتاجي ورأس المال المستخدم، ويعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعليه تكوين رأس المال (الاستثمار).

• الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسة المواتية للنمو: أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسة المواتية للنمو وهي تشمل نظاماً اجتماعياً إدارياً وحكومةً مستقرةً ومؤسسات تمويلية منظمة ونظاماً شرعياً قانونياً وكذلك نظام كفاء للإنتاج.

اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد رأس المال يؤدي إلى تزايد حجم السكان عن طريق تأثير الزيادة في تراكم رأس المال على الرصيد الكلي للأجور باتجاه الزيادة مما يزيد من حجم السكان، كما أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض، وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية والأجور وانخفاض الأرباح والادخارات بالتالي انخفاض تكوين رأس المال.

ب- النظرية الكلاسيكية الحديثة^١:

تؤكد على أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار أخذ يتلاشى، وأن حجم السكان لا يتغير مع تغير الدخل الفردي، كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال، وتفترض النظرية النيوكلاسيكية، أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي الذي يؤثر في معدل النمو يتحدد بعوامل خارج الاقتصاد.

أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الحديثة: هي عملية تكوين رأس المال من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي حيث تفترض النظرية إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

ت- نظرية جوزيف شومبتر في النمو الاقتصادي^٢:

يرى أن اتجاه النمو ليس مستمراً بل يصل سريعاً إلى حدوده، وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية ويرجع ذلك لسببين أولهما توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني أنه مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من خطر الابتكار، ويصف شومبتر خمسة أنواع من الابتكارات هي: تقديم منتج جديد- تقديم طريقة جديدة للإنتاج- الدخول إلى أسواق جديدة- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام- إقامة تنظيم جديد للصناعة. يربط شومبتر بين ثلاثة عناصر تتضمنها عملية النمو هي الابتكار والائتمان المصرفي المنظم والذي اعتبره أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو.

^١ القريشي، مدحت، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦-٦٨.

^٢ الحبيب، فايز إبراهيم، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥، ص ٥١-٥٣.

ث- نظرية النمو الكينزية^١:

من نماذج هذه النظرية نموذج هارود-دومار: عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمنة كسادٍ متكررة. أقام الاقتصاديّان نموذجهما على ضوء افتراض أنّ الاقتصاد مغلقٌ مع ثبات الميل الحديّ للاّذخار وتساويه مع الميل المتوسط للاّذخار.

يعدّ مفهوم رأس المال أو نسبة رأس المال/النّاتج من المفاهيم الأساسيّة في نموذج هارود-دومار ويعرف ذلك المفهوم بأنّه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدّخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة النّاتج بوحدةٍ واحدة.

ج- نظرية الدّفعة القويّة:

تتمثّل فكرة نظريّة الدّفعة القويّة في أنّ هناك حاجةً إلى دفعةٍ قويّةٍ أو برنامجٍ كبيرٍ مكثّفٍ في شكل حدٍّ أدنى من الاستثمارات بغرض التّغلب على عقبات التّنامية ووضع الاقتصاد على مسار النّمو الدّائيّ.

د- نظرية النّمو المتوازن وغير المتوازن:

صاغها الاقتصاديّان: روز نشتاين رودان، وتنصّ على إمكانيّة تحقيق النّمو المتوازن عن طريق القيام بموجةٍ كبيرةٍ من الاستثمارات في عددٍ من الصّناعات حتّى يتّسع نطاق السّوق ويزيد بالتّالي الطّلب على منتجاتها^٢.

أمّا نظريّة النّمو غير المتوازن فإنّها تأخذ اتّجهاً مغايراً لنظريّة النّمو المتوازن، حيث إنّ الاستثمارات في هذه الحالة تخصّص لقطاعات معيّنة بدلاً من توزيعها بالتّزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وبناءً على هذه النّظرية فإنّ السّياسات الإنمائيّة يجب أن تستهدف: تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجيّة، والحدّ من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجيّة أكثر ممّا تخلق منها^٣.

^١ القريشي منحت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

^٢ خشيب، جلال، مرجع سبق ذكره.

^٣ شوكت، كشر، النمو الاقتصادي والتّنامية الاقتصادية، منتدى الأبحاث والدراسات، عام ٢٠٠٩، مأخوذ من الموقع الإلكتروني www.Shawkat.afdal.net.

المبحث الثاني: دور الاستثمار في التنمية (الاستثمار في بعض الدول العربية نموذجاً).

١-٢-١ الاستثمار في بعض الدول العربية

يعدّ الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسيّ فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصاديّ، وخلق فرص العمل التي يمكن من خلالها حلّ مشكلات المجتمع الاقتصادية، و العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ لا يمكن لدولة النجاح في حلّ مشكلة الفقر أو الحدّ من معدلات البطالة أو تأمين السلع والخدمات لأفراد المجتمع عن طريق المال فحسب، ولا يمكن لهذا الأخير أن يخلق نمواً حقيقياً. لكنّ استثمار هذا المال بشكل فعال في المجالات المناسبة من شأنه أن يحلّ أو على الأقلّ يساهم في حلّ الكثير من تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

تسعى اليوم كثير من بلدان العالم إلى تعزيز دور القطاع الخاصّ وتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجيّ وفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية واعتماد أشكال وسياسات مختلفة من آليات السوق تمهيداً لدمج الاقتصاديات المحلية بالاقتصاديات العالمية، إذ اتّحصر دور القطاع الخاص في مجالات محدّدة أدّى إلى عجز الاستثمارات العامة عن مواجهة متطلبات عملية التنمية بمفردها، الأمر الذي أكّد على أهميّة دور الاستثمارات الخاصة المحلية منها والخارجية في تحقيق التنمية، حيث قدّرت استثمارات القطاع الخاص المحليّ والأجنبيّ في المنطقة العربية بنحو ٦٠% من إجماليّ الإنفاق الاستثماري، أي يمكن تقدير حجمها بنحو ٣٠٠ مليار دولار، وتتراجم تلك النسبة في الدول النفطية بفضل الاستثمارات الحكومية الضخمة، فيما ترتفع بشكل كبير في الدول غير النفطية والمنفتحة على الاستثمارات الأجنبية^١.

وللوقوف على الدور الفعليّ للاستثمار في التنمية بشكل أدقّ سنقوم فيما يلي بدراسة أثر الاستثمار على التنمية في عدد من البلدان العربية. فعلى سبيل المثال عملت المملكة العربية السعودية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي على وضع خطط لإعداد برامج لتشجيع الاستثمار لديها، ولجأت إلى العقود العسكرية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، حيث يتضمّن برنامج تشجيع الاستثمار إلزام الشركات الأجنبية التي تحصل على عقود أو مشاريع عسكرية أن تستثمر ما نسبته ٢٥ - ٣٠% من قيمة هذه العقود داخل المملكة في مشاريع ذات تقنية متقدّمة، وذلك من أجل خدمة الصناعة والتنمية الاقتصادية^٢.

^١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١١، ص ٨٥.

^٢ الزهراني، بندر بن سالم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤، ص ٦١.

في حين كان الهدف من استيراد الاستثمارات الأجنبية في اقتصاديات دول المغرب هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظراً لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة^١.

وفيما يلي جدول يوضح حجم الاستثمارات الواردة إلى بعض الدول العربية وعدد المشاريع المقامة في هذه الدول وعدد الشركات التي نفذتها، وفرص العمل التي وفرتها:

الجدول (١): إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، الوحدة (مليار دولار):

الدولة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكاليف الاستثمارية	فرص العمل (بالألف)	معدل البطالة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
					٢٠١٣	٢٠١٥
الأردن	٣٠٧	٢٤٥	٤٣.٥	٦٥	%١٢.٦	%٣.٨
الإمارات	٣٨٨٠	٣٢١٩	١٤٢.٣	٣٥٢	-----	%٥.٢
السعودية	١١٨٤	٨٨٦	١٥٣	١٦٩	%٥.٦	%٢.٧
العراق	٢٦٩	٢٣٢	٨١.٢	٥٦.٣	-----	%١.٣
مصر	٧٤٠	٥٥٠	١٢١.٣	٢٠٦	%١٢.٥	%٤
الجزائر	٣٧٥	٣٠٦	٦٨	٩٣	%١١.٨	%٢.٨
لبنان	٢٤٤	١٩٩	١٤.٧	٤١	-----	%٢.٥
تونس	٣٧٩	٣١٢	٤١	٩٥	%١٥.٣	%٢.٣
المغرب	٧٢٨	٥٨٢	٥٦	١٨٨.٢	%٩.٢	%٤.٤
الكويت	٣٠٠	٢٥٨	١١.٢	٣٢.٦	%٢.١	%١.٥

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٥.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ المملكة العربية السعودية تأتي في مقدّمة الدول المستقطبة للاستثمارات الواردة إليها من دول عربية وأجنبية، تليها الإمارات العربية المتحدة، من ثمّ مصر، حيث تسعى الدول إلى استقطاب الاستثمارات من أجل المساهمة في تحقيق التنمية، إذ تسهم هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل والحدّ من البطالة، فقد استطاعت هذه الاستثمارات أن تؤمّن ٣٥٢ ألف فرصة عمل في الإمارات العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، ورفع معدّل النّموّ في بعض الدول العربية، والاستفادة من الخبرات الأجنبية، ونقل التّكنولوجيا إلى البلدان المستقبلة لهذه الاستثمارات.

فيما يلي القطاعات الاقتصادية التي تستقطب الاستثمارات العربية والأجنبية في بعض الدول العربية^٢:

^١ العبد، بيوض محمد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٢١٢.

^٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٥، ص ١٠٢-١٦٦.

- تركّزت الاستثمارات العربيّة والأجنبيّة الواردة إلى الأردن في قطاع العقار بنسبة ٤٠.٧%، والنفط والغاز بنسبة ٢٩.٦%، ثمّ الموادّ الكيماويّة بنسبة ٩.١%.
- الإمارات: ٢٢.٧% قطاع العقار، ١٥.٢% الفنادق والسّيّاحة، ١٢.٧% النفط والغاز، ٦.٣% الخدمات الماليّة.
- المملكة العربيّة السّعوديّة: ٣٠.٦% قطاع المواد الكيماويّة، ٢٥.٢% النفط والغاز، ١١.٢% معادن.
- العراق: ٤٢.٦% النفط والغاز والفحم، ٣٩.٣% للعقار، ٧.٤% مواد كيماويّة.
- لبنان: ٤٨.٥% قطاع العقار، ٣٠.٦% الفنادق والسّيّاحة.
- مصر: ٣٢.٤% قطاع العقارات، ٣٠% النفط والغاز، ٩.٦% مواد كيماويّة.
- الجزائر: ٢٨.١% الفحم والنفط والغاز، ٢١.١% المعادن، ١٩.٦% للعقار.
- تونس: ٥٠.٣% قطاع العقار، ١٧.٨% النفط والغاز، ٥.٧% الفنادق والسّيّاحة.
- المغرب: ٢١.٥% قطاع العقار، ١٧.٧% النفط والغاز بنسبة، ١٤.٧% الفنادق والسّيّاحة.
- الكويت: ٢٣% قطاع العقار، ١٨.٥% الفنادق والسّيّاحة، ١٧.٦% خدمات الأعمال، ١٦% مواد كيماويّة.

ممّا سبق نلاحظ أنّ الاستثمارات الواردة إلى البلدان العربيّة لم تستطع أن تخفّف من معدّل البطالة في معظم الدّول العربيّة، ولم تتمكن من زيادة معدّل النّموّ، بالإضافة إلى أنّ هذه الاستثمارات تركّزت في قطاعاتٍ معيّنة وهي القطاعات التي تجني أرباحاً لها، الأمر الذي يؤكّد ضرورة رسم سياساتٍ تهدف إلى جذب وتوطين الاستثمار المحليّ، وتوجيه المستثمرين للاستثمار في القطاعات التي ترغب بها الدّولة المضيفة.

القسم الأول:

دور الاستثمارات الخاصة في التنمية الاقتصادية (الحالة السورية نموذجاً)

الفصل الثاني:

دور الاستثمار الخاص في تطوّر الاقتصاد السوريّ

المبحث الأول: السياق التاريخي لتطور الاقتصاد السوري

١-٢-١ مراحل تطور الاقتصاد السوري:

١- بعد الاستقلال: اعتمدت سورية نهج الاقتصاد الرأسمالي الوطني وأعطت الحرية لرأس المال المحلي، وشجعت الصناعة الوطنية، في الوقت نفسه أمتت الرأسمال الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية^١. وشهد الاقتصاد نمواً عالياً وسريعاً، وحققت الاستثمارات نمواً عالياً بلغ ٩% بشكل خاص في قطاعي الزراعة والصناعة (بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣)^٢.

٢- في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات: بدا تدخل الدولة جلياً من خلال إجراءات التأميم، وأصبح القطاع العام يسيطر على التجارة الخارجية والمال والمصارف وكامل الصناعة الاستخراجية وقسم كبير من الصناعات التحويلية^٣.

٣- تميزت بداية السبعينيات بإطلاق التعددية الاقتصادية وتحرير الاقتصاد بصورة أكبر من خلال: تخفيف القيود على مستوردات القطاع الخاص، وصدر تشريعات مشجعة لعودة رؤوس الأموال التي هربت إلى الخارج إثر موجة التأميم في الستينيات، والسماح للقطاع الخاص باستيراد سلع معينة شريطة الحصول على تسهيلات ائتمانية^٤.

٤- مع بداية الثمانينيات تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر النفط وانخفاض المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين^٥، مما أدى إلى دخول الاقتصاد السوري مرحلة الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي أوجب على الدولة القيام بخطوات إصلاحية من خلال فسخ المجال أمام القطاع الخاص لاستعادة حيويته ونشاطه.

٥- في مرحلة التسعينيات تزايد إنتاج النفط، حيث بلغ معدل الإنتاج اليومي ٦٠٠ ألف برميل^٦، وعاد معدل النمو ليرتفع نتيجة تصدير النفط الخفيف بسعر مرتفع، وتجدد المعونات الخليجية، وفتح أسواق الدول الخليجية أمام العمالة السورية، وإشراك القطاع الخاص والمشارك في العملية التنموية، مما أدى إلى تزايد موارد خزينة الدولة^٧.

٦- في عام ٢٠٠٠ وُضعت الخطوط العريضة للإصلاح الاقتصادي، وحُدثت أدوار القوى الاقتصادية والاجتماعية في عملية الإصلاح من خلال التعددية الاقتصادية والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص^٨.

^١ عروكي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، الجزء الأول، دمشق، عام ١٩٧٢، ص ٢٢٦.
^٢ سعيان، سمير، الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٩.
^٣ مرزوق، نبيل، الخصخصة أفاقها وأبعادها، دار الفكر المعاصر، بيروت، عام ١٩٩٩، ص ٩٨.
^٤ صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص ٥٠.
^٥ المصباح، عماد الدين أحمد، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ٦٤.
^٦ عامر، إحسان، أثر قانون تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٢، ص ٧.
^٧ الحمش، منير، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.

تسارعت خطا الإصلاح بعد عام ٢٠٠٤ حيث أُعلن فيما بعد عن ولادة ما يسمّى اقتصاد السوق الاجتماعي^١.

خلال ذلك تواصل العمل في الإصلاحات الإداريّة والهيكليّة لمواكبة التّطوّرات المتلاحقة في الاقتصاد العالميّ، وبذلت الحكومة جهوداً مميّزة لتعزيز المناخ الاستثماريّ وتهيئة وإصلاح الحال في العلاقة بين السياسات الاستثماريّة والسياسات التّنمويّة، إلا أنها واجهت في سعيها لرفع مستويات الاستثمار وإيجاد وتطوير بنية استثماريّة مستقرّة العديد من الصّعوبات والتّحدّيات و التي يمكن تلخيص أهمّها في الفقرة التّالية:

٢-١-٢ الصّعوبات والتّحدّيات التي واجهت الاقتصاد السوريّ:

واجه الاقتصاد السوريّ العديد من الصّعوبات والتّحدّيات التي وقفت في طريق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة من أهمّها:

(١) انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ مقارنةً مع نصيب الفرد من الناتج لبعض الدّول، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ في سورية بالأسعار الجارية /\$٢٧٠٠/ في عام ٢٠١٠، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج في كلّ من الأردن وإيران على التّوالي /\$٤٣٧١، \$٥٦٧٥/ بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٠، أي إنّ نصيب الفرد السوريّ من الناتج المحليّ منخفضٌ مقارنةً بباقي الدّول.

(٢) معدّل نموّ سكانيّ مرتفع حيث بلغ هذا المعدّل ٢.٤% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)^٢.

(٣) معدّل بطالة مرتفع حيث بلغ ١٤.٩% من قوّة العمل في عام ٢٠١١^٣.

(٤) كثافة العمالة الوافدة إلى سوق العمل في سورية (٤٠٠ ألف سنوياً في سنّ العمل)^٤.

(٥) وجود عجزٍ مستمرٍّ ودائمٍ في الموازنة العامّة وصل إلى ٤.٦% في عام ٢٠٠٩، وقد كانت سورية في المرتبة ٩٩ عالمياً في مؤشر عجز الموازنة في عام ٢٠١٠، بعد أن كانت في المرتبة ١١٨ في عام ٢٠٠٧^٥.

(٦) وجود عجزٍ في الميزان التجاريّ حيث وصل هذا العجز إلى حوالي ٢٤٧ مليار ليرةٍ سورية في عام ٢٠١٠^٦.

(٧) ارتفاع تذبذب معدّل التضخّم، حيث كان ٩.٦% في عام ٢٠٠٧^٨، ثمّ ما لبث أن انخفض إلى ٢.٨ في عام ٢٠٠٩، إلا أنّه عاود الارتفاع إلى ٤.٤ في عام ٢٠١٠^١.

^١ سليمان، غسان، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، دار الرضا، دمشق، عام ٢٠٠٥، ص٨.

^٢ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٣ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٤ درغام، دريد، مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٦/١٤.

^٥ الضابط، مدين، السياسة المالية من منظور النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٢/٨.

^٦ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١١.

^٧ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص٢٠.

^٨ الشلبي، مطيع أسعد، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص١٣.

٨) وجود عجزٍ في ميزان النفط السوريّ بين قيمة ما تصدّره سورية من نفط خام وقيمة ما تستورده من مشتقات نفطية وصل إلى ٧.٨ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٦.

٩) اتّجاه الإنتاج النفطيّ إلى التناقص وتراجع حجم الثروة النفطية حيث انخفض الإنتاج من ٦٠٠ ألف برميل يومياً إلى حوالي ٣٧٧ ألف برميل يومياً وتبلغ الاحتياطات النفطية المؤكّدة في سورية ٢.٥ مليار برميل من المتوقّع نفادها خلال ١٨ عاماً بحسب تقرير التنافسية للاقتصاد السوريّ لعام ٢٠١١، وذلك في حال لم يتمّ إحراز اكتشافات جديدة^٢، يصدر منه ٢٠٠ ألف برميل يومياً الأمر الذي أدّى إلى انخفاض صادرات النفط الخام من ٢٤.٣ مليون طنّ في عام ٢٠٠٦ إلى ٨.٩ مليون طنّ في عام ٢٠٠٧، كما أنّه ساهم في تراجع الإيرادات النفطية أيضاً^٣.

١٠) تراجع حجم الفوائض الاقتصادية الموردة إلى خزانة الدولة نتيجة تطبيق القانون الماليّ الأساسي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦ في بداية عام ٢٠٠٨.

بالرغم من أنّ الحرب التي قامت ضدّ سورية والتي أدّت إلى تهجير كثيرٍ من السكّان وإلى مقتل العديد منهم، إلا أنّ معدّل النمو السكاني ظلّ مرتفعاً حيث بلغ هذا المعدّل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ ما يعادل ٢.٠٦٪^٤.

لقد أثّرت الظروف التي تمرّ بها سورية بشكلٍ سلبيّ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ ارتفع معدّل البطالة بشكل كبير جداً ليصل ٤٠.٦٪، ٤٨.٤٪ في العامين (٢٠١٣، ٢٠١٥) على التوالي^٥، وبلغت قيمة العجز في الميزان التجاري حوالي ١٢٠٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٧، وانخفض الناتج المحليّ الإجماليّ من ٩٠٥ مليار ليرة عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤٢ مليار في عام ٢٠١٦، حيث وصل إجماليّ الخسارة في الناتج المحليّ الإجماليّ نتيجة للأزمة ٤٠٦١ مليار ل.س. بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة^٦، ترافق ذلك بانخفاض معدّل نصيب الفرد من الناتج المحليّ من ٥٥.٥ ألف ليرة إلى ٣١ ألف ليرة في عام ٢٠١٧^٧. إضافةً إلى انخفاض إجماليّ تكوين رأس المال الثابت من ٣٨١ مليار ل.س. في عام ٢٠١١ إلى ٢٧٤ مليار ل.س. في عام ٢٠١٧^٨. وصل معدّل التضخّم إلى ٨٢.٣ في عام ٢٠١٣، إلا أنّه انخفض إلى ٤٣.٦٪ عام ٢٠١٦^٩.

لذلك كلّه كان من الضروريّ بمكان الاهتمام بزيادة الاستثمارات وتشجيعها باعتبارها عاملاً رئيساً في زيادة الدّخل وتخفيض نسبة البطالة وتحقيق التنمية.

^١ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٢ تقرير التنافسية السوري، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ١٦٨.

^٣ الشلبي، مطيع أسعد، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٣.

^٤ المعدل محسوب من قبل الباحثة استناداً إلى بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٧.

^٥ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٦.

^٦ مداد مركز دمشق للدراسات والأبحاث، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (٢٠١١-٢٠١٥)، ص ١٢.

^٧ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

^٨ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٧.

^٩ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ١٧.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار في الاقتصاد السوري

٢-٢-١ لمحة عن الاستثمار في الاقتصاد السوري:

بعد إقامة الوحدة بين سورية ومصر أخذ الاقتصاد السوري طابعاً موحّهاً، ففي البداية تمّ تأمين الجهاز المصرفي، من ثمّ تمّ تأمين بعض المؤسسات وتكثيف الاستثمار العام في الاقتصاد الوطني. كما اقتضت الخطط الخمسية منذ عام ١٩٦١ حتّى عام ١٩٨٥ على خطط استثمارية ملزمة للقطاع العام وتأشيرية للقطاع الخاص. إلا أنّ القطاع الخاص كان يكتفي باقتناص الفرص سعيّاً وراء الرّبح السّريع مبتعداً بذلك عن الاستثمارات التّنمويّة الفعلية خوفاً من أن يطاله التّأميم.

بدأ الاقتصاد السوري بعد عام ١٩٧٠ باتّجاه تحرير النشاط الاقتصاديّ وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليتولّى جزءاً متنامياً في الأعباء الاستثمارية، وبعد عام ١٩٨٥ وحتّى ١٩٩١ حاولت الحكومة بشتّى الطرق إقناع القطاع الخاص بتولّي بعض مهامّ التّنمية الاقتصادية دون نجاح كبير في مهمتها، ففي عام ١٩٨٦ صدر المرسوم التشريعيّ رقم (١٠) الذي يسمح بإنشاء الشّركات المشتركة بين الدّولة والقطاع الخاصّ الذي يشترى أسهماً من رأس مال هذه الشّركات المشتركة التي استهدفت زيادة الإنتاج الزراعيّ، وما يرتبط به من صناعات غذائية^١، معلنةً بذلك عودة الشّركات المساهمة التي طالها التّأميم منذ عام ١٩٦٥.

ونتيجةً للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في تلك الفترة والقاضية بعدم التّوسّع في القطاع العام، وإفساح المجال أمام القطاع الخاصّ قامت الحكومة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذي شكّل علامة واضحة في تغيير نهج التطوّر الاقتصاديّ باتّجاه التعدّدية الاقتصادية^٢. كما أصدرت الحكومة فيما بعد العديد من القوانين والمراسيم المشجّعة للاستثمار والهادفة إلى جذب المستثمرين من القطاع الخاصّ للاستثمار في سورية.

اعتمدت الدّول، لحلّ مشكلة البطالة، على سياسة التّوسّع في الاستثمارات العامّة التي يقوم بها القطاع العام، نظراً لدور الاستثمار في خلق فرص عملٍ جديدةٍ واستيعاب العمالة الفائضة.

وترجع مشكلة البطالة في البلدان النّامية بشكلٍ أساسيٍّ إلى ضعف وقصور الطّاقات الإنتاجية، التي يمكن أن تستوعب العمالة الفائضة، أي انخفاض التّكوين الرّأسماليّ وبالتالي انخفاض القدرة على رفع معدّلات نموّ الإنتاج والنّاتج القوميّ، لذلك يكون من أولى مهمّات السياسة الاقتصادية في هذه البلدان العمل على رفع معدّلات الاستثمار وبالأخصّ في القطاع الصّناعي، كونه يتمتّع بقدرة أكبر على الإنتاج والنّموّ واستحداث فرص عمل جديدة.

تزداد مشكلة التّشغيل حدّة في البلدان التي تتميّز بمعدّل نموّ سكانيّ مرتفع، وتعاني أصلاً من فائض العمالة الموجودة لديها، ممّا يترتّب عليها إيجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب الذين دخلوا سوق العمل مجدّداً، إضافة إلى أولئك العاطلين عن العمل. إن إحداث وإيجاد فرص عمل جديدة أمرٌ في غاية الصّعوبة ولا يمكن

^١ القاضي، حسين، السياسة الضريبية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٣/١.

^٢ حبيب، مطانيوس، الركود الاقتصادي والمناخ الاستثماري في سورية، ندوة سيما الاقتصادية، مريديان دمشق، ٢٠٠٠/٥/٢٨، ص ٨٣.

حلّه إلا ببذل جهودٍ مكثّفة لتطويع الاستثمار ورفع معدّلات نموّه، لأنّ تأمين فرص عملٍ لاستيعاب أكبر عدد من العاطلين عن العمل يحتاج إلى استثمارات كبيرة بخاصّة طويلة الأجل التي تحتاج عدداً كبيراً من العمّال، ولا شكّ أنّ الاستثمارات الكبيرة أقدر على خلق فرص عملٍ مقارنةً مع الاستثمارات الصّغيرة والمتوسّطة المماثلة حتّى لو اعتمدت على تكنولوجيا متطوّرة فهي تحتاج إلى كوادِر متنوّعة من المؤهّلات والقدرات.

مهما يكن فإنّ سياسة الاستثمار يجب أن ترتبط بسياسة واضحة للتّشغيل تعتمد على دراسة متكاملة لتطوّر القوى العاملة والتّطوّر السّكانيّ لمواجهة العمالة الفائضة والتّخفيض ما أمكن من معدّل البطالة. تأخذ هذه المسألة بعداً أعمق في البلدان النّامية بشكل عامّ وسورية بشكل خاصّ التي تعاني مشاكل جدّية وصعبة في إيجاد فرص عملٍ للأعداد المتزايدة من قوّة العمل، التي غالباً ما تكون في مستوى تعليميّ وتأهيليّ منخفضٍ، ممّا يتطلّب صياغةً سياسيّة استثماريّة تتلاءم مع واقع تلك البلدان، من خلال قيام الحكومة بالاستثمارات الإنتاجيّة التي تتطلّب عدداً أكبر من العمّال وتشجيع القطاع الخاصّ على الاستثمار في مشاريع ذات كثافةٍ عماليّة أكبر دون أن يكون ذلك على مستوى الأجور وانخفاض الدّخل الفردي^١.

٢-٢-٢ دور الاستثمار الخاصّ في الاقتصاد السّوري:

أدّى السّماح للقطاع الخاصّ بالاستثمار في كافّة المجالات الاقتصاديّة إلى مساعدة الحكومة في توفير فرص عمل والتّخفيف من حدّة البطالة لاسيّما في مجالاتٍ متخصصةٍ، كما ساعد ذلك في توفير القطع الأجنبيّ، مثلاً بلغ مجموع رأسمال البنوك الخاصّة العاملة في سورية (٨٠ مليار ليرة سورية) في عام ٢٠١٧ علماً أنّ ٤٩% من رأس المال هذا في صيغة قطعٍ أجنبيّ، كما بلغ عدد العاملين في هذه المصارف ٣٠٤٣ عاملاً للعام نفسه^٢.

إنّ السّماح للقطاع الخاصّ بالاستثمار في مجالاتٍ معيّنة ساعد في التّخفيف من الأعباء الملقة على كاهل الحكومة، إذ ساهم السّماح للقطاع الخاصّ بالاستثمار في مجال التّعليم العالي في التّخفيف من الأعباء الملقة على الحكومة في هذا المجال، حيث بلغ عدد الجامعات الخاصّة العاملة في سورية (٢٣ جامعة) لغاية عام ٢٠١٧^٣.

من المعروف أنّ تحقيق معدّلات نموّ مرتفعة يعبر عن حيوية وديناميكيّة الاقتصاد، أيّ اقتصاد تسوده حالة من الازدهار، وبالتالي يمكن للاستثمارات أن تنمو وتحقّق عائداً مرتفعاً ممّا يشجّع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار، وزيادة التّكوين الرّأسماليّ طالما هناك إمكانيّة لنجاح مشاريعهم وتحقيق أرباح مجزية. أمّا حالات تدهور وتقلّب معدّلات النّمو الاقتصاديّ فهي تعطي انطباعاً عن سيادة حالة من الرّكود

^١ البيطار، منى لطفي، الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠٠٥، ص ٥٢.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ١٨.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨.

وعدم الاستقرار ممّا يؤدي إلى ارتفاع مستويات القلق والحذر وعدم التّأكد لدى المستثمرين حول إمكانية نجاح مشاريعهم.

شهد الاقتصاد السوريّ معدلات نموّ حقيقيّة مرتفعة نسبياً خاصّة في النّصف الأوّل من عقد التّسعينات، حيث سجّل الناتج المحليّ الإجماليّ نموّاً حقيقياً في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠، إذ ازداد الناتج من (٥١١) مليار ليرة سورية إلى (٩٠٥) مليار ليرة سورية على التّوالي، ليصل إلى ١٤٧٠ مليار ليرة في عام ٢٠١٠.^١

لقد وصل معدّل النّموّ الاقتصاديّ في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١.٨% بالنّسبة لعام ٢٠٠٠، لكنّه تراجع إلى ٢١.٢% في عام ٢٠١٠، إلا أنّه تراجع كثيراً وبشكل سلبيّ ليصل إلى -١١٩% في عام ٢٠١٥، ما لبث أن تحسّن في عام ٢٠١٧، ليسجّل ٠.٧٤%^٢. إنّ هذا التذبذب في معدّلات النّموّ يتسبّب في إحجام المستثمرين عن الاستثمار في سورية، لذا من الضروريّ السّعي من أجل تحقيق معدّلات نموّ اقتصاديّة عالية ومستقرّة. ولدراسة دور الاستثمار في الاقتصاد السوريّ سنقوم أولاً بمتابعة تطوّر إجماليّ تكوين رأس المال الثّابت في سورية، من ثمّ سوف نقوم بدراسة الاستثمارات المقامة في سورية في كافّة المجالات ودورها في التّنمية الاقتصاديّة.

في عام ٢٠٠٠ بلغ إجماليّ تكوين رأس المال الثّابت ١٥٦ مليار ليرة سورية، ارتفع ليصل إلى ٢٨٨ مليار ليرة في عام ٢٠٠٥، أي إنّ معدّل النّموّ خلال هذه الفترة بلغ ٤٥.٩%، إلا أنّه تراجع إلى ١٤.٥% في عام ٢٠١٠.^٣ ولكنّ الحرب على سورية أدت إلى تراجع معدّل نموّ رأس المال الثّابت بشكلٍ كبيرٍ إلى -٣٦.٨%، وما لبث أن تحسّن إلى ١٠.٠٥% في عام ٢٠١٧.^٤ أمّا فيما يتعلّق بالاستثمارات المقامة في سورية فلا بدّ من مراجعة تقارير هيئة الاستثمار السوريّة بهدف التّعرّف على هذه المشاريع ومعرفة دورها في الاقتصاد.

بلغ عدد المشاريع المنفّذة وقيد التّنفيد خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٠) ٦٢٦ مشروعاً موزّعة على الشّكل التّالي، ٢٥٦ مشروعاً صناعياً، مقابل ٣٦٠ مشروعاً للنّقل، فيما لم تتجاوز المشاريع الزراعيّة ٦ مشاريع، أمّا بقيّة القطاعات لم تحظ سوى بأربعة مشاريع. أما الفترة الممتدّة بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٧)، فقد بلغ عدد المشاريع المنفّذة وقيد التّنفيد ١٣٨٦ مشروعاً موزّعة على الشّكل التّالي، ٥٥٨ مشروعاً صناعياً، مقابل ٧٧٣ مشروعاً للنّقل، في حين لم تتجاوز المشاريع الزراعيّة ٤٨ مشروعاً، مقابل ٧ مشاريع لباقي القطاعات.^٥

^١ تقرير هيئة الاستثمار السوريّة لعام ٢٠١١، ص ١٥.

^٢ معدّلات النموّ محسوبة من قبل الباحثة استناداً إلى بيانات المجموعة الإحصائية.

^٣ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٤ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

^٥ تقرير هيئة الاستثمار السوريّة لعام ٢٠٠٩.

بلغ عدد المشاريع المنفّذة وقيد التنفيذ وفق أحكام المرسوم رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٨-٢٠١٢): ٥٧٢ مشروعاً منها ٤٠٧ للصناعة، مقابل ٥٥ مشروعاً للزراعة، و ٩٦ مشروعاً للنقل، وحظيت القطاعات الأخرى ب ١٤ مشروعاً^١.

أما فيما يتعلّق بالمشاريع الصناعية المنفّذة فقد وصل إلى ١٢٧ مشروعاً (خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤) بإجمالي تكاليف رأسمالية ١٦٢.١٦ مليار ليرة سورية، أمنت ٨٢٤١ فرصة عمل، في حين بلغ عدد المشاريع الصناعية المنفّذة وفق قانون الصناعة رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ٣٥٥٩ مشروعاً^٢.

إضافة إلى ذلك هناك الاستثمارات المقامة في المدن الصناعية، التي لعبت دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال اهتمامها في تنمية الصناعة والارتقاء بها، باعتبارها مصدراً أساسياً ومستديماً للدخل الوطني، تمكّنت من توطيد المصانع في تجمّعات متكاملة تتوافر فيها البنية التحتية الحديثة والمتكاملة الداعمة للصناعة بسعر التكلفة، وتطبيق أسلوب النافذة الواحدة، لتسهيل الإجراءات على المستثمرين. الأمر الذي ساهم في تشجيع وجذب استثمارات محلية وعربية وأجنبية. بلغت الإيرادات السنوية التراكمية للمدن الصناعية الأربع لغاية ٢٠١٢/١٢/١٣ (٢٥.٨٣) مليار ليرة سورية، موزعة على الشكل التالي: ١١.٤١٥ مليار ليرة سورية لمدينة عدرا الصناعية، مقابل ١٠.٤٢٦ مليار ليرة سورية لمدينة الشيخ نجار، في حين لم تتجاوز إيرادات المدينة الصناعية في حسياء ٣.٨٩٣ مليار ليرة سورية، أما إيرادات مدينة دير الزور الصناعية فقد كانت الأضعف حيث لم تتجاوز ٩٦ مليون ليرة سورية.

كما بلغت الإيرادات الاستثمارية التراكمية الصافية للمدن الصناعية الأربع حوالي ٣٠ مليار ليرة سورية لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١. جاءت المدينة الصناعية في عدرا أولاً من حيث حجم الإيرادات ب (١٣.٥) مليار ل.س، تليها المدينة الصناعية في الشيخ نجار ب (١١.٠٠٨) مليار، ثم المدينة الصناعية في حسياء ب (٥.٤٢٨) مليار ليرة سورية، والمدينة الصناعية في دير الزور ب (٠.٠٩٧) مليار ليرة سورية^٣.

كما بلغ عدد المنشآت في المدن الصناعية لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ (٤١١١) منشأة منها ٢٤٥٣ منشأة قيد البناء الفعلي مقابل ١٦٥٨ منشأة قيد الإنتاج الفعلي، استطاعت من خلاله تأمين ١١٤٦٢٧ فرصة عمل، إلا أنّ جزءاً منها قد تعطل ممّا أدّى إلى تراجع فرص العمل إلى ٧٦٩٨٩ فرصة عمل^٤.

فيما يتعلّق بحجم الاستثمارات التراكمية فقد بلغ حتّى نهاية عام ٢٠١٢ في المدن الصناعية الأربع (٥٣٣.٣٩٠) مليار ليرة سورية. في حين بلغ عدد المنشآت قيد الإنتاج في هذه المدن ٦٧٧ منشأة، منها ٣٢١ منشأة لمدينة عدرا، مقابل ٢٤٠ منشأة لمدينة الشيخ نجار، و ١١٦ منشأة لمدينة حسياء، أما في دير الزور فلم يكن لها نصيب من هذه المنشآت. أمّا فيما يتعلّق بفرص العمل المؤمّنة في هذه المناطق، فقد

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٣٦.

^٢ هيئة الاستثمار السورية: www.sia.gov.sy

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٦٠.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٦١.

استطاعت أن تؤمّن ١٩٦٤٤ فرصة عمل، موزّعة على الشّكل الآتي: ٧٢٤٤ عاملاً في مدينة عدرا الصّناعيّة، مقابل ٨٤٠٠ عاملاً في مدينة الشّيخ نجّار، في حين لم يتجاوز عدد العاملين في مدينة حسياء ٤٠٠٠ عاملاً، ومع انعدام المنشآت في دير الزّور الأمر الذي يفضي إلى انعدام فرص العمل في هذه المدينة.

وقد استطاعت المدن الصّناعيّة أن تجذب إليها ١٣٨ شركة أجنبيّة وعربيّة ومشاركة، بحجم استثمارات قدره (١١٨.٣٠٤) مليار ليرة سورّيّة، استطاعت من خلالها أن تؤمّن ١٢٨٦٣ فرصة عمل حتّى عام ٢٠١٢.^١

وفي سياق الحديث عن قطاع الزراعة الذي يعدّ من أهمّ القطاعات في الاقتصاد السّوريّ نظراً لمساهمته الكبيرة في النّاتج المحلّي الإجماليّ إضافةً إلى أنّه يقدّم الموادّ الأوليّة لبعض القطاعات الاقتصاديّة وبشكل خاصّ الصّناعيّة منها، إلا أنّ هذا القطاع يتأثّر كثيراً بموجات الجفاف التي تضرب المناطق الزراعيّة. وقد عملت الحكومة على وضع مشاريع طويلة الأمد لتحفيز الاستثمار في المناطق الرّيفيّة وقدمت عدّة حوافز بهذا الشّأن، كما قامت بتقديم الدّعم غير المباشر لهذا القطاع، وأنشأت لهذا الغرض صندوق الدّعم الزراعيّ عام ٢٠٠٨. لقد ساهم هذا القطاع من خلال استثمارات المنتشرة في كافّة أنحاء القطر في بناء الاقتصاد الوطنيّ، فقد بلغ عدد المشاريع الزراعيّة المنفّذة خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٠) ٦ مشاريع بكلفة استثماريّة قدرها ٤١٨.٨ مليون ليرة سورّيّة مؤمّنة بذلك ٢١٨ فرصة عمل، في حين ارتفع عدد هذه المشاريع في الفترة الممتدّة بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٧) إلى ٤٣ مشروعاً تمكّنت من خلالها توفير ٢٣٩٨ فرصة عمل، وبلغ إجماليّ التكاليف لتلك الفترة ٨٧٢٣.٤ مليون ليرة سورّيّة.^٢

كما بلغ عدد المشاريع الزراعيّة المشمّلة خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٨-٢٠١٤) ١٢٨ مشروعاً، بتكاليف استثماريّة ٣٤٤٠٧ مليون ليرة سورّيّة، كان من المتوقّع أن تؤمّن ٨٤٠٢ فرصة عمل، إلا أنّ عدد المشاريع الزراعية المرخصة خلال هذه الفترة لم يتجاوز ٥٩ مشروعاً.^٣

أمّا فيما يتعلّق بقطاع النّقل ونظراً لأهميته وللارتباط الوثيق بين كفاءته وكفاءة القطاعات الأخرى، عملت الحكومة على تطوير شبكات النّقل والمرافق القائمة المرتبطة بالنّقل، بهدف تحويل سورية إلى مركز رئيس على ممرّات التّجارة الدّوليّة والنّقل بالعبور والنّقل متعدّد الوسائط، بالإضافة إلى تسهيل الخدمات السّياحيّة. كما عملت الحكومة على إشراك القطاع الخاصّ في تطوير مجالات النّقل البرّي والبحريّ والجويّ، من خلال إبرام عقود شراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ (PPP) وعقود (بناء، تشغيل، تحويل BOT) واستقطاب الاستثمار الأجنبيّ. وقد بلغ عدد مشاريع النّقل المنفّذة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧) ١٣٣١

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٤٢.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩، ص ٦٧.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٤٦.

مشروعاً تمّ من خلالها تأمين ٢٠٢٦١٠ فرصة عمل، في حين بلغ إجماليّ التكاليف الاستثمارية في تلك الفترة (٤٥.١) بليون ليرة سورية^١.

أمّا الفترة بين عامي (٢٠٠٨-٢٠٤١) فقد بلغ عدد مشاريع النقل المشمّلة وفق أحكام المرسوم التشريعيّ رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ (٣٧٥) مشروعاً، بإجماليّ تكاليف استثمارية (١١٨.٦١٣) مليار ليرة سورية، مؤمّنة بذلك ٢١٧٢٢ فرصة عمل، إلّا أنّ عدد المشاريع المنفّذة لم يتجاوز (١٠٥) مشروعاً، تمّ تنفيذها خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)^٢.

وفي مجال الصّحة فقد بلغ عدد المشافي ١٨ مشفى، بتكاليف إجمالية وصلت إلى حوالي ١١ مليار ليرة سورية مؤمّنة بذلك ٢٧٠٧ فرصة عمل، كما بلغ عدد مشاريع الأدوية ٢١ مشروع، بإجماليّ تكاليف ٧.٣٣٤ مليار ليرة سورية، مؤمّنة بذلك ٢٤٤٠ فرصة عمل، ولم تتجاوز مشاريع المنتجات الطبية الثمانية مشاريع بتكلفة ٢٩١٦ مليار ليرة سورية، مؤمّنة بذلك ٥٥٦ فرصة عمل^٣. في حين تمّ تنفيذ سبعة مشاريع لإنتاج الأدوية والسيرومات خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، ثلاثة منها في محافظة حماه، بإجماليّ رأس مال يقارب ٩١ مليار ليرة سورية استطاعت من خلالها تأمين ٢٧٥ فرصة عمل^٤.

في مجال النّفط والثروة المعدنية فقد بلغ عدد المشاريع المشمّلة بأحكام المرسوم التشريعيّ رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ٣٤ مشروعاً للإسمنت والنّفط ومحطّات توليد الطّاقة، كان النّصيب الأكبر فيها لمشاريع الإسمنت ١٥ مشروعاً تليها مشاريع النفط ١٢ مشروعاً، و٤ مشاريع لتوليد الطّاقة عن طريق الرّياح، ومشروعان للطّاقة الشمسيّة، مقابل مشروع واحد محوّل لواقط بتكلفة استثمارية تقديرية ١٦٨٥.٩٧٤ مليار ليرة سورية، مؤمّنة بذلك ١٢٧٣٧ فرصة عمل^٥.

فيما يتعلّق بالاستثمارات السّياحية الموضوعة بالخدمة فقد بلغ حجم الاستثمارات السّياحية الجديدة المنفّذة التي دخلت بالخدمة ٦١ مليار ليرة سورية خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٢، منها ٢٠ مليار منفّذ خلال ٢٠٠٦، أمّا في عام ٢٠٠٧ فقد كان حجم التّنفيذ ٦.٧ مليار ليرة سورية، مقابل ٥.٣ مليار في عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠٠٩ فكان التّنفيذ بمقدار ٩ مليار ليرة سورية، مقابل ١٩ مليار في عام ٢٠١٠. كما بلغ حجم الاستثمارات المنفّذة خلال الأزمة ٢١.٢ مليار ليرة سورية، منها ١٦.٥ مليار في عام ٢٠١١، في حين لم يتجاوز حجم الاستثمارات ٤.٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٢، وهي مشاريع مباشر فيها قبل الأزمة.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩، ص ٦٤-٦٥.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٥٤.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٤٩-٥٠.

^٤ الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار السورية: www.sia.gov.sy

^٥ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٨٥.

بذلك تطوّر إجماليّ الاستثمارات السّياحيّة الموضوعه بالخدمة، وبشكل تراكميّ من ١٨٦ مليار منقذ لغاية عام ٢٠٠٦، إلى ٢٤٧ مليار ليرة سورّيّة منقذ لنهاية ٢٠١٢^١. أمّا في عام ٢٠١٤ فقد بلغ حجم الاستثمارات السّياحيّة المنقذة ٢.٨ مليار ليرة سورّيّة^٢.

أمّا فيما يتعلّق بالاستثمارات السّياحيّة الخارجيّة، فقد بلغ إجماليّ الاستثمارات السّياحيّة الحاصلة على رخصة إشادة والمصدّقة عقودها ٣١٠ مليار ليرة سورّيّة خلال ٢٠٠٦-٢٠١٢ منها ٧٢% سورّيّة محلّيّة، ١٦% استثمارات عربيّة، ١١% استثمارات أجنبيّة، ١% استثمارات السوريين المغتربين. كما بلغت قيمة إجماليّ الاستثمارات السّياحيّة الموضوعه في الخدمة ٢٤٧ مليار ليرة لنهاية ٢٠١٢، منها ٢٣٨ مليار استثمارات محلّيّة بنسبة ٩٦%، مقابل ٤% استثمارات عربيّة^٣.

في عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم التّشريعيّ رقم ٤٣ الذي سمح لشركات التّأمين وشركات خدمات الإدارة الطّبيّة بمزاولة أعمالها في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، حيث تمّ ترخيص ١٢ شركة تأمين في سورية لغاية عام ٢٠١٢، يبلغ رأسمالها مجتمعة ١٢٥٨٣ مليون ليرة سورّيّة، مقابل ٧ شركات لإدارة الخدمات الطّبيّة يبلغ رأسمالها ٣٥٠ مليون ليرة سورّيّة. تتكوّن معظم استثمارات شركات التّأمين في الوقت الحاليّ من إيداعات أموال الشّركات في البنوك السّوريّة.

٢-٢-٣ دور الاستثمار الأجنبيّ في الاقتصاد السّوريّ:

لم تقتصر سياسة الحكومة على تشجيع القطاع الخاصّ الوطنيّ، إنّما سعت إلى تشجيع القطاع الخاصّ الأجنبيّ وإفساح المجال أمامه للمشاركة في العمليّة التّنميّة، حيث شرعت الحكومة في سورية إلى إصدار العديد من التّشريعات والقوانين التي تهدف من ورائها إلى فتح السّوق السّوريّة والاتّجاه نحو الانفتاح الاقتصاديّ الذي أضحى حالة تفرضها التّطورات الاقتصاديّة على الصّعيدين العالميّ والإقليميّ.

وكانت الغاية من وراء ذلك جذب الاستثمارات الأجنبيّة إلى الاقتصاد من جهة وإعادة بعث الحياة إلى القطاع الخاصّ الذي أخذ ينشط عمليّاً بشكلٍ ملموسٍ في ظلّ الانفتاح الاقتصاديّ الذي يتطلّب ضرورة مشاركة جميع الفعاليّات الاقتصاديّة بغية تحقيق التّطوّر الاقتصاديّ المنشود.

عمليّاً، نشط القطاع الخاصّ مع بداية التّسعينات إثر إصدار العديد من التّشريعات والتّسهيلات، كما أشرنا سابقاً، التي قدّمت له بمختلف أوجهها الاقتصاديّة والقانونيّة والماليّة. وفي ضوء التّغيّرات الحاصلة في البيئة الاقتصاديّة والسّياسيّة الدوليّة مع الاتّجاه السّائد لتشكل كتّلات اقتصاديّة فقد تزايدت أهميّة الاستثمار الأجنبيّ المباشر وأصبحت دول العالم المتقدّمة والنّامية على السّواء تتسابق على تقديم الحوافز والمزايا والتّسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة لما قد تلعبه من دور في تحفيز النّموا الاقتصاديّ.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٥٦.

^٢ الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار السورية: www.sia.gov.sy

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٥٦.

بالعودة إلى تقارير هيئة الاستثمار السورية لمعرفة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في سورية نجد أن عدد المشاريع الأجنبية المشمّلة بلغ خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) ١٤٤ مشروعاً بتكلفة استثمارية تقديرية ٣٦٦ مليار ليرة، في حين كان عددها ١٢٢ مشروعاً خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٦)، بإجمالي تكلفة استثمارية وصلت إلى ٢٣٣ مليار. بذلك يصبح إجمالي المشاريع الأجنبية المشمّلة حسب القانون /١٠/ لعام ١٩٩١ ومرسوم تشجيع الاستثمار لعام رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧/ ٢٦٦ مشروعاً، في حين ارتفع عدد هذه المشاريع إلى ٢٧٢ مشروعاً في عام ٢٠١٤^١.

أما فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٢ فقد تمّ تشميل ٣٣ مشروعاً أجنبياً مشتركاً، بلغت التكلفة التقديرية لهذه المشاريع ما يقارب ٩٠ مليار ليرة سورية، منها حوالي ٣٨ مليار تعود للمشاريع التي تمّ تشميلها على مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧/ خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) والتي بلغ عددها ٢٨ مشروعاً^٢. ازداد عدد المشاريع ليصبح ٣٤ مشروعاً في عام ٢٠١٤ بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي ٩٠ مليار ليرة سورية^٣. أما خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)، فقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (١٠ مشاريع)، وصلت كلفتها الاستثمارية حسب تقديرات هيئة الاستثمار السورية إلى (١ ترليون ليرة سورية)^٤.

بالانتقال إلى دراسة واقع المناطق الحرة، فقد بلغ عدد الشركات الأجنبية في تلك المناطق ٧٨ شركة لغاية نهاية ٢٠١٢/١٢/٣١ بإجمالي رأسمال قدره ٦.٢٤٢ مليار ليرة سورية، مؤمنةً بذلك ٩٠٨ فرصة عمل^٥، لكن بسبب الحرب، والعقوبات فقد تراجعت أعداد هذه الشركات إلى ٥٩ شركة لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١، ترافق ذلك بتناقص عدد العمال في هذه الشركات إلى ٦٥٨ عاملاً^٦.

مما سبق نلاحظ أن الاستثمارات تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد السوري، من خلال المساهمة في تأمين فرص العمل للعاطلين عن العمل، إضافةً إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الوطني، والمساهمة في رفد الاقتصاد الوطني بالإيرادات المالية سواء كانت بالعملة المحلية أو بالقطع الأجنبي، إلى جانب دورها في تنمية المناطق النائية عن طريق تشجيع المستثمرين على الاستثمار في تلك المناطق، بالإضافة إلى سعي الحكومة الدائم إلى إيجاد بنى تحتية أكثر تطوراً وتوزيعها في كافة أرجاء القطر بهدف جذب الاستثمار إلى مختلف المناطق في القطر. إلا أن الأزمة في سورية أدت إلى تراجع الاستثمارات في سورية، وبالتالي تراجع دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ طال التخريب العديد من المنشآت الاقتصادية كما دمرت البنى التحتية في العديد من المناطق، كما أن فقدان عنصر الأمن

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٨٨.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٦١.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٩٢.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٥٠.

^٥ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٥٨.

^٦ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٧٠.

والأمان أدّى إلى توقّف العديد من الاستثمارات عن العمل، ونقل مقرّات العديد من الشركات والمشاريع إلى خارج سورية وعزوف رؤوس الأموال العربيّة والأجنبيّة عن الاستثمار في سورية.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري في سورية

تتسابق البلدان بشكل عام لتشجيع وجذب الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، عن طريق تأمين البيئة المناسبة للاستثمار، وتقديم المحفّزات والتسهيلات المناسبة لجذب هذه الاستثمارات. إلا أن الاستثمار يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية، وتشكل هذه العوامل بمجملها ما يعرف بالمناخ الاستثماري^١.

يُصادف الباحث تعدّداً في تعريفات مناخ الاستثمار إذ يُعرّفه البعض بأنّه "مجموعة العوامل الخاصّة بموقع محدّد -التي تحدّد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لشركات الاستثمار العمل بطريقة منتجة، تسمح بخلق فرص عمل والتوسّع- وللسلوكيات والسياسات الحكوميّة تأثير قويّ على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة"^٢.

يُعرّفه آخر بأنّه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسّسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلدٍ دون آخر"^٣. وبما أنّ مشكلة هذا البحث لا تتضمن الخوض في هذه التعريفات ومناقشتها، يكفي البحث بالتعريفين السابقين، وننتقل إلى دراسة المقوّمات الأساسيّة للاستثمار.

٢-٣-١ المقوّمات الأساسيّة للاستثمار

تمتاز سورية بمجموعة من الخصائص والمقوّمات الطّبيعيّة والبشريّة التي تجعلها منطقةً جاذبةً للاستثمارات الداخليّة والخارجيّة، وقد أدركت الجهات الحكوميّة أهميّة توفير المناخ الاستثماري الملائم كأساسٍ في جذب المستثمر المقيم وغير المقيم والمستثمر العربي قبل الأجنبي.

إنّ الكثير من الحوافز الخاصّة بالاستثمار غير كافية لخلق مناخ استثماري فاعل ومؤثر، ويمكن الاستغناء عنها إذا توفّرت المقوّمات الأساسيّة للاستثمار، وأنّ المستثمر الذي يرغب بالاستثمار في بلدٍ ما يبحث عن مدى توفّر المقوّمات الأساسيّة للاستثمار قبل اتّخاذ قرار الاستثمار^٤، التي تشمل ما يلي:

٢-٣-١-١ المقوّمات الاقتصادية الكليّة: يمكن تحديد جملة الشّروط والمقوّمات الاقتصادية التي من شأنها رفع كفاءة الاستثمار وبالتالي رفع العائد عليه وخلق الأرضيّة المناسبة للمناخ الاستثماري الملائم بما يلي:

^١ غانم، عدنان، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، عام ٢٠٠٣، ص ١٧٣.

^٢ هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة للمناقشة، ٢٥/١/٢٠٠٥، ص ٢٩.

^٣ المسيبلي، لبنى حسين صالح، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص ١٧٣.

^٤ خضور، رسلان، المقوّمات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، دمشق، عام ١٩٩٧، ص ١٧.

• البنية التحتية

يقصد بالبنية التحتية جميع المشاريع الضخمة التي تسهم في تخديم العملية الإنتاجية في البلد، ويتم إنشاؤها وتمويلها على الأغلب من قبل القطاع الحكومي^١.

حسب التقسيم العالمي تتكوّن البنية التحتية من قطاع النقل، قطاع الاتصالات، قطاع الطاقة، قطاع المياه والصرف. يقوم البحث فيما يلي بدراسة كلّ من هذه القطاعات على حدة.

١- قطاع النقل: يعدّ من أهمّ مكونات البنية التحتية، إذ يؤدّي قطاع النقل الدور الرئيس في حركة البضائع والأشخاص ووصل مراكز الإنتاج فيما بينها وكذلك بينها وبين مراكز التوزيع والاستهلاك، ويقسم هذا القطاع إلى نقل بريّ، نقل بحريّ، نقل جويّ.

أ- النقل البري^٢: يمثل النقل البري لقطاع الأعمال والمستثمرين عنصر الإمداد اللوجستي (حركة المدخلات والمخرجات للمواد الأولية والسلع النهائية)، فكّما كانت شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية متوفرة بكثرة وذات جودة، انعكس ذلك إيجابياً على أداء الأعمال وجذب المستثمرين.

حازت سورية في عام ٢٠١٠ على المرتبة ٨٥ من أصل ١٣٩ بلداً متراجعةً من المرتبة ٧٠ من أصل ١٣١ بلداً في عام ٢٠٠٧، وذلك في تنافسية الاقتصاد لمؤشر جودة الطرقات^٣. خطّطت وزارة النقل لتنفيذ مشاريع بقيمة ٦٦.٥ مليار ليرة سورية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، إلّا أنّه لم يتمّ تنفيذ سوى ٢٥.٢ مليار ليرة سورية أي ٣٨%، ويعود ذلك لعدم وجود التمويل الكافي وتركز معظم النفقات في صيانة الطرق الآمنة^٤.

أمّا فيما يتعلّق بالسكك الحديدية فقد بلغ طولها ٢٨٣٣ كم في عام ٢٠١٠^٥، وقد حازت سورية على المرتبة ٦٦ من أصل ١٣٩ دولة في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت في المرتبة ٦١ من أصل ١٣١ دولة في عام ٢٠٠٧ حسب مؤشر جودة السكك الحديدية^٦. أمّا في فترة الأزمة فقد تعرّضت شبكة الخطوط الحديدية للكثير من أعمال التخريب والتدمير، فخرجت محاورها بشكلٍ شبه كاملٍ من الخدمة^٧، ووصلت خسائر قطاع النقل خلال فترة الحرب حوالي ٥ مليارات ليرة سورية^٨.

^١ دلول، إياد محمد، تعزيز البيئة الاستثمارية في سورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠، ص ٢٤.

^٢ تم الاستناد في بعض الفقرات إلى الجرائد والصحف كمرجع للأرقام والمعلومات المذكورة، وذلك بسبب عدم توفر هذه المعلومات إلا في هذه المراجع.

^٣ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٦٤.

^٤ جريدة البعث، نقطة ساخنة طوبى للطريقة، ١٧ تشرين الثاني، ٢٠١٦، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للجريدة: www.albaath.news.sy

^٥ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٦ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٦٤.

^٧ كيكي، محمد هاني، تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٦، ص ٤٨.

^٨ جريدة الثورة (١٠ حزيران ٢٠١٦)، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للجريدة: www.Thawraonline.sy

ب- النقل الجوي:

يمتاز هذا النوع من طرق النقل بالسرعة والأمان والكفاءة، بالطّبع هذا الأمر يهمّ الكثير من المستثمرين والشركات بالنسبة لنقل سلعهم من أماكن الإنتاج إلى أماكن التوزيع أو تنقلهم من بلد إلى بلد لإتمام صفقات الأعمال.

تمتلك سورية خمسة مطارات دولية هي: مطار دمشق، مطار حلب، مطار دير الزور، مطار القامشلي، مطار باسل الأسد. مؤخراً استطاع القطاع الخاص الحصول على بعض الامتيازات في مجال النقل الجوي مثل شركتي لؤلؤة وأجنحة الشام.

عالمياً، حازت سورية عام ٢٠١٠ في تقرير التنافسية الدولي لمؤشر النقل الجوي والمطارات على المرتبة ١٢٦ من أصل ١٣٩ بلداً^١، متراجعةً عن مركزها الذي حقّقه في عام ٢٠٠٧، حيث حازت في ذلك العام على المرتبة ٧٧ من أصل ١٣١ بلداً^٢. الأمر الذي يوضح حقيقة أنّ الدول الأخرى تهتم أكثر بهذا القطاع وتبذل جهوداً أكبر لزيادة قدراتها في هذا المجال، ويعود ذلك أيضاً إلى العقوبات الأمريكية على النقل الجوي.

رصدت الحكومة السورية خلال الفترة بين (٢٠١١-٢٠١٥) مبلغ ٤٩ مليار ليرة سورية لشراء طائرات جديدة و مبلغ ٢٣.٩ مليار ليرة لتطوير وتوسيع المطارات الحالية، إلّا أنّ الأوضاع الرّاهنة ونقص التمويل حال دون تنفيذ ذلك^٣. أدّت العقوبات المفروضة على سورية إلى إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات السورية وتجميد أيّ اتفاق لشراء وإصلاح الطائرات، الأمر الذي أدّى إلى خروج عدد أكبر من الأسطول الجوي من الخدمة^٤.

ج- النقل البحري:

يمتاز النقل البحري بالقدرات الهائلة والتي لا يمكن مضاهاتها على نقل البضائع والمواد الأولية والمحروقات، إضافةً لتكاليفه المنخفضة نسبياً، وتشكّل الموانئ والأرصفة البحرية والبواخر والسفن والمخازن المشادة بالقرب من الموانئ البنية التحتية للنقل البحري.

تمتلك سورية أربعة موانئ هي: ميناء اللاذقية، ميناء طرطوس، ميناء بانياس، ميناء أرواد. تبلغ الطاقة الفعلية للشحن والتفريغ في مرفأ اللاذقية وطرطوس حوالي ٨ مليون طن و ١٥ مليون طن على التوالي وفقاً لإحصاءات حركة الملاحة البحرية عام ٢٠١٠. يؤمّ مرفأ طرطوس حوالي ٦٠% من السفن التي تقصد سورية، بينما تتّجه ٤٠% منها إلى مرفأ اللاذقية^٥. وحسب تقرير التنافسية لمؤشر النقل

^١ تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام ٢٠١١.

ملاحظة: لم يتمكّن البحث من متابعة تصنيف سورية بين الدول حسب تقرير التنافسية الدولي بسبب عدم إشراك سورية في هذا التقرير منذ بداية الأزمة في سورية.

^٢ تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام ٢٠٠٩.

^٣ مسودة الخطة الخمسية الحادية عشر، قطاع النقل، ص ٦٥.

^٤ كيكي، محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

^٥ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

الجويّ وجودة الموانئ فقد حازت سورية في عام ٢٠١٠ على المرتبة ١١٧ من أصل ١٣٩ بلداً، بعد أن كانت في المرتبة ٩٦ من أصل ١٣١ بلداً في عام ٢٠٠٧.^١

٢- قطاع الاتصالات:

لا يمكن تحقيق مستوى جيّد للبنية التّحتيّة دون وجود قطاع اتّصالاتٍ ذي تقنيّةٍ عاليةٍ منتشرةٍ في جميع أنحاء البلد ويرتبط بشبكاتٍ الاتّصال العالمية، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ متانة واتّساع شبكة الاتّصال السّلكيّة واللاسلكيّة تسمح بتدفّق البيانات والمعلومات بسرعة وحرية.

تعدّ الشركة العامّة للبريد شركة مقدّمة لخدمات البريد فضلاً عن وجود شركاتٍ خاصّةٍ تقوم بهذه الخدمة أيضاً، في حين يتولّى القطاع الخاصّ مهمة تزويد خدمة الهاتف الخليويّ بالتّنسيق مع المؤسّسة العامّة للاتّصالات عن طريق شركتين خاصّتين هما MTN وسيرياتيل.^٢

عالمياً حازت سورية في عام ٢٠١٠ على المرتبة ٧٣ من أصل ١٣٩ بلداً وذلك حسب تقرير التّنافسيّة لمؤشر الخطوط الهاتفية، علماً أنّها سجّلت في عام ٢٠٠٧ المرتبة ٧١ من أصل ١٣١ بلداً.^٣ سعت الحكومة السوريّة في خطّتها الخمسيّة الحاديّة عشرة إلى تأمين شبكة اتّصالات ومعلوماتيّة متطورة تشمل توسّعاً كبيراً في البنية الفقاريّة للمعلومات والهواتف الأرضيّة، ودخول مشغّل ثالث للخليويّ وتطبيق قانون الاتّصالات الجديد باستثماراتٍ عامّة تصل إلى ٧٦ مليار ليرة سوريّة واستثماراتٍ خاصّةٍ توازيها.^٤

٣- قطاع الطّاقة:

يحتاج المستثمرون والمنتجون إلى مصادر طاقة مستديمة لتأمين تشغيلٍ مستقرٍّ لمعدّات وآلات وتجهيزات استثماراتهم، ولهذا يُعدّ قطاع الطّاقة المحرّك الأساسيّ لعملية الإنتاج، وأحد مدخلات تكاليف الإنتاج في آنٍ واحدٍ، ويعتمد المستثمرون الرّاغبون بالاستثمار الأجنبيّ إلى اختيار الدّول التي تتوافر فيها مصادر طاقة متنوّعة من نفط وغاز وطاقة كهربائيّة. مثلاً في مجال الطّاقة الكهربائيّة تضمن عوامل مثل جودة إمدادات الطّاقة الكهربائيّة، وعدم وجود انقطاع أو تقلّبات في الجهد الكهربائيّ عدم إعاقة العمل، وبالتالي زيادة كفاءة العمل في الاقتصاد، إضافةً إلى ذلك فإنّ توافر احتياطاتٍ جيّدة من النّفط والغاز يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبيّة في مجالات التّنقيب، الإنتاج، التكرير، والتوزيع. كما أنّ السّماح للقطاع الخاصّ الدّخول في مجال إنتاج و توليد الطّاقة الكهربائيّة يعمل على جذب استثماراتٍ ضخمةٍ محليّةٍ وأجنبيّةٍ وخاصةً الشّركات متعدّدة الجنسيّات.

^١ تقرير التّنافسية لعام ٢٠٠٩.

^٢ دلول، محمد إياد، المرجع السابق، ص ٢٧.

^٣ تقرير التّنافسية السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٦٤.

^٤ لطفي، عامر، الخطة الخمسية الحادية عشر الأهداف والسياسات، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٣/١٥.

^٥ دلول، محمد إياد، تعزيز البيئة الاستثمارية في سورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠، ص ٢٨.

فيما يخص قطاع النفط والغاز، فقد بلغ الاحتياطي من النفط في عام ٢٠١١ ما نسبته ٠.١٥% من احتياطي العالم^١. كما بلغ احتياطي سورية من الغاز الطبيعي ما نسبته ٠.١% من إجمالي احتياطي العالم^٢. يشجع الاحتياطي الكبير غير المستثمر للنفط والغاز على جذب شركات عابرة القارات لأعمال التنقيب والإنتاج. لقد قامت وزارة النفط السورية بتوقيع اتفاقية مع شركة سيوز نفقا غاز الروسية عام ٢٠١٣، بهدف الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، في المياه الإقليمية الخاصة السورية لمدة (٢٥) عاماً، بكلفة (١٠٠) مليون دولار كحدٍّ أدنى^٣.

في مجال قطاع الكهرباء: تتولى الحكومة ممثلةً بوزارة الكهرباء الجزء الأكبر من أعمال توليد الطاقة الكهربائية وتوصيلها إلى جميع المناطق السورية، ولقد حازت سورية في تقرير التنافسية لمؤشر مصادر الطاقة الكهربائية على الترتيب ١٠٧ من أصل ١٣٩ وذلك في عام ٢٠١٠ مع العلم أنها حازت على المرتبة ٧٢ من أصل ١٣١ بلداً لعام ٢٠٠٧^٤.

فيما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح، فقد تم تركيب (١٧) محطة رصد ريحية في مواقع متعددة في القطر خلال الأعوام من ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وبحسب تقييم مصادر الرياح (٢٠١٠-٢٠١٣) تم التوسع بتركيب محطات الرصد الريحية في المناطق الواعدة بشكلٍ تدريجيٍّ من خلال تركيب ٢٥ محطة رصد ريحية جديدة^٥. من المتوقع أن تساهم العنفة الريحية التي أقيمت على أوتوستراد حمص - طرطوس طرطوس (مكونة من عنفتين باستطاعة ٢.٥ ميغا واط ساعي لكل عنفة) في رفد شبكة الكهرباء السورية التي تعاني من نقص في موارد الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء بالشكل الكافي لكل البلاد^٦.

تأثر قطاع الكهرباء بشدة بسبب الأزمة الراهنة، حيث وصل عدد عنفات التوليد المتوقفة عن العمل حتى آب ٢٠١٥ إلى ٣٤ عنفة تعمل على الغاز والفيول من أصل ٥٤ عنفة، وتوقفت ٧ مجموعات توليد عن العمل من أصل ١٧ مجموعة في المحطات الكهرومائية، إضافة إلى انخفاض إنتاج الكهرباء من ٤٣٠٨٠٩ مليون كيلو واط ساعي في عام ٢٠١٠ إلى ١٨.٩٠٠ مليون كيلو واط ساعي عام ٢٠١٥ أي بنسبة ٥٧%^٧.

٤- قطاع المياه والصرف الصحي:

تعد المياه من المدخلات الأساسية لبعض الصناعات وكذلك الصرف الصحي لتصريف المياه المالحة، كما يعد مدخلاً أساسياً للاستثمارات الزراعية، لذا من الأهمية بمكان توافر شبكات المياه والصرف الصحي في أماكن إقامة المشروعات الاستثمارية.

^١ تقرير الإسكوا ٢٠١٢، ص ١٤١.

^٢ تقرير الإسكوا ٢٠١٢، ص ١٤٢.

^٣ العمران، عامر، سوريا باكورة المصالح الاقتصادية الروسية، مركز الروابط للبحوث والدراسات، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمركز: www.rawabetcenter.com

^٤ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٦٤.

^٥ المركز الوطني لبحوث الطاقة، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.nerc.gov.sy

^٦ الاقتصادي، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للاقتصادي: www.Aliqtisadi.com

^٧ جريدة الوطن، ٣٠% من الكهرباء تضيع في الخطوط الطويلة، ٢٠ آب، ٢٠١٥، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.alwatan.sy/archives/16393

تعرّضت شبكة مياه الشّرب في العديد من المناطق إلى أعمال التّدمير والتّخريب والحرق والسّرقة، حيث ارتفعت نسبة الفاقد المائيّ خلال الأزمة التي تمرّ بها سورية إلى (٤٥% - ٦٠%) من كمّيّات مياه الشّرب المضخوخة إلى المشتركين. كما أدّت الأحداث الرّاهنة إلى صعوبات في عمليّة تأمين مياه الشّرب للمواطنين بسبب التّعديّات على خطوط وشبكات المياه، وكثرة التّعديّات على منابع التّغذية الكهربائيّة لمحطات ضخّ مياه الشّرب، وتوقّف تنفيذ معظم مشاريع مياه الشّرب الاستراتيجية^١.
أمّا شبكة الصّرف الصحيّ فقد تعرّضت أجزاء واسعة منها إلى عمليّات تدمير، وتعرّض العديد من الأحواض في المحطّات لأضرارٍ مادّيّة كبيرة^٢. كما توقّفت ٥٠ محطة معالجة من أصل ٩١ محطة عن العمل نتيجة الأضرار^٣.

إنّ السّماح للقطاع الخاصّ الاستثمار في البنية التّحتيّة لقطاع المياه والصّرف الصحيّ يعمل على جذب فرص استثماريّة محليّة وأجنبيّة كما يزيد من جودة هذا القطاع وتخدم المستثمرين والمستهلكين على حدّ سواء.

٥- المدن الصناعيّة:

تسهم المدن الصناعيّة بشكل فعّال وكبير في تشجيع وجذب المشاريع الاستثماريّة من خلال تهيئة المناخ اللازم لاستقرار تلك الاستثمارات، حيث توفرّ الظروف الملائمة لحماية البيئة وتنمية الصناعة.
عملت الحكومة السوريّة على إقامة المدن الصناعيّة في مختلف أرجاء القطر نتيجة إدراكها لأهميّة هذه المدن في تعجيل عمليّة التّنمية ورفع الكفاءة الاقتصاديّة وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
وتعرف المدن الصناعيّة بأنّها: "عبارة عن مساحاتٍ جغرافيّة مقسّمة إلى عدّة أقسام (إداريّة وتخدميّة وللمنشآت وحزام أخضر)" وتعمل الحكومة على تخدمها التّام بالبنية التّحتيّة ورفع جاهزيّتها إلى أعلى الحدود.

صدر المرسوم التّشريعيّ رقم ٥٧ لعام ٢٠٠٤ القاضي بإحداث مدن صناعيّة في كلّ من المحافظات التّالية:
ريف دمشق (عدرا)، حمص (حسياء)، حلب (شيخ نجار). بالإضافة لذلك، تمّ خلال العام ٢٠١٠ وبالتّسيق مع مختلف الجهات المعنيّة دراسة وتحديد ٢٥ منطقةً صناعيّةً وحرفيّةً لاستيعاب الصّناعات الصّغيرة والمتوسطة، توزّعت على المحافظات كما يلي: حلب (منبج، الباب، السفيرة) - حمص (تلّكخ، الصايد، الرستن) - حماه (حماه، السلمية، مورك) - إدلب (معرة النّعمان، جسر الشّغور) - اللاذقية - طرطوس (بانياس) - دير الزّور (دير الزّور، البوكمال، الميادين) - الحسكة (الحسكة، عامودا) - درعا (نوى، داعل) - السويداء^٤.

^١ كيكي، محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

^٢ صحيفة الثورة، ٣٥ مليون الخسائر والأضرار... ٢ مليون لخدمات الطوارئ، ١٦ آذار، ٢٠١٣، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني لصحيفة الثورة: www.thawra.sy/printveiw.aps

^٣ وكالة سانا للأنباء، الشّيخة يبحث مع ممثلي الفاو مشكلات المياه، ١٧ أيار، ٢٠١٥، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للوكالة: www.sana.sy

^٤ هيئة الاستثمار السوريّة، مجلة هيئة الاستثمار، العدد الأول، أيلول ٢٠٠٩، ص ٣٦.

تقرير هيئة الاستثمار السوريّة لعام ٢٠١٠، ص ٤١.

• النظام المصرفي

يعدّ وجود نظام مصرفي متطور وكاف من أهمّ الشروط اللازمة لخلق مناخ استثماري ملائم، حيث تُعدّ المصارف القناة الرئيسة لتجميع المدّخرات وتوجيهها للاستثمار كما أنّ لها دوراً كبيراً في عمليات الاستثمار والمساهمة في قيام شركات الأموال، فضلاً عن أنّ جميع العمليات العامة بالنسبة للمستثمرين ستمرّ عبر المصارف، كما أنّ سياسة الإقراض المتبعة من قبل المصارف تؤثر في نوعيّة الاستثمارات من خلال تشجيعها لنشاطات استثماريّة معيّنة.

فيما يتعلّق بسورية ظلّ النظام المصرفي مملوكاً من قبل الدولة لفترة طويلة، حيث اتّبعَت الدولة في البداية أسلوب التخصّص المصرفي، فكان هناك خمسة مصارف متخصصة هي (التجاري- الصناعي- الزراعي- العقاري- التسليف). تقوم هذه المصارف باستقبال الودائع والمدّخرات ثمّ تقوم بإعادة إقراضها لقطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه على شكل قروض إنتاجيّة أو استهلاكيّة، إضافةً إلى قيامها ببعض الأنشطة الأخرى التي تخدم العمل التجاري الداخلي والخارجي.

كانت المصارف تخضع في عملها إلى جهات وصائيّة متعددة تقوم بإصدار التّوصيات والأوامر والتّوجيهات دون النّظر في الإمكانات المتوفّرة لدى المصارف؛ لهذا لا يمكن للمصارف أن تلتزم خطّة محدّدة للتسليف والائتمان، وإنّما يتمّ منح القروض حسب حاجة الجهة الطّالبة سواء كانت قطاعاً عاماً أم خاصاً، مع ترك حريّة التّصرّف بالقروض وتوزيعها بين شراء الآلات والتّجهيزات والأبنية والموادّ حسب حاجة المدين نفسه دون تدخّل المصرف ومراقبته على تنفيذ القروض حسب هدف الإقراض، إضافةً إلى إجبار المصارف على تزويد القطاع العامّ بالقروض اللازمة، وعدم السّماح لها بالتّدخّل، ومراقبة نشاط الشركات العامّة، ومراقبة خطّتها التنمويّة؛ لكي تلتزمها بتنفيذ خطّتها الإنتاجيّة المقرّرة.

مع بداية القرن الحادي والعشرين انتهجت سورية سياسة الإصلاح الاقتصاديّ، وسمحت التّشريعات الجديدة بإقامة وإنشاء البنوك الخاصّة للعمل في سورية، حيث بلغ عدد المصارف الخاصّة العاملة في سورية ١٤ مصرفاً حتّى نهاية عام ٢٠١٧، في حين بلغ المجموع الإجماليّ لعدد فروع المصارف العاملة في سورية ٣٠١ فرعاً في عام ٢٠٠٥، ووصل هذا العدد إلى ٥٤٢ فرعاً في عام ٢٠١١، إلّا أنّ عدد فروع المصارف تراجع إلى ٣٧٣ فرعاً في عام ٢٠١٥، نتيجة إغلاق العديد من الفروع المصرفيّة (١٦٩) فرعاً نتيجة تعرّضها للسرقة والتّخريب، ويعود السّبب في ذلك إلى الحرب التي تمرّ بها سورية، كما أنّ القطيعة الاقتصاديّة والحصار الاقتصاديّ المفروض على سورية أدّى إلى قيام بعض الدّول العربيّة والأجنبيّة إلى إيقاف استثماراتها في سورية.

^١ مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري ٢٠١١-٢٠١٥، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص ٧.

لقد حصلت سورية في عام ٢٠٠٩ على المرتبة ١٠٢ في مؤشر سهولة الحصول على القروض، ثم المرتبة ١٠٠ في عام ٢٠١٠، أما فيما يتعلق بمؤشر سلامة ومثانة البنوك فقد احتلت المرتبة ٦٨ عالمياً في عام ٢٠٠٩، ليتقدّم إلى المرتبة ٦٣ في عام ٢٠١٠ وهو ترتيب جيد^١.

• النظام الضريبي

يُعرّف النظام الضريبي بأنه: "عبارة عن مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معيّن بما فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة، العامة والنوعية، ويعدّ أداة فعّالة بيد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها."^٢

تعدّ الضريبة إحدى المصادر الرئيسة للتمويل ووسيلة فعّالة تمكّن الدولة من التّدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي، وبذلك فإنّ الضريبة تمثّل أداة لتشجيع الاستثمارات وتوجيه الإنتاج في المجال المرغوب بها، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الاستقرار والحدّ من التقلّبات الاقتصادية، وتحقيق التّقارب بين الدّخول، وبالتالي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

• السوق المالية

تؤدّي الأسواق المالية دوراً مهماً في عملية الاستثمار إلى جانب المصارف، وتشكّل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار وخاصةً في الاقتصادات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلّة. يعتبر وجود سوق ماليّة متطورة شرطاً أساسياً للاستثمار، ومطلباً ضرورياً يجب توفيره خاصّة عند الرغبة في إنشاء شركات مساهمة وهي الصّفة الغالبة على الاستثمار حالياً، وتؤثر السوق المالية في النشاط الاقتصادي ككلّ من خلال قدرتها على خلق السيولة النّقدية وقدرتها الكبيرة على توفير التمويل للاستثمارات.

إضافةً لما تقدّم تقلّلت السوق المالية من المخاطر المرافقة للاستثمار، إذ تفسح مجالاً للمدّخرين غير الرّاعبين بالاستثمار مباشرة من قبلهم باستثمار أموالهم عن طريق شراء الأسهم والسّندات، وبالتالي توفير فرص عمل أقلّ مخاطرة وأكثر جاذبيّة، كما تساعد المؤسّسات والشركات في الحصول على رأس المال من خلال إصدار أسهم رأس المال، وتساهم الأسواق المالية المفتوحة في تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصادات النّامية للمساهمة في التّنمية، وتوفير النّقد الأجنبيّ عبر السوق الأوليّة (سوق الإصدارات).

ونظراً لأهميّة الأسواق المالية فقد تمّ إصدار المرسوم رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٥ المتضمّن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية^٣، وقد ولدت السوق في عام ٢٠١٠، وتم إدراج بعض الشركات.

فيما يلي جدولٌ يبيّن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:

^١ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٢٣٣.

^٢ المهاني، محمد خالد، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص ٢٦١.

^٣ تأسست سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٥ الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٠، والذي نص على إنشاء سوق للأوراق المالية في سورية تعرف باسم سوق دمشق للأوراق المالية، ونص التشريع على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية، وتعمل تحت إشرافها، ويدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء.

الجدول (٢): الشّركات المدرجة في السّوق النّظاميّة والموازية وتمثّل الوضع القائم لغاية ٢٠١١/١٢/٣١

البنوك	شركات التّأمين	الشّركات الزراعيّة والصّناعيّة	الشّركات الأخرى
البنك العربيّ	السّوريّة الدوليّة للتّأمين أورب	الشّركة الهندسيّة الزراعيّة نما	الشّركة الأهلية للنّقل
البنك الدوليّ للتّجارة والتمويل	الشّركة المتّحدة للتّأمين	الشّركة الأهليّة لصناعة الزيوت النّبائيّة	المجموعة المتّحدة للنّشر والإعلان والتّسويق
بنك بيلوس سورية	السّوريّة الوطنيّة للتّأمين		
بنك بيمو السّعوديّ الفرنسيّ	العقيلة للتّأمين التّكافليّ		
بنك سورية والمهجر	الاتّحاد التّعاونيّ للتّأمين		
بنك عودة			
بنك الأردن سورية			
بنك قطر الوطنيّ سورية			
بنك سورية والخليج			
بنك فرنسبنك			
بنك الشرق			

المصدر: النشرة الربعيّة (٣-٤) لمصرف سورية المركزي، عام ٢٠١٢.

ولتوضيح ترتيب سورية في تنافسيّة الاقتصاد العالميّ بالنّسبة لتطور السّوق الماليّة نورد الجدول التّالي^١:

الجدول (٣): ترتيب سورية في تنافسيّة الاقتصاد العالميّ حسب تطوّر مؤشّرات سوق الأوراق الماليّة

العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
تطوّر السوق الماليّة	١١٦	١٢١	١٢٣	١٢٤
التمويل عبر الأسهم الماليّة	١١٦	١٢١	١١٨	١٠٣
توفر رأس المال المغامر	١٠٧	١٠٣	١٠٠	١١٣
تشريعات تداول الأوراق الماليّة	١١٢	١١٧	١١٢	١٠٢
القيود على تدفّقات رأس المال	١١٧	١١٣	١١٧	١١٦

المصدر: تقرير التنافسيّة السوري لعام ٢٠١١.

نلاحظ من خلال الجدول السّابق أنّ ترتيب سورية في تقرير التنافسيّة العالميّ بالنّسبة لتطوّر السّوق الماليّة هو ترتيب متأخّر جدّاً، على الرغم من وجود تحسّن في ترتيبها في بعض المجالات، بالطّبع فإنّ ذلك يؤثّر سلباً على الاستثمار بشكل عامّ وعلى جذب رؤوس الأموال الأجنبيّة للاستثمار فيها، ويعود السّبب في ذلك إلى أنّ معظم الدّول قد سبقتها في مجال الأسواق الماليّة، الأمر الذي يجعل الدّول الأخرى أكثر خبرةً في هذا المجال.

^١ تقرير التنافسيّة السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٢٣٣.

^٢ معظم التقارير الدوليّة ومنها تقرير التنافسيّة الدولي توقفت عن إدراج المؤشّرات والبيانات المتعلّقة بسورية ضمن تقاريرها في فترة الحرب على سورية، وهذا يفسّر سبب توقف البيانات عند عام ٢٠١١.

٢-٣-١-٢ البيئة القانونية والتشريعية (النظام القانوني والتشريعي):

تنبع كفاءة النظام القانوني من تمتعه بالشفافية والشمول وعدم التناقض في مكوناته وعدم الجمود، بالإضافة إلى المرونة والانسجام بين التشريعات والقوانين المختلفة، وبين قوانين الاستثمار كمشروع تنموي، فتعارض التشريعات العامة مع قوانين تشجيع الاستثمار أو غموض هذه القوانين وعدم استقرارها يخلق جوّاً من عدم الثقة ويؤثر سلباً على مصالح المستثمرين واستقرار أوضاعهم، ويولد شعوراً بعدم الثقة والاطمئنان على استثماراتهم. كما أنّ غموض القوانين وعدم وضوح القرارات والإجراءات وتخلف الإدارة الحكومية التي تطبق هذه القوانين، وعدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمرين يعدّ من أسباب إجماع المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار^١.

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، تبنت سورية سياسة تشجيع القطاع الخاص والمال الخارجي على الاستثمار، حيث أصدرت الدولة العديد من التشريعات التي تحكم الاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي والنقل وجميع أوجه النشاط الاقتصادي.

لقد احتلت سورية في عام ٢٠١٠ المرتبة ١٣٩ عالمياً في مؤشر الحقوق القانونية من أصل ١٣٩ دولة، في حين حازت على المرتبة ١١٨ عالمياً فيما يتعلق بمؤشر كفاءة الإطار القانوني وتسوية المنازعات، أما فيما يتعلق بمؤشر حقوق الملكية فقد حازت على المرتبة ٦٢ عالمياً، والمرتبة ٧٥ في مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية^٢.

٢-٣-١-٣ مقومات إدارية وتنظيمية:

يُعدّ تبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بالتّرخيص للاستثمار، وتوفير العناصر الخبيرة، إضافةً إلى تقليل وحصر الأجهزة المشرفة على الاستثمار من المقومات الأساسية للنشاط الاستثماري الذي يحفز المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار، بالمقابل نجد أنّ تعدّد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتعقيد إجراءات التّرخيص، إضافةً إلى نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع وإدارته على أسس سليمة يشكّل عقبةً في وجه المستثمرين.

أحدثت الحكومة السورية المجلس الأعلى للاستثمار، ومكتباً للاستثمار الذي يضمّ ذوي المؤهلات والخبرات العلمية والعملية في مجالات الشؤون الإدارية والقانونية والاقتصادية والفنية والعلاقات العامة إلى جانب عدد من العاملين الميسرين.

توجد أيضاً مديرية (مكتب) شؤون الاستثمار لدى الوزارات التي تسعى إلى متابعة شؤون المستثمرين ومساعدتهم في إنجاز معاملاتهم لدى الوزارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

^١ خضور، رسلان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥-٢٦.

^٢ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص ٢٢٩.

إضافةً إلى ذلك فقد تمّ إحداث لجانٍ محلّيةٍ لشؤون الاستثمار في كلّ محافظةٍ مهمّة هذه اللجان متابعة قرارات المجلس الأعلى للاستثمار وشؤون التراخيص للمشاريع المشمّلة بأحكام القانون ضمن المحافظة ومعالجة شكاوي المستثمرين ومساعدتهم في إنجاز معاملاتهم.

كما تمّ إنشاء هيئة الاستثمار السوريّة لتحل محل مكتب الاستثمار ولتقوم بالإشراف على الاستثمار في سورية، تهدف الهيئة إلى تنفيذ السياسات الوطنيّة للاستثمار وتنمية وتعزيز البيئة الاستثماريّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة^١.

٢-٣-١-٤: نظام التعليم والتدريب والتأهيل:

تؤثر سياسة التعليم والتأهيل والتدريب وتوفّر قوّة العمل المدربة والماهرة تأثيراً قوياً في مناخ الاستثمار وفي فعالية الاستثمار، فالتعليم الجيد يرفع من كفاءة العمّال وعلى العكس فإنّ تراجع المستوى التعليمي كمّاً وكيفاً يؤدّي إلى صعوبة تكيف اليد العاملة في المراحل الإنتاجيّة المعقّدة، بالتالي إعاقة نمو الأعمال وقدرة الشركات على تطوير سلسلة الإنتاج لديها.

إضافةً إلى ذلك فإنّ جودة التعليم العالي، خصوصاً، والتدريب من العوامل المهمّة للاقتصادات التي تطمح إلى إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحتاج إلى عمليّات إنتاجيّة معقّدة وخصوصاً في البيئة العالميّة الجديدة والتي تتطلّب كوادراً بشريّة مؤهّلة ومدربة جيّداً، وقادرة على التكيف مع التحوّلات المستمرة في الاقتصاد العالمي.

إنّ الاستثمار المناسب في العنصر البشريّ ومستوى التدريب الجيد إلى جانب انخفاض تكاليف اليد العاملة يساهم بشكلٍ كبير في تشجيع الاستثمار تماماً، كما أنّ عدم توفّر العمالة المدربة الماهرة والكوادر الإداريّة المدربة تدريباً عالياً يعدّ من العناصر المعوقة للاستثمار.

تعمل الحكومة في سورية على توفير التعليم للجميع وبكافة المراحل وبكافة الاختصاصات كلّ حسب قدراته، وقد أدّت سياسات الحكومة في مجال التعليم في كلّ مستوياته العالي وما قبل العالي إلى رفد سوق العمل باليد العاملة المؤهّلة والمدربة ممّا أسهم إلى حدٍّ كبير في تحسين المناخ الاستثماري في هذا الجانب.

على الرّغم من سعي الحكومة السوريّة إلى استيراد التقانات الحديثة من الخارج وتوطينها وتقليد الشركات الأجنبيّة بهدف زيادة مستوى الإنتاجيّة وتحقيق معدّلات نموّ عالية، إلّا أنّ ذلك لن يحافظ على هذه الزيادة في معدّلات النموّ بدون الاعتماد على الإبداع والابتكار المحليّ، الأمر الذي يتطلّب إيجاد بيئة مناسبة ومحفّزة على الإبداع والابتكار والاستثمار في الأبحاث والتّطوير، كما يتطلّب إيجاد مؤسّسات للأبحاث والتّطوير على درجة عالية من الكفاءة مثل المخابر الجامعيّة والحكوميّة، وربط الجامعة بالمجتمع من خلال زيادة التّعاون بين قطاع الأعمال والجامعات.

^١ المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠٠٧، المادة رقم (٤).

فيما يتعلّق بمؤشّر التعليم والتّدريب حصلت سورية على المرتبة ١٠٤ في عام ٢٠٠٨، إلّا أنّ هذا المؤشّر تراجع إلى المرتبة ١١٧ في عام ٢٠١٠. أمّا فيما يتعلّق بمؤشّر التّعاون بين الجامعة والصّناعة في مجال البحث والتّطوير فقد حصلت سورية في عام ٢٠٠٩ على المرتبة ١٢٣ عالميّاً، إلّا أنّها تراجعت إلى المرتبة ١٣٧ في عام ٢٠١٠ وهي مرتبة ضعيفة جدّاً وتدلّ على ضعف التّرابط العلميّ والعملّي بين الجامعة ومجتمع الأعمال^١.

^١ تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١، ص ٦٥.

خلاصة القسم الأول:

إنّ الاستثمار هو عملية تحويل الأموال إلى أصول ماديّة إنتاجيّة تؤدّي إلى زيادة التّكوين الرأسماليّ للبلد، بالتّالي الطّاقة الإنتاجيّة. تُقسم الاستثمارات إلى نوعين الأوّل: حسب جنسيّة المستثمر الذي يقسم بدوره إلى استثمارٍ وطنيّ واستثمارٍ أجنبيّ. أمّا النوع الثّاني: فهو استثمارٌ حسب القطاعات الاقتصاديّة (زراعة، صناعة، تجارة...). وأيّاً كان نوع الاستثمار فإنّه يتحدّد بعدد من العوامل أهمّها: الكفاية الحديّة لرأس المال، وسعر الفائدة، وتوقّعات الرّبح.

لم يغفل هذا القسم دراسة أهمّ نظريّات الاستثمار التي تمّ تقسيمها إلى مجموعتين: تهتمّ المجموعة الأولى بتحديد المقدار الأمثل للاستثمار في حين تهتمّ المجموعة الثّانية بأسباب قيام الاستثمار بين الدّول أي عوامل انتقال رأس المال. ونظراً لأهميّة الاستثمار في التّنمية التي تعني زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسيّة والحاجات المتزايدة لأفراده بالصّورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات، فقد سعت بعض الدّول العربيّة إلى جذب الاستثمارات إليها من أجل المساهمة في حلّ مشكلة البطالة، ورفع معدّل النّموّ، والمساهمة في نقل التّكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، وقد تبيّن أنّ الدّول النّفطيّة تستقطب الاستثمارات الخاصّة والأجنبيّة بشكل أكبر من باقي الدّول.

أمّا فيما يتعلّق بالاقتصاد السوريّ فقد سعت الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات واعتماد مبدأ التّعدديّة الاقتصاديّة وتحرير الاقتصاد وتخفيض القيود على مستوردات القطاع الخاصّ. وفي مرحلة لاحقة أعادت الدّولة سيطرتها على الحياة الاقتصاديّة والحدّ من التّوسّع باتجاه اقتصاد السّوق، لتعلن فيما بعد عمليّة الإصلاح الاقتصاديّ في عام ٢٠٠٠، من خلال التّعدديّة الاقتصاديّة والشّراكة بين القطاع العامّ والخاصّ. واجهت الاقتصاد السوريّ خلال مراحل تطوّره العديد من الصّعوبات منها انخفاض نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ، معدّل نموّ سكانيّ مرتفع، ارتفاع معدّل البطالة، عجز كبير في الميزان التجاريّ، ارتفاع معدّل الوافدين إلى سوق العمل، ثمّ جاءت الأزمة السوريّة التي فاقت حجم هذه الصّعوبات بشكل كبير .

بالرّغم من كلّ هذه الصّعوبات فقد ساهمت الاستثمارات الخاصّة في سورية في توفير فرص عمل والتّخفيف من حدّة البطالة، وتوفير القطع الأجنبيّ، ونظراً لأهميّة الاستثمارات في تنمية الاقتصاد السوريّ فقد سعت الحكومة إلى توفير المناخ الاستثماريّ المناسب لجذب الاستثمارات من خلال توفير المقوّمات الأساسيّة للاستثمار، حيث سعت إلى تأمين البنى التّحتيّة اللازمة، وتطوير النّظام المصرفيّ، والبنية التّشريعيّة النّاطمة للاستثمار، والمقوّمات الإداريّة والتنظيميّة، وتطوير نظام التّعليم والتّدريب والتّأهيل، وتوفير منظومة معلوماتٍ كافيةٍ تمدّ الرّاعبين بالاستثمار بالمعلومات المطلوبة.

القسم الثاني:

الاستثمارات الخاصة في سورية

الفصل الأول:

تطور استثمارات القطاع الخاص

المبحث الأول: واقع القطاع الخاص وتطور البنية التشريعية النّاطمة له

١-١-١ واقع القطاع الخاص في سورية

يتكوّن القطاع الخاصّ في سورية، مثل البلدان النّامية الأخرى، من شرائح متعدّدة ومتفاوتة من حيث مستوى تطوّرها، يشكّل القسم المتقدّم والمنظّم الجزء الأصغر من مجموع القطاع الخاصّ. أمّا الشريحة الثّانية فهي تتكوّن من بعض الصّناعيين الذين أقاموا بعض الصّناعات البسيطة، في حين تشكّل الشريحة الثّالثة التي تتكوّن من الحرفيين وأصحاب المهن الحيز الأكبر في هذا القطاع، إذ إنّ أغلب منشآت القطاع الخاصّ الصّناعيّة هي صناعات صغيرة أو حرفيّة، وإلى جانب هذا توجد بعض الفئات المحدودة من القطاع الخاصّ والتي تعمل في جانب تجارة الاستيراد خاصّة وتجارة الجملة ونصف الجملة. وأخيراً يوجد قطاع واسع من باعة المفرّق، ومئات آلاف الفلاحين والمزارعين الذين يُشكّلون عماد النّهضة الزراعيّة بشقيها النّبائيّ والحيواني^١.

ينتقل البحث الآن إلى تعريف القطاع الخاصّ حيث سنستعرض عدّة تعريفات لهذا القطاع وفق معيار الملكيّة والإدارة أو وفق

يُعرّف القطاع الخاصّ وفق معيار الملكيّة والإدارة بأنّه كلّ ما يملكه المواطنون متفرّقين، ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدّولة ورقابتها، وعليه فإنّ كلّ من يعمل في جميع القطاعات الصّناعيّة والتّجاريّة والزّراعيّة والخدميّة وجميع المهن الفكريّة والعلميّة كلّه ينتمي إلى القطاع الخاصّ، والذي لا يتقاضى أفراداه دخلاً أو إيراداً من خزينة الدّولة، بل يعملون بوسائلهم وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره بعيداً عن المال العام^٢.

مرّ القطاع الخاصّ في سورية في مراحل متعدّدة حتّى وصل إلى وضعه الحاليّ، فبعد اعتماد نظام التعدديّة الاقتصاديّة عام ١٩٧٠مطلع الحركة النّصحيّة، برزت أهميّة القطاع الخاصّ، وإشراكه بصورة أكثر فاعليّة في العمل الاقتصاديّ، حيث تمّ إفساح المجال للعمل الصّناعيّ الخاصّ ضمن صناعات محدّدة، فبدأت المشاريع الصّناعيّة الخاصّة بالتوسّع، فارتفع عدد المنشآت الصّناعيّة من ٨٤٩٥ منشأة عام ١٩٧٠ إلى حوالي عشرين ألف منشأة عام ١٩٨٠، ليرتفع هذا العدد إلى ٢٢٠٥٧ منشأة عام ١٩٨٥، وفي عام ١٩٩٠ وصل هذا إلى حوالي ٣٦ ألف منشأة^٣. في حين بلغ عدد المنشآت الصّناعيّة المنفّذة وقيد التّنفيذ (١٦٤٥٩) منشأة صناعيّة وحرفيّة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، وبلغ عدد المشاريع المنفّذة وفق قوانين تشجيع الاستثمار (٤١٣٨) مشروعاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)^٤.

^١ الحمش، منير، الاقتصاد السياسي الفساد- الإصلاح- التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني:

www.Awu-dam.org/book/60/study/60/96-mh

^٢ الزعيم، عصام، إصلاح القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ٢٠٠١/٣/٤.

^٣ جبران، أنطون، سبل تأهيل القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٢/١/٢٩.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ص ٤٢، تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٧.

ابتداءً من منتصف الثمانينات بدأت الحكومة تطبيق سياسةٍ إصلاحيةٍ معتمدة فيها على قدرة نظام التعددية على التجديد عبر الاستفادة من آليات اقتصاد السوق في تطوير النظام الاقتصادي. ساهمت هذه الإصلاحات في مجالات التجارة الخارجية والاستثمار والقطاع الأجنبي في خلق أرضية أكثر ملاءمة لتوسيع نشاط قطاع الأعمال الخاص الذي بدأت حصته بالازدياد في مجمل تكوين رأس المال الثابت من ٤٧% عام ١٩٨٦ لتسجل أعلى نسبة شهدتها وهي ٦٤.٦% عام ١٩٩٣، ثم لتتراجع إلى حوالي ٣٨% عام ٢٠٠٠ رغم ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الخاصة إلى ٣٧٧٧ منشأة عام ١٩٩٥^١، وفي نهاية عام ٢٠٠٣ وصل عدد منشآت القطاع الصناعي الخاص إلى ١٦٧٠ منشأة، بلغ إجمالي رأسمالها ١٥٥ مليار ليرة سورية، ويعمل فيها ما يقارب ٣٨٠ ألف عامل^٢. ومن الجدير ذكره أن نصيب القطاع الخاص في إجمالي الإنتاج الصناعي للصناعة التحويلية ارتفع من ٢٧% عام ١٩٨٥ إلى ٤٨% عام ١٩٩٦، أما نصيبه من صافي الناتج المحلي للصناعة التحويلية فقد بلغ عام ١٩٨٥ نسبة ١٩.٢%، وتزداد هذه النسبة إلى ٥٣.٥% في عام ١٩٩٦^٣. وإلى ٧٧% عام ٢٠٠٧، ثم إلى ٧٨% عام ٢٠١٠^٤.

تمثلت المحطة الأساسية التي ساهمت في تعميق هذه التجربة في إصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الذي أعطى دفعة جديدة لرؤوس الأموال الخاصة وأتاح لها بصورة تدريجية دخول أغلب الصناعات ولم يعد محصوراً بالقطاع العام سوى الصناعات الاستراتيجية.

مع بدايات القرن الحادي والعشرين انتهجت سورية سياسة الإصلاح الاقتصادي وأعدت الحكومة برنامجاً جديداً للعمل يتناول الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠.

لقد سمحت التشريعات الجديدة بإقامة وإنشاء البنوك الخاصة للعمل في سورية إذ أقر مجلس الشعب السوري في عام ٢٠٠١ قانوناً يسمح بتأسيس مصارف خاصة لتحسين مستوى الخدمات في القطاع المصرفي وتشجيع المستثمرين فيه. فعلياً، تم افتتاح أول مصرفين في دمشق مطلع عام ٢٠٠٤^٥، وبذلك ينهي هذا الإجراء احتكار الدولة للقطاع المصرفي في سورية، الذي دام أكثر من أربعة عقود، ويفتح مرحلة جديدة أمام القطاع المصرفي السوري.

كما تم تحرير قطاع الاتصالات جزئياً منذ عام ٢٠٠٠، عندما أعطت الحكومة الترخيص لمستثمرين في القطاع الخاص السوري ومستثمرين أجانب لإنشاء وتشغيل شبكتين للهاتف الخليوي.

وقد عملت الحكومة على تحرير القطاع النقدي والمالي من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات المهمة منذ العام ٢٠٠٠ كتوحيد سعر الصرف والسماح بإنشاء مصارف الأفشور، ثم البدء بترخيص إنشاء المصارف الخاصة في سورية كما ذكرنا أعلاه.

^١ القلاع، محمد غسان، مرجع سبق ذكره.

^٢ أبو دان، صافي، واقع الصناعة في سورية، ندوة الثلاثاء، الاقتصادية، دمشق، ٢٩/١/٢٠٠٢.

^٣ جبران، انطون، مرجع سبق ذكره.

^٤ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٥ سوريا- التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣-٢٠٠٥، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.gucciac.org

في عام ٢٠٠١ صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٦/ الذي يسمح للقطاع الخاص بالدخول في مضمار التعليم العالي من خلال منحه تراخيص لإنشاء جامعات خاصة.

في عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم رقم ٤٣/ الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين والصحة والتعليم العالي^١. في عام ٢٠٠٧ صدر المرسوم التشريعي رقم ٨/ الذي هدف إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة للمستثمر المحلي والأجنبي، لكن في عام ٢٠١١ بدأت الحرب على سورية الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد السوري بشكل عام، حيث تعرضت الكثير من المنشآت الصناعية والحرفية للسرقة والتخريب، وتوقفت أعمال التنفيذ والاستثمار في أغلب المناطق الصناعية والحرفية في المحافظات، وأحجم العديد من المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار، وتم نقل العديد من الاستثمارات إلى خارج سورية. بلغ إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع الصناعة والتأمين خلال الأزمة ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية، وبلغ عدد المنشآت الصناعية المتضررة ١٥٠٠ منشأة كبيرة، وأغلق ٧٠% من الورش الصغيرة البالغ عددها ٤٠ ألف ورشة قبل الأزمة بسبب ازدياد منسوب العنف من قبل المجموعات المسلحة^٢.

أما الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٥ وحتى الوقت الحالي فقد شهدت البلاد تحسناً في الوضع الأمني وعودة الاستقرار والأمان إلى أجزاء كبيرة من البلاد، مما أدى إلى ازدياد أعداد المستثمرين الراغبين بالاستثمار في سورية سواء المحليين منهم والعرب والأجانب عاماً بعد عام، وبدأت مرحلة اقتصادية جديدة عنوانها إعادة إعمار سورية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تمكنت هيئة الاستثمار السورية من جذب ١٥٦ مشروعاً خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)، بلغت التكلفة الاستثمارية التقديرية لها ١٧٢٦ مليار ليرة. توزعت هذه المشاريع على مختلف القطاعات الاقتصادية: (١١٠ للصناعة، ١٩ للزراعة والإنتاج الحيواني، ٢٠ لقطاع النقل، ٤ قطاع الكهرباء، ٢ قطاع النفط والثروة المعدنية، ١ قطاعات وأنشطة أخرى)^٣. لقد أدت الظروف التي تمر بها البلاد إلى عجز الدولة عن تأمين الطاقة الكهربائية، لذا تم تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تأمينها، والاعتماد على الطاقات البديلة (رياح- لواقط كهربائية)، إضافة إلى تشجيعه على استيراد المازوت والفيول.

ولدراسة تطور استثمارات القطاع الخاص لابد من دراسة تطور البنية التشريعية الناعمة لعمل القطاع الخاص في سورية التي أوصلته إلى شكله الحالي.

١-٢-١ البنية التشريعية الناعمة للقطاع الخاص في سورية (نظرة تاريخية)

مرّ القطاع الخاص في سورية بمراحل متعدّدة خلال فترة تطوّره حتّى وصل إلى وضعه الحالي، حيث ترافقت هذه المراحل بإصدار الكثير من القوانين والتشريعات الناعمة لعمله، بالإضافة إلى منحه العديد من

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٢٦.

^٢ مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري ٢٠١١-٢٠١٥، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ص ١٧.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٣٩.

المزايا والإعفاءات المشجعة له والتي شكّلت بموجبها البنية التشريعية النّاطمة لعمل القطاع الخاصّ، وسنقوم بدراسة مراحل تطوّرها حتّى وصلت إلى شكلها الحاليّ.

تبدأ الدّراسة من عام ١٩٤٥ مع صدور قانون ضريبة ريع العقارات رقم ١٧٨/ الذي نصّ على فرض ضريبة سنويّة لريع العقارات بما في ذلك الآلات والأدوات الصّناعيّة للمعامل والمصانع متى تجاوز ريعها ٣٠٠/ ألف ل.س^١، حيث نصّت الفقرة د/ من المادّة رقم ٢/ من هذا القانون على خضوع ريع الآلات والأدوات الصّناعيّة في المعامل والمصانع إلى فرض رسم الحراسة عليها عند التّمتع بالإعفاء من الضّريبة، ويضاف إلى الضريبة نسبة ٢٠% للمجهود الحربيّ و ٢% للإدارة المحليّة^٢.

في عام ١٩٤٩ صدر المرسوم التشريعيّ رقم ٨٥/ الذي يُعدّ أوّل قانون ناظم لضريبة الدّخل على الأرباح الصّناعيّة والتّجاريّة وغير التّجاريّة بعد أن حصلت سورية على استقلالها، حيث نصّت المادة ١٦/ منه على معدّل متصاعد للضّريبة يتراوح بين ٦% للشرّيحة الأولى و ٣٠% للشرّيحة الأخيرة^٣.

في عام ١٩٥٢ صدر المرسوم التشريعيّ رقم ١٠٣/ بهدف تطوير الصّناعة وتحديثها وتمكين الصّناعات النّاشئة حديثاً من الوقوف أمام المزاخمة الأجنبيّة، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنيّة على التّوظيف في هذه الصّناعات. منح هذا المرسوم المشاريع الصّناعيّة في سورية بعض المزايا والتّسهيلات لمساعدتها على النّهوض بمسؤولياتها ومهامها والتّزاماتها في بداية ممارستها لعملها، إلّا أنّ المُشرّع اشترط توافر مجموعة من الشّروط في المشروع كي يستفيد من الإعفاء الممنوح بموجب هذا المرسوم مثل^٤:

- أن تكون الصّناعة من الصّناعات التي تنشأ مجدّداً، والتي تثبت حاجة البلاد إليها.
- أن تكون الصّناعة من الصّناعات التي لا وجود لها في سورية مسبقاً.

هدف المُشرّع السوريّ من هذا المرسوم إلى تطوير الصّناعة السوريّة، وفتح مجالاتٍ جديدة لها، وإدخالها في تخصّصاتٍ حديثةٍ غير الصّناعات التّقليديّة التي تعمل بها من أجل بناء قطاعٍ صناعيّ متنوّع يكون قادراً على المساهمة في قيادة عمليّة التّنمية الاقتصاديّة بفاعليّة ونجاح.

وبحسب المادّة رقم ٥/ من هذا المرسوم أُعفيت المؤسّسات الصّناعيّة من ضريبة ريع العقارات لمُدّة ستّ سنواتٍ عمّا تملكه وتشغله من الإنشاءات الجديدة المصمّمة معاملة أو مصانع للاستثمار الصّناعي وأبنية الإدارات ومساكن الموظّفين والعمّال التّابعة لها والكائنة ضمن منطقتها بإجازاتٍ قانونيّة، وكذلك الآلات والأدوات الصّناعيّة التّابعة للإنشاءات الجديدة التي تدخل في تخمين ريع العقارات الصّناعيّة.

أيضاً وبموجب المادّة رقم ٦/ من المرسوم تمّ إعفاء المؤسّسات الصّناعيّة من ضريبة الدّخل على المبالغ الاحتياطيّة التي تُخصّص من الأرباح للتّوسّع في تأسيسات العمل الصّناعيّ وفقاً لأحكام قانون تنظيم الصّناعات شريطة ألاّ تتجاوز هذه المبالغ ١٠% من الأرباح السنويّة بعد تنزيل النّفقات العامّة وقبل تنزيل

^١ جليلاتي، محمد، النظام الضريبي السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٩/٢/٢٠٠٠.

^٢ قنبرية، جمال، رؤية في الإصلاح الضريبي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١٣/٣/٢٠٠١.

^٣ قنبرية، جمال، المرجع السابق.

^٤ المرسوم التشريعيّ رقم ١٠٣/ لعام ١٩٥٢/، المادة رقم (٦-٨).

أيّ احتياطيّ آخر، وأن تُوظّف هذه المبالغ في توسيع تأسيسات العمل الصّناعيّ خلال سنتين من تاريخ تحقّقها.

إضافةً لذلك، ومن خلال المادّة رقم ٧/ تمّ إعفاء المعامل والمصانع المراد تأسيسها بعد نشر هذا المرسوم التشريعيّ من ضريبة التّمتع مدّة ستّ سنوات من تاريخ البدء باستثمارها، ويشمل هذا الإعفاء التّوسّعات الطّارئة على المعامل والمصانع القائمة، والتي ستؤسّس بعد نشر المرسوم، كما تمّ إعفاء المؤسّسات الصّناعيّة بموجب المادّة رقم ٨/ من المرسوم من ضريبة الدّخل لمدّة ثلاث سنواتٍ اعتباراً من البدء باستثمارها شريطة التّقيّد بأحكام المادّة ١٤/ من المرسوم التشريعيّ رقم ٨٥/ لعام ١٩٤٩ المتضمّن أحكام ضريبة الدّخل. كما سمحت المادّة رقم ١٠/ من هذا المرسوم لصاحب المؤسّسة الصّناعيّة الذي يريد إنشاء بناءٍ للاستثمار الصّناعيّ أن يستأجر مع الوعد بالبيع لمدّة خمس سنواتٍ أرضاً من أملاك الدّولة لا تتجاوز مساحتها خمسة وعشرين ألف مترٍ مربّع وذلك طبقاً للشّروط التي تحدّدتها مديريّة أملاك الدّولة على ألاّ يحقّ له بيعها أو استعمالها لأغراضٍ غير صناعيّة.

يؤخذ على هذا المرسوم اقتصار السّيّاسات التّشجيعيّة على القطاع الصّناعيّ، ولم تشمل القطاع الزّراعيّ والقطاعات الخدميّة، كالسّيّاحة والنّقل وغيرها. إضافةً إلى ذلك، لم يشترط المرسوم أيّة شروط مكانيّة أو إقطاعيّة لاستفادة المشروعات من أحكامه، أي إنّ لم يستخدم الإعفاءات والتّشجيعات لتحفيز إنشاء المشروعات في المحافظات الضّعيفة التّطور أو في أنشطة صناعيّة ذات أهميّة خاصّة للاقتصاد الوطنيّ^١. لقد انطلقت عمليّة التّصنيع في سورية على أساس المرسوم التشريعيّ رقم (١٠٣)، إضافةً إلى فرض حماية اقتصاديّة للمنتجات الصّناعيّة الوطنيّة، بفرض رسوم جمركيّة على المستوردات المنافسة لها. وقد أقيمت معظم المشروعات الصّناعيّة في سورية حتّى عام ١٩٩١ على أساس هذا المرسوم.

في عام ١٩٦١ صدرت قوانين تأميم المصارف وشركات التّأمين، وازدادت الضّرائب التّصاعديّة إلى ٩٠% الأمر الذي أدّى إلى تهريب رؤوس الأموال الخاصّة إلى خارج سورية خوفاً من إجراءات التّأميم^٢.

وفي عام ١٩٦٩ صدر المرسوم التشريعيّ رقم ٣٤٨/ القاضي بتنظيم استثمار أموال المغتربين ورعايا الدّول العربيّة في مشاريع التّنمية الاقتصاديّة الموظّفة في المصارف السّوريّة. تمّ بموجب هذا المرسوم منح ضماناتٍ للمشاريع المستثمرة بالأموال المشار إليها النّقد الأجنبيّ المحوّل إلى سورية عن طريق أحد المصارف المقبولة والآلات والمعدّات الصّناعيّة والزّراعيّة والمواد الأوليّة اللازمة لإقامة المنشآت والتّوسّع فيها ووسائل النّقل، وذلك فيما إذا كانت مستوردة خصيصاً لاستثمارها في المشاريع المشار إليها في هذا المرسوم التشريعيّ ووفق أحكامه، بالإضافة إلى الحقوق المعنويّة كحقّ الاختراع والعلامات الفارقة

^١ دليلة، عارف، الإطار القانوني والتشريعي لسياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية - الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بالتعاون مع جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، دمشق، ١٩٩٧، ص ٤١.

^٢ عروكي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٤، ص ٢٥٢.

التجارية والصناعية، فيما إذا كانت ملك غير السوريين واستثمرت في المجالات المشار إليها في هذا المرسوم التشريعي).

نورد في ما يلي الضمانات التي منحت للمشاريع المشملة بموجب هذا المرسوم^١:

١. لا يجوز نزع ملكيتها أو الاستيلاء عليها إلا بموجب قانون يصدر بهذا الشأن ولقاء تعويض عادل.
٢. تتمتع بحماية كافية من المزاحمة الأجنبية وذلك في نطاق السياسة الجمركية للدولة.
٣. يُسمح بتحويل ٥٠% من الربح الصافي الناتج عن استثمار وتوظيف رأس المال الأجنبي إلى الخارج بوحدة العملة التي ورد بها أو أية عملة أخرى تقبل بها لجنة إدارة مكتب القطع الأجنبي، ويتم تحويل الجزء بالسعر الذي يحدده مكتب القطع الأجنبي مع مراعاة الأحكام النافذة عند التحويل، ويعاد الجزء المتبقي من الأرباح في توسيع المشاريع المنشأة أو إنشاء مشاريع جديدة.
٤. يسمح بعد انقضاء خمس سنوات على استثمار المشروع بإعادة تحويل قيمته الصافية إلى الخارج وتحسب هذه القيمة على أساس التنازل أو التصفية الفعلية أو الدفترية أيهما أقل ويتم التحويل بنسبة قدرها ٢٥% سنوياً وبالعملة نفسها التي ورد بها رأس المال أو بعملة أخرى توافق عليها لجنة إدارة مكتب القطع ويتم التحويل بالسعر الذي تحدده هذه اللجنة مع مراعاة الأحكام النافذة وقت التحويل.
٥. يجوز لصاحب المال المستثمر بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي أن يطلب إعادة تحويله إلى الخارج بالشكل نفسه الذي ورد به في أي وقت، وذلك بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات يعود تقديرها إلى السلطات المختصة في القطر العربي السوري، ويصدر الإذن بالتحويل إلى الخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب بذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
٦. السماح للخبراء ورؤساء العمال العرب والأجانب القادمين من الخارج للعمل في القطر العربي السوري تحويل حصّة من الأجور أو المرتبات أو المكافآت التي يحصلون عليها إلى الخارج بما لا يجاوز الحدود المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

لكن اشترطت المادة رقم ٥/ من هذا المرسوم لمنح هذه الضمانات والتسهيلات لأي مشروع ألا تقل نسبة السوريين العاملين فيه عن ٧٥% من مجموع العاملين فيه. إضافة إلى ذلك فقد اشترط قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٩٦ الصادر بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٧، من أجل التنازل عن ملكية المشاريع التي يقيمها المستفيدون من أحكام هذا المرسوم التشريعي مضي خمس سنوات على بدء استثماراتها. كما أن هذا المرسوم لم يعط الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات المقامة على أساسه، وإن كان قد نصّ

^١ المرسوم التشريعي رقم ١٠٣/ لعام ١٩٥٢.

على جواز منح المشروعات امتيازاتٍ خاصّةٍ بناءً على اقتراح من وزير الاقتصاد وموافقة اللجنة الاقتصادية، وتصدر بمرسوم خاص^١.

في عام ١٩٧٢ صدر المرسوم رقم /٨٤/ المتضمّن نظام استثمار المناطق الحرّة، وبموجبه تمّ منح المستثمرين المزايا والإعفاءات التالية^٢:

١. حرّية تحويل رأس المال المُستثمر والأرباح مستثناة من قيود الرّقابة والقطع.
٢. الإعفاء من الضّرائب والرّسوم بما في ذلك الضّرائب على الأرباح والرواتب والأجور.
٣. عدم التّقيد بأنظمة التجارة الخارجيّة في الاستيراد والتّصدير.
٤. الإدخال المؤقّت لسيّارات النّقل والحمولة اللازمة للمشروعات.
٥. السّماح باستيراد الموادّ المصنّعة في المناطق الحرّة السّوريّة والتي تسمح الأنظمة باستيرادها إلى السّوق الدّاخلية.
٦. منح شهادة المنشأ السّوريّ للمنتجات المصنّعة في المناطق الحرّة السّوريّة.
٧. السّماح بالإدخال المؤقّت لبعض المنتجات التي يتمّ تصنيعها في المناطق الحرّة إلى داخل القطر لإكمال تصنيعها بإجازة استيراد وبدون الحاجة لتحويل القيمة.
٨. السّماح باستيراد كلّ موادّ البناء والآلات والتّجهيزات وقطع التّبديل والموادّ الأوّليّة من الخارج بدون أيّة ضرائب أو رسوم جمركيّة.
٩. فتح مصرف خاصّ في المناطق الحرّة للتّحويل بدون قيود.

في عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم /٣١/ القاضي برفع النّسب التّصاعديّة على الأرباح الصّناعيّة والتّجاريّة وغير التّجاريّة من معدّل تصاعديّ أقصى قدره ٣٠% وفق المرسوم التّشريعيّ رقم /٨٥/ لعام ١٩٤٩ إلى معدّل تصاعديّ قدره ٦٦%، بالتّالي أصبح العبء الضّريبيّ الإجماليّ لضريبة الدّخل على الأرباح الصّناعيّة والتّجاريّة وغير التّجاريّة بعد إضافة المجهود الحربيّ ورسم الإدارة المحليّة -يصل إلى أكثر من ٩٠%، فيما يخصّ الدّخل الذي يزيد عن /٧٠٠٠٠٠٠/ ل.س ليشكّل سبباً آخر لإحجام القطاع الخاصّ ورؤوس الأموال المتواجدة في الخارج عن العودة والاستثمار في سورية^٣.

في الواقع، هدفت عمليّة رفع المعدّل الضّريبيّ في عام ١٩٧٥ إلى زيادة إيرادات الموازنة العامّة للدولة من أجل تغطية نفقاتها الجارية والإنمائيّة المتزايدة، وهذا يدلّ على تضارب في أهداف بعض التّشريعات النّاطمة للاستثمارات الخاصّة فبعضها لم يكن موجّهاً نحو تشجيع تلك الاستثمارات بقدر ما كان يهدف إلى زيادة التّحصيل الضّريبيّ منها لتمويل الموازنة العامّة للدولة.

^١ دليل، عارف، الإطار القانوني والتّشريعي لسياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، دمشق، عام ١٩٩٧، ص٤٣.

^٢ دليل، عارف، المرجع السابق، ص٤٧.

^٣ جليلاتي، محمد، مرجع سابق.

أصدر المجلس الأعلى للسياحة في عام ١٩٨٥ القرار رقم ١٨٦/ الذي منح الفنادق الدوليّة والمشروعات الترفيحية المزايا التالية^١:

- الإعفاء الكامل من كافة الرسوم والضرائب على مستورداتها اللازمة للإنشاء والفرش والتشغيل.
- إعفاء الأرباح كلّها من الضرائب لمدة سبع سنوات، تستفيد من الإعفاء الضريبيّ على الأرباح المحققة بنسبة ٥٠٪.
- الحقّ في استبدال الأثاث والمفروشات ببدايل مستوردة، مع تمتّعها بالإعفاء من الرسوم الجمركيّة عند اهتلاك موجوداتها، حسب النّسب القانونيّة المعمول بها في سورية.
- تعفى هذه المشروعات من التّقيد بالتّعريفات التي تفرضها وزارة السياحة على المشروعات غير الخاضعة لأحكام القرار ١٨٦/.

يعدّ عام ١٩٩١ نقطة تحوّل جذريّ على صعيد السّياسة الاقتصاديّة والماليّة والضّريبية في سورية، إذ شكّل هذا العام انطلاقةً جديدةً على طريق تشجيع القطاع الخاصّ فقد قام المشرّع السوريّ بإصدار حزمة من التّشريعات الماليّة والضّريبية والاقتصاديّة في كافّة القطاعات والأنشطة. تطبيق أحكام هذا القانون على مشاريع التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية التي يوافق عليها المجلس الأعلى في المجالات التالية^٢:

- المشاريع الزراعيّة بشقيها النباتي والحيواني بما في ذلك مشاريع تصنيع سائر المنتجات الزراعيّة.
- المشاريع الصناعيّة المتاحة للقطاعين الخاص والمشارك.
- مشاريع النقل.
- المشاريع التي يقرّر المجلس الموافقة على شمولها بأحكام هذا القانون.
- لكن يراعى في الموافقة على المشاريع^٣:
- أن تكون منسجمة مع أهداف الخطة الإنمائية للدولة.
- أن تستخدم ما أمكن من الموارد المحليّة المتاحة في الاقتصاد الوطني.
- أن تساهم في إنماء الناتج القومي وزيادة فرص العمل.
- أن تؤدي إلى زيادة التصدير وترشيد الاستيراد.
- أن تستخدم الآلات والتقنيّات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطني.
- أن لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المطلوب توظيفها في المشروع من الآلات والأدوات والتجهيزات والأجهزة والمعدات ووسائل النقل السياحية ووسائل الإنتاج المستوردة بشكل نهائي

^١ عبد اللطيف، رامي، دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

^٢ القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١، المادة رقم ٣/.

^٣ القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١، المادة رقم ٤/.

لاستخدامها حصراً في المشروع عن عشرة ملايين ليرة سورية، ويجوز تعديل هذا المبلغ بقرار من مجلس الوزراء.

منح هذا القانون المستثمرين العديد من المزايا منها:

١. نصّت المادة رقم /١١/ على السّماح للمستثمر باستيراد جميع احتياجات المشروع من الآلات والآليات والأجهزة والتّجهيزات والمعدّات وسيّارات العمل والباصات والميكرو باصات المُعدّة لتخديم المشاريع وغيرها من الموادّ اللازمة لإقامتها أو توسيعها أو تطويرها، بالإضافة إلى سيّارات الخدمة السّياحية، وجميع المواد والمستلزمات اللازمة لتشغيل المشاريع، وذلك دون التّقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع الأجنبيّ.
٢. بموجب المادة رقم /١٢/ تمّ إعفاء هذه المستوردات من جميع الضّرائب والرّسوم الماليّة والبلديّة والجمركيّة وغيرها شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.
٣. نصّت المادة رقم /١٣/ على إعفاء المشاريع العائدة للأفراد أو الشّركات غير المشتركة وأرباحها وتوزيعاتها من جميع الضّرائب المفروضة على الدّخل، ومن ضريبة ريع العقارات والعرضات عمّا تملكه لتحقيق أغراضها ومهامها لمدة خمس سنوات.
٤. في المادة رقم /١٥/ تمّ إعفاء الشّركات المساهمة والمشاركة والخاصّة ولسنتين إضافيتين من ضرائب الدّخل والأرباح إذا تجاوزت صادراتها نسبة ٥٠% من الإنتاج خلال مدّة الإعفاء، وكذلك الأمر بالنّسبة للمشاريع التي تتمتع بأهميّة أساسيّة خاصّة للاقتصاد الوطنيّ في ضوء قيمة استثماراتها الرّأسماليّة أو القيمة المضافة التي تحقّقها، أو مدى مساهمتها في إنماء النّاتج القوميّ، أو تشجيع التّصدير، أو زيادة فرص العمل، واستخدامها مستوى عالٍ من التّقنية العلميّة، أو مساهمتها في الحفاظ على البيئة كمشاريع النّقل البحريّ والصّناعات الثّقيلة والصّناعات الدّقيقة ذات التّقنية العالية... الخ. يحصل المشروع الزراعيّ أو الصّناعيّ على هذا الإعفاء إذا أنشئ في إحدى المحافظات النّامية (الرّقة - الحسكة - دير الزّور).
٥. في المادة رقم /١٨/ تمّ السّماح للمستثمر بالاقتراض من مصارف الدّولة بالعملة المحليّة بضمانة أمواله الخاصّة ووفق الأنظمة المرعيّة لتلك المصارف.
٦. أمّا المادة رقم /٢٤/ فقد سمحت للمستثمر بإعادة تحويل أمواله للخارج إذا لم يتمكّن من إقامة مشروعه، كما سمحت له بتحويل الأموال الأجنبيّة بعد خمس سنوات على أساس القيمة الفعلية، على ألاّ تتجاوز هذه القيمة رأس المال الذي تمّ إدخاله إلى سورية.
٧. السّماح للمستثمر بتحويل الأموال الخارجيّة مع أرباحها عبر مصرف سورية المركزيّ.

تناولت العديد من الدّراسات القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١^١ بالدراسة والتّقييم، يلخص البحث فيما يلي أهمّ الانتقادات الموجّهة له:

- أ- ركّز القانون بشكلٍ كبيرٍ على استخدام أداة الإعفاءات الضّريبية وهي ليست الأداة الأمثل لتشجيع الاستثمارات الخاصّة، لاسيّما إذا أخذنا بالاعتبار أثرها السّلبّي على إيرادات الموازنة العامّة للدولة.
- ب- سمحت بعض الموادّ من القانون بالاجتهاد لأنّها لم تكن قطعيّة، حيث اشترطت موافقة المجلس الأعلى للاستثمار، ممّا يؤثّر في المستثمر ويجعله منتظراً الإيجاب أو السّلب في مثل هذه الأمور.
- ت- لم يرتبط منح الحوافز والتّسهيلات بشروطٍ محدّدة، ممّا يؤدّي إلى إغلاق الكثير من المشاريع عند انتهاء المدة المحدّدة للإعفاء، لينتقل إلى مجال آخر للاستفادة من حوافزٍ جديدة، ممّا يعني عدم تحقّق الهدف الذي وجد من أجله الحافز.
- ث- لم يساعد القانون في توزيع المشاريع الاستثماريّة جغرافياً وخاصّة المناطق الأقلّ نموّاً، كما لم يقدّم الحوافز التّشجيعيّة المجزية للاستثمار في هذه المناطق، حيث إنّ النّسبة العظمى من المنشآت والمشاريع في سورية مستقطبة من قبل المحافظات الكبرى (دمشق وريفها وحلب وحمص)، الأمر الذي يؤدّي إلى الهجرة إلى مدن ومراكز هذه المحافظات، بالتّالي الضّغط على الخدمات في هذه المحافظات وانتشار السّكن العشوائيّ، وغيرها من المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة فيها، أي من المفترض أن يقدّم هذا القانون ميزاتٍ وحوافزٍ للاستثمار في المناطق النّائية تفوق ميزات وجودها في المحافظات والمدن الكبرى.
- ج- لم تمنح صادرات المشاريع وفق أحكام القانون إعفاءاتٍ أو تخفيضاتٍ ضريبيةً وجمركيّةً، لتشجيع التّصدير مثلما منحت لمستورداتها، كما أنّها لم تحتّ على زيادة الجودة ومتطلّبات المنافسة وفتح أسواقٍ خارجيّةٍ جديدةٍ.
- ح- تنصّ المادّة الرّابعة من القانون على ضرورة انسجام المشاريع المشمّلة مع أهداف الخطّة التّنمويّة للدولة، في حين لم تنسجم المشاريع التي تمّت الموافقة عليها مع ما جاء في الخطّة.
- خ- لم يأخذ القانون بالحسبان نشأة المشروع وطبيعته وأهميّة بالنّسبة للاقتصاد الوطني، من حيث الحوافز والتّسهيلات الممنوحة للمشاريع الاستثماريّة، فقد أعطيت مثلاً مشاريع الصّناعات الثّقيلة امتيازاتٍ وتسهيلاتٍ المشاريع الصّغيرة نفسها التي ليس لها تأثير تنمويّ كبير.
- د- لم تكن الإعفاءات الضّريبية انتقائيّة بحيث يشجّع قطاعٌ له تأثيرٌ في تنمية الاقتصاد كقطاع الصّناعة التّحويليّة الذي يولد قيمةً مضافةً كبيرةً ويخلق فرص عمل جديدةً أكثر من غيره، وذلك من أجل تحفيز الاستثمارات في قطاعاتٍ لها بعدٌ استراتيجيّ في عمليّة التّنمية.

^١ فضلية، عابد، واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، عام ٢٠٠١، ص ٨٨-٨٩.

ذ- عدم إمكانية نزع الملكية أو الحد من التصرف بها وفق القضاء السوري المختص، بل يعود ذلك - بحسب القانون - إلى محكمة الاستثمار العربية أو اتفاقية ضمان الاستثمار.

ولذلك، يمكن القول إن القانون لم يحقق فقرة مميزة في العملية الاستثمارية في سورية قبل عام ٢٠٠٠ لأسباب متعددة أهمها^١:

- عدم وضوح السياسة الاقتصادية كجزء من البيئة الاقتصادية التي صدر فيها القانون، والتي أثرت في القدرة على توجيه الفوائض النقدية الداخلية والخارجية ومشاركة القطاع الخاص والمشارك في التنمية وتوجيهها للاستثمار.
- توقف عملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، واعتماد سياسة تشفيفية حتى عام ٢٠٠٠ مما أدى إلى انخفاض معدل الاستثمار بعد عام ١٩٩٥.
- معاناة الاقتصاد السوري من معوقات طويلة الأمد، تتمثل في الأنظمة والتشريعات المحكومة بنظام التخطيط المركزي، التي قيدت القطاع الخاص، وحجمت دوره وجعلته متردداً في الإقدام على توسيع نطاق أعماله والدخول في مجالات أوسع.
- تدني المهارات والقدرات التكنولوجية المحلية.
- عدم إصلاح الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقطاع النقدي والمالي (عدم وجود مصارف خاصة، آلية عمل المصارف الحكومية تقليدية ولا تتماشى مع بيئة استثمارية متطورة، عدم وجود مؤسسات وشركات تأمين خاصة... الخ).

على الرغم من بعض السلبيات على القانون رقم (١٠)، إلا أنه أدى إلى نتائج إيجابية في الاقتصاد السوري، وأسهم في دفع عملية الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاستثمارات، كما أنه يُعد العمود الفقري في تهيئة المناخ الاستثماري وبيئة الاستثمار المناسبة، وجذب رؤوس الأموال الخارجية، وأدى إلى دخول القطاع الخاص في صناعات كانت محصورة بالقطاع العام، مما ساعد في توسيع تشكيلة المنتجات وحلول منتجات جديدة محل المستوردات، وتوفر فوائض للتصدير مما أثر إيجابياً في الميزان التجاري، من ثم في التنمية، كما أسهم في تحديث قطاعات أخرى وتطويرها كقطاع النقل والخدمات، كما وضعت من خلال القانون وتعديلاته الأسس والبنى اللازمة للاستثمار التي دفعت عملية الإصلاح الاقتصادي، وأسهمت في المجالات المالية والنقدية والاقتصادية وتعديلها، لتحقيق ذلك والوصول إلى بيئة استثمارية سليمة ومناخ استثماري جذاب ومريح.

تضمن المرسوم رقم ٧/ لعام ٢٠٠٠ تعديلاً لبعض فقرات القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١، حيث جاء هذا المرسوم ليتجاوز الثغرات الموجودة في المرسوم رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ من خلال إجراء بعض التعديلات على فقرات ذلك المرسوم، ومن أهم هذه التعديلات^١:

^١ عامر، إحسان، أثر تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، عام ٢٠١٢، ص ١٢٦.

- أعطى المرسوم المجلس الأعلى للاستثمار صلاحية تمديد فترة التأسيس إذا شعر بأن ظروفها قد أعاقَت التنفيذ خلال فترة ثلاث سنوات.
- أعطى المرسوم المجلس الأعلى للاستثمار صلاحية تمديد فترة الإعفاء سنتين إضافيتين إذا ساهم المشروع بزيادة صادراته حتى ٥٠% من الإنتاج، وسنتين إضافيتين للمشاريع التي تؤسس في المحافظات النامية (الرقّة - الحسكة - دير الزور) وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في تلك المناطق.
- السّماح بفتح حسابات خارجية بالقطع الأجنبي وإمكانية تحويل الأرباح من المصارف السورية إلى المصارف السورية الأجنبية بسعر صرف الدولار في السوق المجاور.
- إعفاء الشركات المشتركة من رسم الطّابع على الأسهم المتداولة.
- إعفاء الشركات المساهمة من ٥٠% من رسم الطّابع على إصدار الأسهم.
- تخفيض الضّرائب التصاعديّة على الشركات المساهمة من ٣٢% إلى ٢٥% كحدّ أعلى وتُغفى من الرّسوم والإضافات على الضّرائب.

في عام ٢٠٠٣ أصدر السيّد الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم ٢٤ حيث تمّ من خلاله خفض المعدّل الأعلى للضّريبة من ٦٢% إلى ٣٥%، وقد وسّع بين الشّرائح ومنح الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العامّ معدّلاً وحيداً مقداره ٢٠% بدلاً من ٢٥%.

حدّدت المادّة رقم ١٦/ من هذا القانون الضّريبة التي ستطرح على الأرباح الصّافية بما في ذلك إضافات الدّفاع الوطنيّ وحصّة البلديّة والمساهمة في المجهود الحربيّ عدا الإدارة المحليّة بالنّسب التّالية^٢:

- ١٠% عن جزء من الرّبح الصّافي الواقع بين الحدّ الأدنى المعفى وحتى ٢٠٠٠٠ ل.س.
- ١٥% عن جزء من الرّبح الصّافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ وحتى ٤٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٠% عن جزء من الرّبح الصّافي الذي يتجاوز ٤٠٠٠٠٠٠ وحتى ٧٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٣% عن جزء من الرّبح الصّافي الذي يتجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ وحتى ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٦% عن جزء من الرّبح الصّافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠٠ وحتى ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٩% عن جزء من الرّبح الصّافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠٠٠ وحتى ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٣٥% عن جزء من الرّبح الصّافي الذي يتجاوز ثلاثة ملايين ليرة سوريّة.

تطرح ضريبة الدّخل على الأرباح الصّافية التي تحقّقها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العامّ بنسبة لا تقلّ عن ٥٠/ بالمائة في القطاعين الخاصّ والمشارك والتي مركزها الرئيس الجمهوريّة العربيّة السوريّة عن جميع نشاطاتها بمعدّل ٢٠/ بالمائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربيّ، وتُستثنى من الإضافة لصالح الإدارة المحليّة، كما تطرح ضريبة الدّخل على الأرباح الصّافية التي

^١ المرسوم التشريعي رقم ٧/ لعام ٢٠٠٠.

^٢ المرسوم التشريعي رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣، المادّة ١٦/.

تحققها الشركات المساهمة الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات والتي مركزها الرئيس في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشارك عن جميع نشاطاتها بمعدل ٢٥/ المائة بما فيها المساهمة في المجهود الحربي عدا إضافة الإدارة المحلية ويجوز رفع المبلغ المذكور بقرار من مجلس الوزراء^١.

في عام ٢٠٠٦ صدر المرسوم التشريعي رقم ٥١/ القاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣، حيث تم تخفيض المعدل الضريبي الأعلى من ٣٥% إلى ٢٨% وتم اعتماد نسبة وحيدة للضرائب بالنسبة لأرباح القطاع العام الاقتصادي بنسبة ٢٨%.

بموجب هذا المرسوم التشريعي تم طرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب النسب الآتية بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية والمساهمة في دعم التنمية المستدامة، عدا إضافة الإدارة المحلية:

- ١٠% عن جزء من الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى ٢٠٠٠٠٠ ل.س.
- ١٥% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ وحتى ٥٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٠% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٥٠٠٠٠٠ وحتى ١٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٤% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠ وحتى ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.
- ٢٨% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س.

في حين نصت المادة رقم ٥/ من هذا المرسوم على تخفيض المعدلات الضريبية وفق ما يلي:

- أ- درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في المناطق النائية، مما يسهم في تشجيع الاستثمارات في هذه المناطق، ويسهم في إحداث تنمية متوازنة وتوطن جغرافي سليم.
- ب- درجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٢٥ عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية، ويصبح هذا التخفيض درجتين للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٧٥ عاملاً فأكثر، ويرتفع التخفيض إلى ثلاث درجات بالنسبة للمنشآت الصناعية التي تستخدم ١٥٠ عاملاً فأكثر. أما المنشآت المقامة في المدن الصناعية فقد منحت تخفيضاً قدره درجة واحدة مع العلم بأن أحكام هذه المادة لا تسري على منشآت القطاع العام، مما يساعد في تنظيم العمالة وامتصاصها من سوق العمل ويدعم المنشآت الصغيرة.

- ت- منح درجة للمنشآت المقامة في المدن الصناعية تشجيعاً للاستثمار فيها وتوسيعها والتنظيم من حيث المكان.

^١ المرسوم التشريعي رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣.

بذلك أصبح مجموع الحسم ستّ درجاتٍ، فضلاً عن اعتماد معايير حسمٍ أخرى للمشاريع الصّناعيّة بما لا يتجاوز درجتين، إذ يمكن أن يصل الحسم إلى ثمانين درجاةً، ممّا يعني أنّ المعدّل الضّريريّ يمكن أن يصل إلى ١٤ %، وهذا يعادل المعدّل المفروض على الشّركات المساهمة، أي إنّ هذا المرسوم شجّع قطاع الصّناعة سواء كانت المشاريع مشمّلة أم غير مشمّلة، وهذا يضمن المنافسة.

أجاز المرسوم منح الميزات السّابقة لمشاريع غير صناعيّة بقرار مجلس الوزراء.

لم يغفل المرسوم المنشآت السّياحيّة المشمّلة وفق القرار ١٨٦ لعام ١٩٨٥، معدّلاً القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣، إذ ألغى الإعفاء الدّائم البالغ ٥٠ % من الأرباح الصّافيّة بعد انتهاء فترة الإعفاء الكلّيّ البالغ سبع سنواتٍ، وأوجد آليّة جديدةً (٢٥ % لقاء ضريبة الدّخل، ٠.٥ % لقاء ضريبة الرّواتب والأجور) من رقم الأعمال الإجماليّ، مع الحفاظ على فترة الإعفاء الكلّيّ، بغية تشجيع الاستثمار في القطاع.

كما تمّ منح المشاريع المشمولة بأحكام هذا المرسوم حسماً ضريبياً ديناميكياً طيلة عمر المشروع على النّحو التّالي:

• تطرح ضريبة الدّخل على الأرباح الصّافيّة التي تحقّقها الشّركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العامّ بنسبة لا تقلّ عن ٥٠ % في القطاعين الخاصّ والمشارك، والتي مركزها الرّئيس في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة عن جميع نشاطاتها بمعدّل ١٤ % بما فيها جميع الإضافات.

• تطرح ضريبة الدّخل على الأرباح الصّافيّة التي تحقّقها الشّركات المساهمة والشّركات ذات المسؤوليّة المحدودة التي مركزها أو فروعها في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة في القطاعين الخاصّ والمشارك عن جميع نشاطاتها والمشاريع المشمّلة بقوانين الاستثمار بمعدّل ٢٢ %^١.

يمثّل هذا المرسوم (٥١ لعام ٢٠٠٦) نقلةً نوعيّةً في عمليّة الإصلاح الماليّ والضّريريّ ومن الخطوات المهمّة في عمليّة الإصلاح الاقتصاديّ من أجل التّحول إلى اقتصاد منفتح للأسباب التالية:

أ- شجّع المرسوم على دمج الشّركات إلى شركاتٍ مساهمة نتيجة معدّل الضّريبة المنخفض، الأمر الذي يؤدّي إلى تدعيم سوق الأوراق الماليّة، والتّحول إلى شركاتٍ مساهمة يضمن فرصاً استثماريّة أرباحها أكثر، ويجلب استثماراتٍ تخلق فرص عمل أكبر وتساعد في تكوين خبراتٍ إداريّة وفنيّة عالية المستوى، كما تؤدّي إلى ضخ موارد القطاع الخاصّ من كبار وصغار المستثمرين والمدّخرين وتوظيفها في عمليّة التّنمية.

ب- أسهم المرسوم في استقرار العمالة، وحافظ على حقوق العمّال من خلال الحوافز للمنشآت بحسب تشغيلها للعمالة المسجّلة في التّأمينات.

ت- عزز المرسوم دور الضّريبة بوصفها أداةً من أدوات التّنمية، ممّا سيؤدّي إلى زيادة حصيلة الخزينة من الضّرائب والرّسوم من خلال مشاريع تؤدّي التزاماتها نتيجة الاستفادة من الحسم الديناميكيّ.

^١ المرسوم التشريعي رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٦، المادة ٣/، ٥/.

ث- أسهم المرسوم في تنمية المناطق النائية وتوطين المنشآت فيها، والحدّ من هجرة العمالة إلى المدن الكبرى، وخلق مناطق نموّ فيها.

أما المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ القاضي بتشجيع الاستثمار، فقد جاء لإنهاء العمل بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠/ وتعديلاته مقدّماً المزايا التالية^{١١}:

- السّماح للمستثمر بتملّك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع أو توسيعه، حتّى لو تجاوزت المساحة اللازمة سقف الملكية المحدّدة في القوانين والأنظمة النّافذة.
 - تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحدّ من التّصرف في ملكيّة الاستثمارات وعائداتها إلاّ إذا كان لغرض النّفع العامّ، ومقابل دفع تعويضٍ فوريٍّ وعادلٍ للمستثمر يساوي الأسعار الرّائجة للمشروع قبل تاريخ نزع الملكية مباشرةً بعملةٍ قابلةٍ للتّحوّل بالنّسبة للمال الخارجيّ، ومع الاحتفاظ بأحكام قانون جباية الأموال العامّة رقم ٣٤١/ لعام ١٩٥٦ لا يجوز الحجز على المشروع إلاّ بحكم قضائيٍّ
 - حصول المستثمر غير السّوريّ على تراخيص عملٍ وإقامةٍ له ولعائلته طوال مدّة تنفيذ المشروع.
 - للمستثمر الحقّ بإعادة تحويل حصيلة التّصرف بحصّته من المشروع وبعملة قابلةٍ للتّحويل إلى الخارج.
 - للمستثمر الحقّ سنويّاً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحقّقها المال الخارجيّ المُستثمر إلى الخارج وبعملةٍ قابلةٍ للتّحويل .
 - للمستثمر الحقّ بإعادة تحويل المال الخارجيّ إلى الخارج بعد انقضاء ستّة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوباتٌ أو ظروفٌ خارجةٌ عن إرادة المستثمر.
 - السّماح للخبراء والعمّال والفنّيين من رعايا الدّول العربيّة والأجنبيّة العاملين في أحد المشاريع بتحويل ٥٠% من صافي أجورهم ومرتبّاتهم ومكافآتهم، و ١٠٠% من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج.
 - السّماح للمستثمر بإدخال المعدّات الخاصّة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها، مع مراعاة أحكام الاتّفاقيات الدّوليّة الثّنائيّة ومتعدّدة الأطراف المتعلّقة بالاستثمار وضمنان الاستثمار النّافذة في سورية والموقّعة مع الدّول الأخرى أو مع المنظّمات العربيّة والدّوليّة.
 - للمستثمر حرّيّة التّأمين على المشروع لدى أيّ من شركات التّأمين المرخّص لها بالعمل في سورية.
- كما نصّ هذا المرسوم على خضوع المشاريع الاستثماريّة المُشمّلة لمبدأ الحسم الضّريبيّ الديناميكيّ عملاً بأحكام المرسوم التشريعيّ رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٦ لضريبة الدّخل وفق ما يلي:

^{١١} المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار السورية:

يصل أقصى معدّل ضريبيّ للمشاريع بشكل عامّ في أعلى شرائحه إلى ٢٨% على الأرباح الصّافية. أمّا الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العامّ بنسبة لا تقلّ عن ٥٠% فمعدّلها الضريبيّ ١٤%. أمّا المشاريع المشمّلة بقوانين تشجيع الاستثمار معدّلها الضريبيّ ٢٢%، فيُخفّض هذا المعدّل وفق الأسس التّالية:

١. درجتان للمنشآت الصّناعيّة المقامة في المحافظات (الرّقة، دير الزّور، الحسكة، إدلب، السّويداء، درعا، القنيطرة).
٢. درجة واحدة للمنشآت الصّناعيّة التي تستخدم /٢٥/ عاملاً فأكثر مسجّلين أصولاً بالتّأمينات الاجتماعيّة.
٣. درجتان للمنشآت الصّناعيّة التي تستخدم /٧٥/ عاملاً فأكثر مسجّلين أصولاً بالتّأمينات الاجتماعيّة.
٤. ثلاث درجات للمنشآت الصّناعيّة التي تستخدم /١٥٠/ عاملاً فأكثر مسجّلين أصولاً بالتّأمينات الاجتماعيّة.
٥. درجة واحدة بالنّسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصّناعيّة.
٦. درجتان للمنشآت الصّناعيّة المرخّصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة حسياء ودير الزّور الصّناعيتين.
٧. درجتان لمشاريع محطّات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطّاقة البديلة، مصانع الأسمدة.
٨. درجتان في ضوء توفّر أيّ من الأسس الآتية:
 - المشاريع الصّناعيّة التي تعتمد في إنتاجها على الموادّ الأوليّة المحليّة.
 - المشاريع الصّناعيّة التي توفّر في استهلاك الطّاقة.
 - المشاريع الصّناعيّة التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التّلوث البيئيّ.
 - المشاريع الصّناعيّة التي تقوم بتصدير ٥٠% من إنتاجها.
 - درجتان للمشاريع الاستثماريّة المرخّصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في المنطقة الشّرقية التي تضمّ محافظات (الرّقة، دير الزّور، الحسكة)¹.

أهم ميّزات هذا المرسوم²:

١- في مجال الاستثمار:

شموله لقطاعات لم تكن مشمولةً من قبل، تمثّلت بالمشروعات الآتية: (المشاريع الزراعيّة ومشاريع استصلاح الأراضي، المشاريع الصّناعيّة، مشاريع النّقل، مشاريع الاتّصالات والتّقانة، المشاريع البيئيّة، مشاريع الخدمات، مشاريع الكهرباء، النّفط والثّروة المعدنيّة، بالإضافة إلى مشاريع يقرّر المجلس الأعلى شملها).

¹ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٣٦، ٣٧.

² انظر نص المرسوم التشريعي رقم (٨) لتشجيع الاستثمار، منشورات هيئة الاستثمار السورية.

٢- الإعفاءات والتسهيلات:

للمشاريع المرخصة وفق أحكام المرسوم الحق باستيراد احتياجاتها دون التقيّد بأحكام وقف الاستيراد ومنعه وحصره، ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام القطع. إعفاء الموجودات المستوردة (الآلات والمعدات والتجهيزات المستخدمة في عملية الإنتاج ووسائل النقل الخدمية غير السياحية) من الرسوم الجمركية، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع. للمجلس الأعلى للاستثمار أن يقرّر منح أية مشروعات أخرى تسهيلات أو ضمانات أو ميزات الاستثمار المنصوص عليها في المرسوم، أو ميزات أو ضمانات إضافية. للمجلس الأعلى أن يعتمد أسس حسم أخرى غير الواردة في قانون ضريبة الدخل النافذ وتعديلاته للمشروعات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني.

٣- حوافز أخرى:

✓ سمح المرسوم للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروع، أو توسيعها ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في الأنظمة والقوانين النافذة شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.

✓ تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر والجهات والمؤسسات العامة السورية عن طريق الحلّ الوديّ، وإذا لم يتمّ التوصل إلى حلّ خلال ثلاثة أشهر يحقّ لأيّ منهما اللجوء إلى (التحكيم، القضاء السوري المختص، محكمة الاستثمار العربية، اتفاقية ضمان وحماية الاستثمار الموقعة بين سورية وبلد المستثمر، منظمة عربية أو دولية).

✓ ينظر في النزاعات المتعلقة بالاستثمارات كلّها من قبل المحكمة المختصة بصفة عاجلة.

✓ في حال نقل ملكية المشروع إلى الغير كلاً أو جزءاً يحلّ المالك الجديد محلّ السابق في الحقوق والالتزامات والواجبات المترتبة عليه بمقتضى أحكام هذا المرسوم.

إضافة إلى ذلك فقد منح هذا المرسوم بعض الأحكام العامة، إذ يستمر أيّ مشروع تمت الموافقة عليه بمقتضى أحكام تشريعات الاستثمار قبل سريان المرسوم بالاستفادة من الميزات والإعفاءات التي منحت له حتّى آخر مدّة الإعفاء. كما تخضع المشاريع الموافق عليها لأحكام قانون الشركات أو أحكام قانون الشركات المشتركة النافذة. إضافة إلى ذلك ينبغي على المشروع المقام وفق أحكام المرسوم مسك حسابات نظامية وفق معايير المحاسبة الدولية، وتزويد الهيئة بنسخة عنها مدققة من مكاتب مختصة في الحسابات.

بذلك يكون المرسوم رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ قد تجاوز كثيراً من الثغرات التي وجدت في القانون رقم (١٠) وتعديلاته مثل التركيز على بيئة الاستثمار، حيث تميّز بما يلي:

○ التركيز على المستثمر، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية من حيث الملكية والإقامة وتحويل الأموال وفضّ النزاعات، بالرغم من أنّ موضوع تمليك الأجانب لم يلقَ قبولاً لدى الكثير، وعدّ من الميزات الفاعلة في جذب الاستثمار لدى آخرين.

○ شمول المرسوم للنشاطات التي لم تكن مشمولة في القانون رقم (١٠) كنشاط الاتصالات والتقانة والكهرباء والتفط والبيئة.

○ أخضع المرسوم الإعفاءات الضريبية إلى المرسوم (٥١) لعام ٢٠٠٦، وليس لمواد محددة فيه إذ منحت الإعفاءات على طيلة عمر المشروع على شكل حسومات لها ارتباطات بعوامل متعددة مثل شكل الملكية، وتشغيل اليد العاملة، وطرح الأسهم للاكتتاب... الخ.

○ منح الميزات والإعفاءات لمناطق استثمارية تحدّد بقرارٍ من مجلس الوزراء، ممّا يشكّل دعامةً للوصول إلى تنمية متوازنة وتخطيط إقليمي سليم لخدمة التنمية، والتّوصل إلى إنشاء أقطاب تنمية في المناطق الأقلّ نموّاً عن طريق الإعفاءات والميزات.

وتعزيزاً للاستثمار في محافظات المنطقة الشرقية (الحسكة، الرّقة، دير الزّور) صدر المرسوم رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٩ الخاص بإعفاء مشاريع الاستثمار المقامة فيها من ضريبة دخل الأرباح مدّة عشر سنوات. مع عودة الأمان إلى معظم المناطق في سورية أصدرت الحكومة العديد من القرارات بهدف جذب الاستثمارات إليها منها^١:

● المرسوم رقم ١٧٢/ لعام ٢٠١٧ القاضي بتخفيض الرّسوم الجمركية بنسبة ٥٠% على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعة المحلية.

● قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٧/ تاريخ ٢٠١٧/١٢/٧ الذي سمح بمنح المنشآت القائمة والمستثمرة غير الحاصلة على الترخيص الإداريّ إذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت مدّة سنتين.

إنّ مناخ الاستثمار واسعٌ جداً والنّظام الضريبيّ جزءٌ من هذا المناخ ولا يعدّ الإعفاء الضريبيّ عاملاً أساسياً لتشجيع وجذب الاستثمارات، إذ إنّ المستثمر الجادّ لا تهّمه الإعفاءات الضريبية بقدر ما يهّمه وجود نظام ضريبيّ معقولٍ ومعتدلٍ وواضحٍ في بنوده أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود ازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقّدة، بمعنى آخر وجود سياسة ضريبية سهلة ومناسبة تمكّنه من إعداد خطّة مالية طويلة الأجل، فالوضوح والشفافية مع توفّر العدالة والثبات النسبيّ أفضل برأي المستثمرين من إعفاءات ضريبية سخية يعقبها تذبذبات قويّة في أسعار الضريبة.

في النهاية يمكن القول إنّّه إذا أرادت الحكومة استخدام الإعفاء الضريبيّ كمحفّزٍ على الاستثمار، فيجب عليها التّفريق بين طبيعة الاستثمارات وتوزّعها الجغرافي، ومنح إعفاءاتٍ للاستثمارات المعرضة للمخاطر وليس لتلك التي بلا مخاطر، ولتلك الشركات التي تعيد استثمار أرباحها في الدّاخل بدلاً من تحويلها إلى الخارج، إذا أرادت أن تحصل على نتائج مفيدة تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية^٢.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨.

^٢ خضور، رسلان، مرجع سبق ذكره.

إضافةً إلى ذلك فإنّ تعديل القوانين التي تعبّر عن مرونةٍ لدى الإدارة الاقتصادية في مواكبة التّطوّرات والظّروف المستجّدة، وقدرة القانون على التّكيف مع تلك الظّروف، وهذا جانبٌ إيجابيّ، لكن من جهةٍ أخرى، فإنّ كثرة التّعديلات على القانون تجعل القائمين على تطبيقه ورعايته عاجزين عن الإلمام بكلّ هذه التّعديلات، وفي سورية اتّسمت الفترة السّابقة بكثرة القوانين والتّعديلات التي تطرأ عليها، إلّا أنّها اتّسمت أيضاً بالرّغبة المتزايدة في تطوير القوانين واستقرارها بشكلٍ يحفّز على استقرار المعاملات الاستثمارية.

أمّا فيما يتعلّق بالتّشميل فقد كان يُمنح قرار التّشميل للمستثمر دون متابعةٍ للتّنفيذ قبل عام ٢٠٠٥، بدءاً من ذلك العام بدأت مكاتب الاستثمار (في حينه) بمتابعة التّنفيذ، وأيّ مشروع يتمّ تشميله ولا يتّخذ أيّ إجراءٍ إداريّ خلال سنةٍ يتمّ إلغاؤه، وقد يكون أحد الأسباب الكامنة وراء الإلغاء ما هو متعلّق بتمويل المشروع (عدم توفّر التمويل اللازم)، ومنها ما يتعلّق بعدم دقّة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المشمولة، ومنها ما يتعلّق بالإجراءات البيروقراطية أثناء استصدار التّراخيص الإدارية التي تؤرّق المستثمر^١. بالطبع إنّ هذه المعوقات التي تعترض المستثمرين تجعل الكثير منهم يحجم عن الاستثمار.

^١ العدبه، علي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١-١٢٣.

المبحث الثاني: توزّع الاستثمارات الخاصة في سورية حسب الأنشطة الاقتصادية

كما سبق وذكرنا فقد بدأت الحكومة السوريّة منذ بداية السبعينات من القرن العشرين باتّباع نهج التّعديّة الاقتصادية، حيث تمّ تدريجياً السّماح للقطاع الخاصّ بالمشاركة في العمليّة الاقتصادية. كما تمّ سنّ العديد من التّشريعات والقوانين التي تشجّع انتقال رؤوس الأموال العربيّة في سورية، كذلك تمّ منح المستثمرين مجموعةً من المزايا والتّسهيلات والضمانات.

إضافةً إلى ذلك تمّ التّصديق على مجموعةٍ من الاتّفاقيات الثّنائيّة والجماعيّة العربيّة مثل الاتّفاقيّة الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربيّة عام ١٩٨٦، والتّصديق على اتّفاقيّة تسوية منازعات استثمار الأموال العربيّة عام ١٩٧٤، بالإضافة إلى التّصديق على مجموعةٍ من الاتّفاقيات الثّنائيّة مع الدّول الأجنبيّة^١.

في النّصف الثّاني من عقد الثّمانينات عملت الدّولة على توسيع دائرة ما يسمّى بالانفتاح الاقتصاديّ^٢، ومع بداية التّسعينات من القرن العشرين بدأت مرحلةً جديدةً في الاقتصاد العالميّ انعكست آثارها على الواقع الاقتصاديّ القائم في سورية، الأمر الذي اضطرّ الحكومة السوريّة إلى فتح باب الاستثمار بشكلٍ واسعٍ جدّاً أمام القطاع الخاصّ السوريّ والعربيّ والأجنبيّ، وقد سمحت هذه القوانين لمن يريد من المغتربين العرب والأجانب بالدّخول إلى البلاد وإقامة الاستثمارات التي يرغبون بها وحسب خطّة الدّولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. مع بداية القرن الحادي والعشرين وازبطت الحكومة على تحرير الاقتصاد بخطواتٍ أكثر وأعمق من أجل إفساح المجال أمام القطاع الخاصّ للمشاركة في معظم الميادين الاقتصاديّة، وسيتولى هذا المبحث دراسة توزّع استثمارات هذا القطاع في سورية حسب الأنشطة الاقتصاديّة:

١-٢-١ استثمارات القطاع الخاصّ حسب الأنشطة الاقتصادية:

تؤدي الأنشطة الاقتصاديّة الخاصّة دوراً هاماً في بناء الاقتصاد الوطنيّ، وتسهم بفعاليّة في تأمين فرص عملٍ لشريحةٍ واسعةٍ من العاطلين عن العمل، إضافةً إلى المردود الاقتصاديّ لهذه الأنشطة، ونظراً لأهمية هذه الأنشطة فقد سعت الحكومة إلى إشراك القطاع الخاصّ للاستثمار في هذه الأنشطة، حيث أصدرت العديد من التّشريعات التي تنظّم عمل القطاع الخاصّ في هذه الأنشطة، وفيما يلي الأنشطة التي يساهم القطاع الخاصّ بالاستثمار فيها^٣:

أولاً: إجماليّ المشاريع الاستثماريّة المنفّذة.

كما ذكرنا سابقاً سعت الحكومة إلى إشراك القطاع الخاصّ للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصاديّة، للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطنيّ، وعمدت إلى تقديم المزايا والتّسهيلات بهدف جذب المستثمرين المحليّين والعرب والأجانب للاستثمار، وعلى الرّغم من أنّ الحكومة فتحت باب الاستثمار أمام القطاع

^١ غانم، ممدوح، الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٢، ص ٧٤.
^٢ النابلسي، سعيد، تقويم قانون الاستثمار رقم (١٠) وتأثيره على العمالة والتّشغيل، ضمن ندوة سياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصاديّة السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، ١٩٩٧، ص ١٠٩.

^٣ ملاحظة: يعود السبب في عدم توحيد سنوات الدراسة في هذا البحث إلى الاختلاف في البيانات المنشورة لدى المصادر المعتمدة في البحث، إضافة إلى اعتمادنا على السنوات التي اعتمدتها هذه المصادر.

الخاصّ في مختلف المجالات، إلا أنّ هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي تجذب المستثمرين أكثر من غيرها. ولمعرفة توزيع الاستثمارات الخاصّة حسب الأنشطة الاقتصادية سنقوم بدراسة التوزيع النسبيّ للمشاريع الاستثماريّة المنفّذة وقيد التنفيذ حسب الأنشطة الاقتصادية، ولتوضيح المشاريع الاستثماريّة المنفّذة وقيد التنفيذ نستخدم الجدول التّالي:

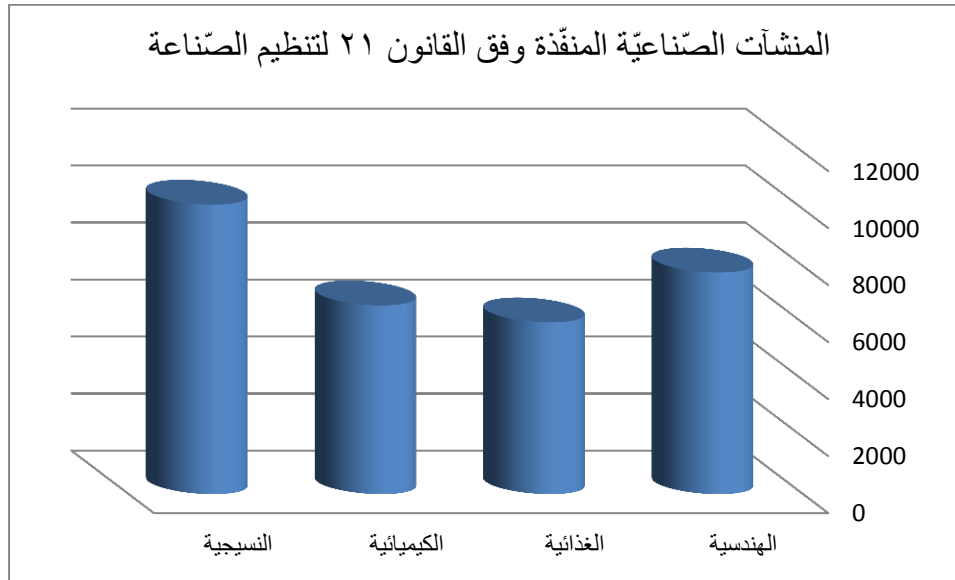
الجدول (٤): التوزيع النسبيّ للمشاريع الاستثماريّة الخاصّة المنفّذة وقيد التنفيذ وفق قوانين تشجيع الاستثمار.

السّنوات	الصّناعة %	الزّراعة %	النّقل %	أخرى %	عدد المشاريع
٢٠٠٠-١٩٩٦	٤٥.٦	٠.٨	٥٢.١	١.٤	٣٥٧
٢٠٠١	٣٢.٧	١.٧	٦٥.١	٠.٢٩	٣٣٩
٢٠٠٥	٤٦.٢	٧	٤٣.٣	٣.٣	٢٤٠
٢٠٠٧	٦٠	١٠.٩	٢٧.٣	١.٦	١٨٣
٢٠١٠	٥١.٧	١٢.١	٣٢.٥	٣.٥	٣٩٦
٢٠١١	٥٣.٢	١٣.٧	٣١.٨	١.٠٩	١٨٢
٢٠١٢	١٠٠	٠	٠	٠	٣٢
٢٠١٣	١٠٠	٠	٠	٠	١٣
٢٠١٤	٨٥.٧	١٤.٣	٠	٠	٣٥
٢٠١٥-٢٠١٧	٤٠	٣٥	٢٠	٥	٢٠

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السوريّة عام ٢٠٠٨ ص ٣٠، وتقرير عام ٢٠١١، ص ٥٥، تقرير عام ٢٠١٤ ص ٤٤، تقرير عام ٢٠١٨، ص ٤٠.

نلاحظ من خلال الجدول السّابق أنّ استثمارات القطاع الخاصّ تتركّز بشكل كبير في قطاعي الصّناعة والنّقل، ونلاحظ أنّ استثمارات هذا القطاع قد تراجعت بمجملها في عام ٢٠١١، إلا أنّ الفترة الممتدّة من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ شهدت تطوّرًا كبيراً في نسب المشاريع الصّناعيّة وانعداماً للمشاريع الأخرى، ويعود ذلك إلى الأوضاع التي تمرّ بها الجمهوريّة العربيّة السوريّة. نلاحظ أيضاً من خلال هذا الجدول قلّة المشاريع الزراعيّة وتوقّفها في العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، من ثمّ عودتها تدريجيّاً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. أما فيما يتعلّق بالمجالات الصّناعيّة التي تتركّز فيها الاستثمارات الخاصّة، فقد قسم النّشاط الصّناعي إلى عدّة مجالات هي: (الهندسيّة والغذائيّة والكيميائيّة والنّسيجيّة). بالطبع تتفاوت الاستثمارات الخاصّة في هذه المجالات.

فيما يلي شكّل بيانيّ يوضح المنشآت الصّناعيّة بحسب النّشاط الصّناعي حتّى نهاية عام ٢٠١٠ وفق القانون ٢١/ لتنظيم الصّناعة:



الشكل رقم (١) المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٠، ص ٣٨.

لقد وصل عدد المشاريع الصناعيّة المرخّصة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ (٥١٦٤) مشروعاً، منها (١٠٤٦) مشروعاً غذائياً، ١١٦٨ مشروعاً كيميائياً، ٤٥٣ مشروعاً نسيجياً، ٧٨٢ مشروعاً هندسياً، إلّا أنّ الأزمة في سورية حالت دون تنفيذ الكثير من المشاريع، إذ لم يتجاوز عدد المنشآت الصناعيّة المنفّذة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) ٦٣ منشأة، في حين بلغت التكاليف الاستثماريّة لهذه المشاريع ١٠٥ مليار ليرة سورية^٢.

لمعرفة مجمل التكاليف الاستثماريّة وعدد العاملين في المشاريع الاستثماريّة ندرج الجدول التالي:

الجدول (٥): التكاليف الاستثماريّة وعدد العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصاديّة (٢٠٠١-٢٠١٤).

التكاليف الاستثماريّة للمشاريع الاستثماريّة الخاصّة وعدد العاملين خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧)				
القطاع	تكاليف استثماريّة (مليون ل.س)	النسبة	عدد العمال	نسبة
صناعة	٧٢١٦٨٨	٤٨.٣%	١٠٩٦٠٠	٦٥.٨%
زراعة	٤٠٣٩٩	٢.٧%	١٠٠١٣	٦.١%
نقل	١٣٠٨٣٥	٨.٨%	—	—
صحة	٥٣٩٠٧	٣.٦%	١١٩١٨	٥.٤%
أخرى	٥٤٧٩٧١	٣٦.٦%	—	—
المجموع	١٤٩٤.٨ مليار	١٠٠%	٢١٨٣٩٨	—
التكاليف الاستثماريّة للمشاريع الاستثماريّة الخاصّة (مليون ل.س) وعدد العاملين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)				
صناعة	٣٧٤٤٣٩	١٨%	٦٢٨٧	٦%
زراعة	٣٤٤٠٧	٢%	٨٤٠٢	٨%
نقل	١١٨٦١٣	٥%	٢١٧٢٢	٢١%

^١ تقرير هيئة الاستثمار في سورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٩.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٧.

صحة	٣٧١٥٤	٢%	٩٧٣٨	١٠%
أخرى	١٥٥٦٢٤٥	٧٣%	٥٦٩٩٥	٥٥%
مجموع	٢١٢٠.٩ مليار	١٠٠%	١٠٣١٤٤	١٠٠%

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٧، ٢٠١٤. النسب محسوبة من قبل الباحثة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ نسبة التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية هي الأعلى إلا أنّ نسبة العاملين في قطاع النقل هي الأعلى. بلغت نسبة التكاليف الصناعية في الفترة الأولى ٤٨.٣% استقطبت من خلالها ٦٥.٨% من العمّال، لكن تراجع هذه النسبة خلال الفترة الثانية من الدراسة إلى ١٨%، تراجعت بتراجع نسبة العاملين في الصناعة إلى ٦%، بالمقابل ارتفعت نسبة التكاليف الاستثمارية للمشاريع الأخرى إلى ٧٣% خلال الفترة الثانية من الدراسة تمكّنت خلالها من جذب ٥٥% من العاملين.

أمّا فيما يتعلّق بالجانب المنفّذ، فقد بلغ عدد المشاريع المنفّذة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ٦٢٣ مشروعاً منها: ٤٥٢ صناعة، ٥٩ زراعة، ١٠٥ نقل، ٧ مشاريع أخرى^١.

بلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصناعية المرخصة والمنفّذة (٩) مليار في عام ٢٠١٥، ازدادت إلى (٢٦) مليار في عام ٢٠١٧، في حين بلغ عدد العمال (٢٩٠٣ و ٣٧٢٨) في العامين ٢٠١٥، ٢٠١٧ على التوالي^٢. اتّجهت الاستثمارات الصناعية المشمّلة نحو الصناعات الغذائية والدوائية على حساب أنشطة المشاريع الصناعية، وتركزت في المحافظات الآمنة نسبياً بهدف تأمين الغذاء والدواء، وشهد عام ٢٠١٧ ارتفاعاً في مشاريع الأنشطة الصناعية الأخرى (١٥ الصناعات الكيماوية، ١١ الصناعات المعدنية الأساسية، ١٤ الصناعات الهندسية "مواد البناء"، ٧ صناعة الورق ومنتجاته) مع استمرار التزايد في المشاريع الصناعية الغذائية والدوائية^٣، لكن اقتصر الاستثمارات في قطاع النقل على ٣ مشاريع بتكلفة (٢٣٠ مليون ليرة) منفّذة في عام ٢٠١٥ موزعة على محافظتين هما (٢) محافظة حلب، ١) محافظة طرطوس)، وانعدمت مشاريع النقل في عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧^٤.

تراجع الاستثمار الزراعيّ كثيراً في فترة الأزمة لظروف متعدّدة منها ما هو مناخيّ ومنها ما هو أمنيّ، حيث شهدت المشاريع الزراعية تراجعاً كبيراً سواء منها المشمّلة أو المنفّذة في العديد من المحافظات وتعرّضت لأضرار كبيرة وخرج العديد منها من الخدمة، وشكّلت محافظة السويداء البيئة الخصبة والأمنة لمعظم المشاريع حيث بلغ عدد المشاريع الزراعيّة ٧ مشاريع بتكلفة استثماريّة ٢٢١ مليون ليرة استطاعت من خلالها تأمين ١١٩ فرصة عمل جميعها في السويداء^٥.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٤.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٤١.

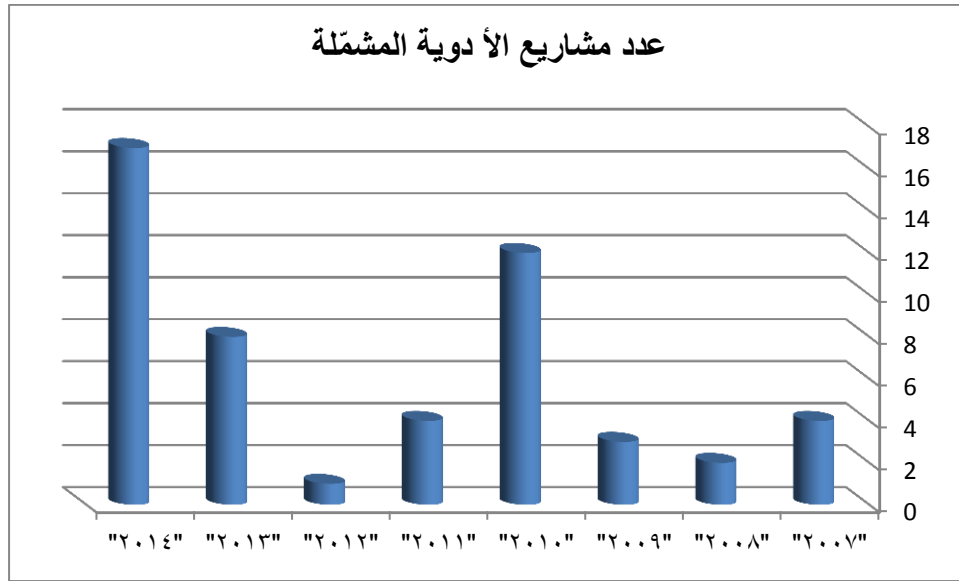
^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٤٨.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٤٧.

^٥ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٤٧.

ثانياً: قطاع الصحة.

يعدّ قطاع الصحة من القطاعات الخدمية المهمة، حيث تولي الحكومة هذا القطاع اهتماماً كبيراً، وتسعى جاهدةً لتأمين كافة المستلزمات له، ومواكبة أحدث التطورات في هذا المجال والعمل على استقدام أحدث المعدات اللازمة لتطوير العمل في مجال القطاع الصحي. كما تسعى الحكومة إلى توفير الخدمات الطبية إلى جميع المواطنين حيثما وجدوا، سواء كان عن طريق المشافي الحكومية أو المستوصفات أو النقاط الطبية. بالطبع إنّ الاهتمام بالقطاع الصحي لم يقتصر على الحكومة فحسب، إنّما ساهم القطاع الخاصّ مساهمة فعّالة في هذا المجال، حيث قام ببناء المستشفيات وتجهيزها بأحدث المعدات، إذ بلغ إجمالي عدد المشافي المشمّلة حسب مرسوم تشجيع الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ (٢٠) مشفىً بتكلفة استثمارية تقديرية (١٩.٣٧٦) مليار ليرة سورية، في حين بلغ العدد الإجمالي للمشاريع المشمّلة خلال الفترة الممتدة (٢٠٠١-٢٠١١) (٤١ مشروعاً)^١. لم تقتصر مساهمة القطاع الخاصّ على إقامة المشافي الخاصة فحسب، إنّما ساهم في إنشاء مشاريع الأدوية ليساهم جنباً إلى جنب مع الحكومة لتأمين الأدوية اللازمة. وفيما يلي شكلٌ بيانيّ يوضح مشاريع الأدوية المشمّلة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١:



الشكل رقم (٢) المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السوريّة لعام ٢٠١١، ص٧٦. تقرير هيئة الاستثمار ٢٠١٤، ص٥٦. يبيّن الشكل السابق تزايداً في عدد المشاريع الصحيّة التي نفّذها القطاع الخاصّ، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات الطبيّة، إضافةً إلى كون هذه المشاريع ذات ربحيّة عالية، إلّا أنّها ما لبثت أن تراجعت في عام ٢٠١١، وهي فترة بداية الأزمة في سورية حيث تراجع مستوى الخدمات الطبيّة والمشاريع الصحيّة نتيجة استهداف هذا القطاع وتخريب بناء التّحتيّة، ثم عاودت الارتفاع في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حيث بلغ عدد هذه المشاريع في عام ٢٠١٤ / ١٧ مشروعاً. وقد بلغت التكاليف

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠١١، ص٧٤.

الاستثمارية لهذه المشاريع خلال (٢٠٠٨-٢٠١٤) ٢٤ مليار ليرة سورية، مقابل ٦٤٩٥ عاملاً، بلغت تكلفة فرصة العمل في تلك الفترة ٣.٧ مليون ليرة سورية.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الصحية المنفذة فقد تم تنفيذ سبعة مشاريع لإنتاج الأدوية والسيرومات خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ثلاثة منها في محافظة حماه، اثنان في ريف دمشق، واحد في درعا، واحد في حمص. أما فيما يتعلق بالمشافي قيد التنفيذ (دراسة مخططات أو الحصول على موافقة مبدئية)، فقد بلغ عددها (١٠) مشافي موزعة على الشكل التالي: خمس مشافي لمحافظة دمشق (اثنان منهما حصلاً على الموافقة المبدئية لعام ٢٠١٠-٢٠١١)، اثنان لريف دمشق، مشفى واحد في اللاذقية، واحد في حمص، واحد في حلب^١. أما الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ تم دخول مشروع واحد فقط تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار وهو مدينة طيبة متكاملة في دمشق بتكلفة استثمارية ٩ مليار ليرة سورية^٢، وبلغ عدد مشاريع الأدوية (٢٣) مشروعاً تجاوزت تكلفتها الاستثمارية ٤٧ مليار ليرة سورية، مؤمنة بذلك ٣٠٣٢ فرصة عمل نفذ منها اثنان فقط في مدينة طرطوس، ووصل عدد المشافي الخاصة المشملة وغير المنفذة إلى (٢٣) مشفى لم يكتب لأي منها الوصول إلى حيز التنفيذ^٣.

ثالثاً: قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة.

بلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية لمجمل مشاريع النفط والثروة المعدنية المشملة بأحكام المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٩١ خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧) ٤١٢.٢٣٧ مليار ليرة سورية، في حين بلغ عدد العاملين في هذا المجال ١١٣٤٢ عاملاً. في حين بلغت مشاريع الثروة المعدنية والنفط والطاقة المشملة بأحكام المرسوم رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ ٣٤/ مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، كان النصيب الأكبر منها لمشاريع الاسمنت، فقد بلغت ١٦/ مشروعاً بينما حازت مشاريع النفط المرتبة الثانية بـ ١١/ مشاريع بينما كانت مشاريع توليد الطاقة خلال هذه الفترة ٦/ مشاريع حسب ما يبين الجدول التالي:

الجدول (٦) : مشاريع النفط والثروة المعدنية (مليار ليرة سورية).

النشاط	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الإجمالي	التكاليف الاستثمارية
الاسمنت	١	٢	٤	٤	٢	٠	١	٢	١٦	١٢٠.١٤٣
النفط	٠	١	٢	٢	٠	٠	٢	٤	١١	٩.٠٨٠
محولات ولواقط	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١.٠٧٥
الطاقة الشمسية		١		١					٢	٣١٥.٢٠٥
طاقة			٣				١		٤	١٢٥٨.٤٨٠

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٥٨.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٤٧.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٤٨.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ص ٥٤.

الرياح										
المجموع	١٦٨٥.٩٧٤									

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٧٨، تقرير هيئة الاستثمار لعام ٢٠١٤، ص ٨٥.

أما فيما يخص محطات توليد الكهرباء فإن الحكومة تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق استغلال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية المتوفرة لديها، حيث بلغ عدد محطات توليد الطاقة الكهربائية ٦ محطات خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤) موزعة كما يلي:

محطتان للطاقة الشمسية واحدة في عام ٢٠٠٨، والثانية في عام ٢٠١٠، في حين كان عدد محطات توليد الطاقة عن طريق الرياح أربع محطات ثلاث محطات في عام ٢٠٠٩، وواحدة في عام ٢٠١٣.

نلاحظ من خلال الجدول السابق اتجاه القطاع الخاص إلى توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح أكثر من اتجاهه إلى الطاقة الشمسية، على الرغم من أن طاقة الشمس متوفرة في كافة أرجاء القطر، إلا أن توليد الكهرباء عن طريق الرياح يحتاج إلى مزارع ريحية وهي غير متوفرة إلا في مناطق معينة من القطر.

كما نلاحظ حجم التكاليف الاستثمارية لإقامة هذه المشاريع، حيث بلغ حجم التكاليف الاستثمارية لإقامة أربعة مشاريع لتوليد الطاقة عن طريق الرياح ١٢٥٨ مليار ليرة سورية، في حين أن توليد الطاقة عن طريق الشمس أقل كلفة حيث بلغت كلفة المشروعين خلال الفترة المدروسة ٣١٥ مليار ليرة سورية.

هنا لا بد من الاستفادة من الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة.

الطاقة الشمسية والريحية طاقات نظيفة ومتجددة، لكنها تتطلب تكاليف كبيرة لإنتاج أجهزة توليد الطاقة وتحويلها، وعلى الرغم من هذه التكاليف فإننا بأمر الحاجة إليها خصوصاً في فترة الأزمة بسبب الاعتداءات والسيطرة على حقول النفط والغاز التي كنا نعتمد عليها في توليد الطاقة.

إلا أن هذه المشاريع تأثرت بالعقوبات الاقتصادية والظروف الأمنية، الأمر الذي أدى إلى إيقاف تنفيذ هذه المشاريع. فيما يلي بعض المشاريع الاستثمارية قيد التنفيذ في قطاع النفط والثروة المعدنية^٢:

- مشروع مصفاة الفرقلس المشتركة بمتابعة من الشركة الإيطالية APS.
 - مشروع استخراج خامات الملح الصخري من مكن الهرموشية غرب مدينة دير الزور المبرم مع شركة سيبكر الهنغارية.
 - مشروع استخلاص المشتقات النفطية من خامات الإسفلت بدير الزور المبرم مع شركة البشري للبترول المحدودة.
 - مشروع تأهيل وتطوير وتوسيع معمل الجص والبلوك القائم في اللاذقية المبرم مع شركة (جيبرودكناوف) الألمانية.
- في عام ٢٠١٧ تم منح الترخيص لثلاثة مشاريع للبدء بالتنفيذ، وأسس لثلاثة مشاريع جديدة في محافظات حمص وريف دمشق واللاذقية.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤ ص ٨٥.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٨٧.

ازداد الطلب على الكهرباء وانخفضت القدرة على الإنتاج، مما أوجب على القطاع الخاص المساهمة في توليدها، وقد بلغ عدد المشاريع المرخصة وقيد الترخيص ١٨ مشروعاً، لكن لم يكتب لأي منها الوصول إلى التنفيذ^١.

رابعاً: القطاع المالي.

لم يسمح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال المصارف إلا بعد صدور القانون رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١، وقانون المصارف الإسلامية رقم ٣٥/ لعام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠١٠ صدر القانون رقم ٣/ الذي ينص على رفع الحد الأدنى لرأس المال المصارف الخاصة التقليدية ليصل إلى ١٠ مليار ل.س/ والمصارف الإسلامية الخاصة ليصل إلى ١٥ مليار ل.س/، بالإضافة إلى رفع نسبة تملك العرب والأجانب من ٤٩% إلى ٦٠% من رأس المال المصرف مع إمكانية رفع ٧٥% شريطة أن تكون هذه الزيادة لصالح مساهمة القطاع المالي والمصرفي^٢. بلغ عدد المصارف الخاصة العاملة في سورية حتى نهاية عام ٢٠١٧ ١٤/ مصرفاً خاصاً تجاوز رأسمالها ٨٠/ مليار ليرة سورية، تجاوزت نسبة الاستثمار الأجنبي فيه ٥٠%، منها ٣ مصارف إسلامية تجاوز رأسمالها ١٩ مليار ليرة سورية^٣.

فيما يلي جدولٌ بأسماء هذه المصارف ورأس المال كلٍّ منها.

الجدول (٧): المصارف الخاصة العاملة في سورية.

المصرف	رأس المال (مليون)	تاريخ المباشرة	نسبة مساهمة غير السوريين %	عدد العاملين
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٥.٥٠٠	٢٠٠٤/١/٤	٤٩	٥٥٩
بنك سورية والمهجر	٤.٠٠٠	٢٠٠٤/١/٧	٤٩	٣٩٢
المصرف الدولي للتجارة و التمويل	٥.٢٥٠	٢٠٠٤/٤/٣	٤٩	٣٨٢
البنك العربي سورية	٥.٠٥٠	٢٠٠٦/١/٢	٤٩.٢٩	٢٧٦
بنك عودة سورية	٥.٧٢٤	٢٠٠٥/٩/١٥	٤٧	٣١٤
بنك بيبيلوس سورية	٦.١٢٠	٢٠٠٥/١٢/٥	٥٩.٨٧	٢٠٥
بنك سورية والخليج	٣.٨٠٠	٢٠٠٧/٦/١٣	٤٩	١٦٢
بنك الشام	٥.٠٠٠	٢٠٠٧/٨/٢٧	٤٦	٢٢٢
بنك سورية الدولي الإسلامي	٩.٥٦١	٢٠٠٧/٩/١٥	٤٨.٩	٥٦٧
بنك الأردن سورية	٣.٠٠٠	٢٠٠٨/١١/١٨	٤٩	٢١٦

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية ص ٤٩.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار لعام ٢٠١٤، ص ١٧.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ١٨.

بنك فرنسبنك سورية	٥.٢٥٠	٢٠٠٩/١/١٥	٤٩	١٥٥
بنك الشرق	٢.٥٠٠	٢٠٠٩/٥/٣	٤٩	١٤٣
بنك قطر الوطني سورية	١٥٠٠٠	٢٠٠٩/١١/١٦	٥٠.٨	١٦٠
بنك البركة سورية	٤.٩٣٤	٢٠١٠/٦/١	٤٩	٢٤٤

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ١٨.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ الاستثمار الخاصّ في مجال المصارف لم يبدأ فعلياً حتّى عام ٢٠٠٤، على الرّغم من صدور القانون في عام ٢٠٠١، ربّما يعود السّبب في ذلك إلى أنّ القطاع الخاصّ ظلّ حذراً من الاستثمار في هذا المجال، كذلك ربّما تحتاج مثل هذه المشاريع إلى مدّة زمنيّة طويلة لمباشرة عملها. نلاحظ أيضاً أنّ نسبة المستثمرين الأجانب تشكّل حوالي النّصف في مختلف المصارف الخاصّة العاملة في سورية، لكن على الرّغم من وجود هذه المصارف الخاصّة إلى جانب المصارف العامّة، وتراكم الإيداعات لدى هذه المصارف التي بلغت حتّى نهاية ٢٠١٠ حوالي ١٢٠٠ مليار ليرة سورية، إلّا أنّ هذه المصارف بإيداعاتها الكبيرة نسبياً لم تستطع أن تحقّق الغاية التّنمويّة المنوطة بها من خلال أنشطتها التّسليفيّة، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة القروض إلى الموجودات ٢٥.٣% فقط، وعلى الرّغم من كون هذه أعلى ممّا كانت عليه في العام السابق عندما كانت هذه النّسبة ١٦.٦%، إلّا أنّها تبقى نسبة ضئيلة ولا تدلّ على سياسات إقراضيّة تنمويّة فعّالة، بالتّالي فهي لم تخدم التّوجّه الإيجابي في التّأثير على الحياة الاقتصاديّة الاجتماعيّة، وعلى الأخصّ لعدم توجّدها باتّجاه المشاريع الاستثماريّة الإنتاجيّة الاستراتيجية، حيث توجّهت هذه القروض نحو تمويل كبار التّجار والمستوردين، وتجار الجملة والخدمات وشراء السلع الاستهلاكيّة التّرفيهيّة، ومنها السيّارات والسلع المعمّرة بنسبة ٥٢%، ولم تبلغ حصّة الزراعة إضافةً إلى العقارات سوى ١٤% والصّناعة ٨% فقط، ١٥% للخدمات الأخرى. أمّا فيما يتعلّق بدور المصارف الخاصّة في وقت الأزمة فقد كان دورها مشلولاً بشكلٍ شبه تامّ، حيث انكمش العمل المصرفي الاستثماري إلى حدّ التّوقّف، وكان ذلك سبباً ونتيجةً بالوقت ذاته لارتفاع المخاطر وتقلّص الإيداعات وانخفاض السيولة وضعف التّحصيل^١.

خامساً: قطاع التّأمين.

ازدادت أهميّة التّأمين وارتبطت بمجالات الحياة كافّة سواء المتعلّقة بالأفراد أو الهيئات وفي شتّى مناحي الحياة التجاريّة والصّناعيّة والزّراعيّة والاجتماعيّة، إذ يعتبر قطاع التّأمين أداة هامّة في الادّخار والاستثمار، حيث تعدّ أقساط التّأمين وسيلةً للادّخار تجمعها مؤسسات التّأمين ليعاد استثمارها لتدعيم الاقتصاد القوميّ.

عملياً، ظلّ هذا القطاع لعمودٍ طويلةً حكراً على القطاع العامّ ومحظوراً على باقي القطاعات، إلى أن جاء المرسوم رقم ٤٣/ لعام ٢٠٠٥ الخاصّ بالاستثمار في قطاع التّأمين والصّحة والتّعليم العالي، وأصبح

^١ البعث ميديا، تحديثات تمويل إعادة الإعمار في سورية، ٢٠١٤/٤/٦. مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.albaathmedia.sy

الاستثمار في مجال التأمين يستقطب استثمارات مالية كبيرة تنافس أكبر القطاعات الاقتصادية والمالية، ولم يقتصر الاستثمار في هذا المجال على رأس المال السوري، لكن دخلت في هذا المجال شركات من خارج سورية، وقد بلغ عدد شركات التأمين العاملة في سورية لغاية عام ٢٠١١/١٣/ شركة برأسمال قدره (١٢٥٨٣) مليون ليرة سورية، و٧ شركات لإدارة الخدمات الطبية برأسمال قدره ٣٥٠ مليون ليرة سورية، ندرجها وفق الجدول التالي:

الجدول (٨): شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية ونسبة المساهمة.

اسم الشركة	رأس المال (مليون)	نسبة المساهمات الخارجية	عدد العمال	العمال السوريون
المتحدة للتأمين	٨٥٠	٣٠%	١٥٦	١٥٤
السورية العربية للتأمين	١٠٠٠	٦٠%	٩٨	٩٥
الوطنية للتأمين	٨٥٠	٤٣.٩%	١٥٠	١٤٨
السورية الدولية أروب	١٠٠٠	٤٤%	١٠٥	١٠٣
شركة التأمين العربية السورية	١٠٨٣	٥٠%	١١٨	١١٤
الشركة الكويتية للتأمين	٨٥٠	٤٩.٩%	١٠١	٩٦
المشرق العربي للتأمين	٨٥٠	٤٠%	١٠٨	١٠٦
الثقة السورية ترست للتأمين	٨٥٠	٩٨%	٧٤	٧٠
العقيلة للتأمين التكافلي	٢٠٠٠	٣٧%	٢٤	٢٢
الاتحاد التعاوني للتأمين	١٠٠٠	٤٠%	١٥	١٥
أدير للتأمين	١٢٥٠	٥٦%	١٨	١٦
الإسلامية السورية للتأمين	١٠٠٠	٥٤%	غير متوفر	
المجموع	١٢٥٨٣	٤.١%	١١١٧	

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٨٦. بيانات أعداد العاملين مأخوذة من (رافد، ٢٠٠٨).^١

تتكوّن معظم استثمارات شركات التأمين في الوقت الحالي من إيداعات أموال الشركات في البنوك السورية. أما فيما يتعلق بشركات الخدمات الطبية العاملة في سورية والبالغ عددها سبع شركات فهي: شركة ميدكسا لإدارة الخدمات الطبية محدودة المسؤولية، شركة إيما لإدارة النفقات الطبية وهي شركة مساهمة مغفلة، شركة الخدمات المميزة لإدارة النفقات الطبية محدودة المسؤولية، شركة غلوب مد لإدارة الخدمات الطبية المساهمة المغفلة، شركة ميد سير لإدارة الخدمات الطبية محدودة المسؤولية، شركة كير كارد لإدارة النفقات الطبية محدودة المسؤولية، شركة الرعاية الطبية. يبلغ رأس مال كلّ شركة ٥٠ مليون ليرة سورية^٢. بلغ عدد العاملين في شركات التأمين ١١١٧ عاملاً في عام ٢٠٠٨، ارتفع ليصل إلى ١٤٠٠ عاملاً في عام ٢٠٠٩، ثم إلى ١٨٠١ عاملاً في عام ٢٠١٤^٣. ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ شركات التأمين تعتمد بشكل كبير على العمالة السورية.

لقد ظلّ عمل شركات التأمين في مجال الاستثمار محدوداً ويعود السبب في ذلك إلى القيود التي تفرضها هيئة الإشراف على التأمين خاصة تلك التي تتعلق بنسب الإيداعات في البنوك، إذ يتوجب على الشركات

^١ محمد، رافد، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين، العدد ٤، عام ٢٠٠٨، ص ١٦٣.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٨٠.

^٣ جريدة الوحدة، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.alwehda.gov.sy

أن تضع ما قيمته ٢٥ مليون ليرة كوديعة مجمّدة لدى الهيئة، كذلك تقوم بإعلام الهيئة بالعمليات الاستثمارية التي تقوم بها والتي تزيد عن ٥% من مجموع الموجودات أو ٥٠ مليون ليرة سورية وبذلك يسمح لها باستثمار ما قيمته ٢٠% بالعقارات، أما الباقي فهو عبارة عن ودائع آتخارية في البنوك^١.
تأثر قطاع المال والتأمين بالأوضاع التي تمرّ بها سورية، إذ بلغ إجماليّ خسارة هذا القطاع خلال فترة الأزمة ١٧٥.٥ مليار ليرة سورية^٢.

سادساً: قطاع التعليم العالي.

لم يسمح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم العالي إلا بعد إصدار المرسوم التشريعي رقم ٣٦/ لعام ٢٠٠١ القاضي بترخيص الجامعات الخاصة، فقد كان هذا المجال حكراً على القطاع العام، ولم يدخل هذا المجال فعلياً حتى عام ٢٠٠٣ وذلك لاستكمال تأمين مستلزمات الاستثمار في هذا المجال.
بلغ عدد الجامعات الخاصة في سورية لغاية عام ٢٠١٠ / ١٨/ جامعة وبلغ رأسمالها لغاية عام ٢٠١٢ حوالي ٤.٥٨٦ مليار ليرة سورية^٣، في حين بلغ عدد هذه الجامعات لغاية عام ٢٠١٧ / ٢٣/ جامعة توزّعت على مختلف محافظات القطر، وقد أسهمت هذه الجامعات في مساعدة الحكومة في تأمين مقاعد إضافية للطلّاب الراغبين في استكمال تحصيلهم العلمي، حيث بلغ عدد الطّلاب في الجامعات الخاصة ٣٤٦٦٢ طالباً، وفّرت على هؤلاء الطّلاب عبء التّسجيل في جامعات خارج القطر، إضافة إلى استقطاب الأموال اللازمة للتّسجيل. فيما يلي نورد أسماء الجامعات ومقرّ كلّ منها حسب تاريخ إحداثها:
الجدول رقم(٩): الجامعات الخاصة في سورية.

الجامعة	موطنها	عدد الطّلاب	رأس المال مليون ل.س	نسبة الشّريك الوطني %	نسبة الأجنبي %	تاريخ إحداثها
الاتّحاد	الرّقة	٤٩٤	٢٠٠	٦٤	٣٦	٢٠٠٣
القلمون	دير عطية	١٤٣٥	٤٠٠٤			٢٠٠٣
المأمون	القامشلي	٢١٤	٦٠٠	١٠٠		٢٠٠٣
الأكاديمية العربيّة للأعمال الإلكترونيّة	حلب-دمشق مؤقتاً					٢٠٠٣
الأندلس	طرطوس	١٤٨٧	٥٤٠٠			٢٠٠٥
العربيّة الدوليّة الخاصّة	درعا	١٨٤	١٥٠٢	٩٣.٢٨	٦.٧٢	٢٠٠٥
الدوليّة الخاصّة للعلوم والتّكنولوجيا	درعا	٢٢٢٧	٧٥٢.٦٩٧	٣٤	٦٦	٢٠٠٥
الشّهباء	حلب	٧٣	٥٠٠	٣٠	٧٠	٢٠٠٥
السّوريّة الدوليّة للعلوم والتّكنولوجيا	ريف دمشق- درعا	١٩٨٦	٦٥٣	٩٩.٩	٠.١	٢٠٠٥
الوادي الدوليّة	حمص	٧٤٩	٣٠٠	٩٧.٥	٢.٥	٢٠٠٥

^١ شاعر، ليال، تحليل أداء شركات التأمين في سورية بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد ٦٧، عام ٢٠١٠، ص ٩٠.

^٢ مداد، مركز دمشق للبحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٦١.

^٤ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

٢٠٠٧	٢٥.٣	٧٤.٧	٥٠٠	٢٤٤	دير الزور	الجزيرة
٢٠٠٧	٤٥.٣	٥٤.٧	٨٠٠	١٨٤	حمّاه	العربية للعلوم والتكنولوجيا
٢٠٠٧	٠.٩٨	٩٩.٢	١٠٢٠	١٧٥٠	إدلب	إيبلا
٢٠٠٧	١٠	٩٠	٩٨٦	٩٥٠	درعا	البرموك
٢٠٠٧		١٠٠	٤٩٥	٦٣٠	حمص	الحواش
٢٠٠٧		١٠٠	١٠١٣	٥٧٤	حمّاه	الوطنية الخاصة
٢٠٠٧				٣٧٩	اللاذقية	الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
٢٠٠٧	١٦.٨	٨٣.٢	٦٣٠	١٧٨	درعا	الرّشيد
٢٠٠٧	٦٧.٦	٣٢.٤	١٧٠٠	٦٨٦		قاسيون
٢٠١١			٤٩٣	٢٥٦	التل	النّشام الخاصة
٢٠١١				٦٢٢٣	دمشق	معهد النّشام العالي
٢٠١١					دمشق	جامعة بلاد النّشام للعلوم الشرعية
٢٠١٦			٢٠٠٠		طرطوس	جامعة المنارة

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٩١. تقرير هيئة الاستثمار لعام ٢٠١٤، ص ٨٨، تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٥٦، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

سابعاً: المدن الصناعيّة.

أحدثت المدن الصناعيّة في سورية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعيّ المحليّ والعربيّ والأجنبيّ، والحدّ من الانتشار العشوائيّ للمعامل في الأراضي الزراعيّة، والعمل على التّقليل من أخطار التلّوث البيئيّ لبعدها عن مناطق السّكن. يعدّ توافر المدن الصناعيّة المنظّمة التي تديرها وتشرف عليها الحكومة عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبيّة، إذ إنّ توافر احتياجات العمليّة الاستثماريّة ضمن منطقة منظّمة تشرف عليها وتنظّمها حكومة البلد المضيف من الأمور الهامّة للمستثمر، حيث تتميّز هذه المدن بـ^١:

- تأمين أراضٍ مخدّمة بالبنية التّحتيّة، وأبنية الخدمات الجاهزة لإقامة كافّة المعامل والمنشآت الصناعيّة وبمساحات تلّبي حاجة كافّة المستثمرين.
- بيع الأراضي قياساً بخارجها إلى المستثمرين الصناعيين بموجب عقود بالتّراضي، بأسعار التّكلفة الفعلية وبدون أرباح على أقساط مدّتها (٥) سنوات.
- توفير الوقت والجهد والمال، في إجراءات التّراخيص الإداريّة للبدء في المشاريع الاستثماريّة الصناعيّة.
- توفير التّفاعل بين كافّة أنواع الصّناعات والحرف بحكم تجاورها وتمركزها في المدينة الصناعيّة، الأمر الذي يساعد في تغطية احتياجات بعضها البعض.
- انخفاض المعدّل الضريبيّ للمنشآت والمعامل القائمة في المدينة الصناعيّة

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩، ص ٥٥.

تركز اهتمام الوزارة في المراحل الأولى على المناطق الصناعيّة والحرفيّة في مجالس المدن، حيث تمّ تمويل (١٠٠) منطقة في مختلف أنحاء القطر منذ بداية عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١، بمبلغ إجماليّ قدره (٤١٤٨) مليار ليرة سورّيّة، وفق ما يلي: ريف دمشق (٩) مناطق، حلب (٨) مناطق، حمص (١٣) منطقة، حماه (١٠) مناطق، إدلب (١٧) منطقة، اللاذقية (٣) مناطق، طرطوس (٧) مناطق، دير الزور (٦) مناطق، الحسكة (٧) مناطق، الرقة (٣) مناطق، درعا (١٠) مناطق، السويداء (٥) مناطق، القنيطرة (٢) منطقة^١.

بلغت الاعتمادات الملحوظة لتمويل المناطق الصناعيّة والحرفيّة خلال الخطّة الخمسيّة الحادية عشرة ٧/ مليار ليرة سورّيّة، إلّا أنّه خفّض إلى ٥.٢/ مليار ليرة سورّيّة في ظلّ الظروف الرّاهنة^٢. أمّا فيما يتعلّق بالمشاريع المنفّذة في تلك المناطق خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) فقد كانت موزّعة كما يلي: دير الزور (٨ مشاريع)، مقابل (٣٨ مشروع) لمدينة عدرا، في حين تمّ تنفيذ (٣٢ مشروع) في مدينة الشّيخ نجّار^٣.

بلغت نسبة الأضرار في المدن الصناعيّة الأربع بسبب الأزمة ٣٦%، حيث تعرّضت المنشآت للسّرقة والتّخريب، علماً أنّ إدارة مدينة الشّيخ نجّار عادت إلى المدينة بعد تحريرها، وتمّ تخصيص إعانة ماليّة بقيمة ٢٠٠/ مليون ليرة سورّيّة لإعادة تأهيل بنيتها التّحتيّة، في حين انتقلت إدارة المدينة الصناعيّة بدير الزور إلى خارج المدينة الصناعيّة^٤.

ثامناً: الاستثمار في المناطق الحرة.

تأتي أهميّة المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصاديّة التي تساهم في تنمية الاقتصاد القوميّ، من خلال إقامة صناعاتٍ تصديريةٍ وجلب التّكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرصٍ للعمالة، وتعظيم الموارد من النّقد الأجنبيّ. بمعنى أنّ المناطق الحرة هي إحدى أوجه التّنمية الدّاعمة لعملية التّنمية الشّاملة ذاتها، وذلك من خلال التّرابطات الأماميّة والخلفيّة التي تخلقها هذه المناطق، واستناداً إلى الفلسفة التي تتمحور حول تحرير التّجارة والانفتاح الاقتصاديّ وتقديم التّسهيلات والإعفاءات، لاسيّما أنّ العالم يشهد تسارعاً في حركة المتغيّرات الاقتصاديّة لجهة المزيد من تحرير التّجارة والتي كان لها الأثر الأكبر في تحديد مسارات المستقبل العالميّ، حيث تعدّ المناطق الحرة هنا كبوابات عبور للاقتصاد العالميّ، ونوافذ تصدير لامتحان قدرة البلد التّصديرية وفقاً لاقتصاد السّوق^٥.

سعت الحكومة السّوريّة بشكل مستمرّ إلى توفير المقوّمات اللازمة للاستثمار والبنى التّحتيّة اللازمة له، كما عملت جاهدةً على إصدار التّشريعات المشجّعة للاستثمار، ومن ضمن هذه التّشريعات المرسوم التّشريعيّ

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٤٤.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٦٩.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية، لعام ٢٠٠٩، ص ٥٨.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٧٠.

^٥ سليمان، عدنان، واقع وآفاق الاستثمار في المناطق الحرة السورية، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.syrian.freezone

رقم ١٠٨/ لعام ١٩٧١/ القاضي بإحداث المؤسسة العامة للمناطق الحرة، من ثم إصدار المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته الناظم للاستثمار في المناطق الحرة^١.

بلغت إيرادات المناطق الحرة (٩٢٥) مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٦، لترتفع إيراداتها إلى (١٠٤٧) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٠، في حين انخفضت هذه الإيرادات إلى (٧١٠) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٢، إلا أن هذه الإيرادات ازدادت إلى (١٤٧١) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٤.

وصل عدد الشركات الأجنبية في المناطق الحرة لغاية نهاية عام ٢٠١١ إلى ٨٤/ شركة بمجموع رأسمال قدره ٥٤٢٩/ مليون ليرة سورية، كما بلغ عدد العمال في هذه الشركات ٩١٠/ عاملاً، إلا أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في هذه المناطق تراجع إلى (٥٩) شركة في عام ٢٠١٤.

فيما يلي جدولٌ لعدد الشركات في المناطق الحرة حسب النشاط الاستثماري وعدد العاملين في كلٍّ منها:

الجدول (١٠): عدد الشركات في المناطق الحرة حسب النشاط الاستثماري:

الفرع	عدد الشركات الأجنبية								المجموع	
	تجاري		صناعي		خدمي		٢٠١١	٢٠١٤	رأسمال الأجنبي %	٢٠١٤
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٤				
دمشق	١٨	٢٧	٣	٠	١٠	٠	٣١	٢٧	٣٣.٤	٢٧
المطار	٣	٢	٠	٠	٢	٠	٥	٢	٠.٦	٢
عدرا	١٣	١١	٦	٤	١	٠	٢٠	١٥	١٣	١٥
حلب	٤	٤	٢	٢	٠	٠	٦	٤	٥	٦
طرطوس	١٣	٣	١	١	٢	٠	١٦	٣٩.٥	١١	٤
اللاذقية الداخلي	٠	٠	٣	١	٠	٠	٣	٣	٠.٣	١
اللاذقية المرفأ	٢	٣	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٣	٤
اليعربية	٠	٠	١	١	٠	٠	١	٣٠	٣٣	١
المجموع	٥٣	٥٠	١٦	٩	١٥	٠	٨٤	١٠٠	٥٩	١٠٠%

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٨٩، تقرير هيئة الاستثمار لعام ٢٠١٤، ص ٧١.

نلاحظ ممّا سبق سعي الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال التجاري أكثر من الاستثمار في المجال الصناعي والخدمي في المناطق الحرة، حيث تحظى المناطق الحرة بإعفاءات ومزايا ضريبية أكبر على الصادرات والواردات الأمر الذي يشجّع النشاط التجاري أكثر من غيره. إضافة إلى ذلك نلاحظ التراجع في عدد الشركات العاملة في هذه المناطق خلال فترة الأزمة في المجال التجاري، مع انعدام أو شبه انعدام لهذه الشركات العاملة في المجالات الأخرى في كافة الفروع.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ١٤.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٠، ص ٥٨.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٥٩.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٧٠.

٢-٢-١ توزّع المشاريع الاستثمارية على المحافظات:

لحظت الحكومة وجود توزيع غير عادل للاستثمارات بين المحافظات المختلفة حيث يوجد تركّز لعدد أكبر من هذه المشاريع في محافظاتٍ معيّنة يقابله نقصٌ واضحٌ في المشاريع المنفّذة في محافظاتٍ أخرى. لهذا عملت الحكومة السورية على سنّ العديد من القوانين التي تشجّع الاستثمار في كافة المحافظات، كما أعطت العديد من المزايا للمستثمرين الذين يستثمرون في محافظاتٍ معيّنة دون غيرها مثل مزايا الإعفاءات الضريبية كما بيّنا سابقاً، مثل المرسوم رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ إذ أعطى المجلس الأعلى للاستثمار تمديد فترة الإعفاءات الممنوحة سنتين إضافيتين للمشاريع التي تؤسس في المحافظات النامية، مثل الرقة والحسكة ودير الزور. أيضاً المرسوم رقم (٥١) لعام ٢٠٠٦ الذي خفض المعدلات الضريبية بمعدل درجتين للمنشآت الصناعية التي تقام في المناطق النائية، الأمر الذي يسهم في تشجيع الاستثمارات في هذه المناطق كما يسهم في إحداث تنمية متوازنة وتوزّع جغرافي سليم. في حين تمّ تخفيض المعدل الضريبي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في الرقة- دير الزور- الحسكة- إدلب- السويداء- درعا- القنيطرة. كما منح المرسوم التشريعي رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٩ إعفاءً من ضريبة الدخل على الأرباح مدّة عشر سنواتٍ لمشاريع الاستثمار المقامة في الحسكة- الرقة- دير الزور. لكن، مع ذلك ظلّت بعض المحافظات تستأثر بالنسبة العظمى من الاستثمارات. فيما يلي جدولٌ يوضح توزّع المشاريع الاستثمارية المشمّلة على المحافظات خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٨ والفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

الجدول (١١): توزّع المشاريع المشمّلة على المحافظات:

المحافظة	عدد المشاريع ٢٠٠٨-١٩٩١	النسبة %	عدد المشاريع ٢٠١٤-٢٠٠٨	النسبة %	نسبة سكّان المحافظة إلى مجموع السكّان %
ريف دمشق	٧٨٣	٢٢	٢٤٠	١٩.٨	٧.٧
حلب	٧٢٧	٢١	١١٥	٩.٥	٢٤.٢
دير الزور	١٠٠	٢.٩	١٠٧	٩.١	٦.٩
حمص	٣٤٢	٩.٩	١٠٦	٩.٠٢	٨.٧
دمشق	٣٢٣	٩.٣	١٠٥	٨.٥	٧.٣
الرقة	١١١	٣.١	٩٤	٨	٤.١
حمّاه	٣٤٦	١٠	٦١	٥.٢	٨.٦
درعا	١٠٧	٣.١	٥٤	٤.٥	٤.٦
السويداء	٤٩	١.٤	٧٤	٦.٢	٢
اللاذقية	١٧٨	٥.١	٧٠	٥.٨	٥
طرطوس	١٧٩	٢.٢	٦١	٥.٠٢	٣.٩
إدلب	١٠٩	٣.١	٣٤	٢.٨	٨.٥
الحسكة	٦٦	١.٥	٤٥	٣.٨	٦.٥
القنيطرة	٨	٠.٢	١٧	١.٤	٢
يحدد لاحقاً	٩	٥٠.٢	٩	٠.٧	
المجموع	٣٤٣٧	١٠٠	١١٩٢	١٠٠	١٠٠

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٨، ص ٤٨، وتقرير عام ٢٠١٤، ص ٤٢، المجموعة الإحصائية لعام

٢٠١١.

نلاحظ من خلال الجدول السابق انتشار المشاريع الخاصة المشملة على مختلف المحافظات السورية، إلا أن محافظة ريف دمشق تستحوذ على النسبة الكبرى بالمقارنة مع نسبة السكّان، تليها كل من حمص ودمشق والرقّة، حيث يسهم الموقع الجغرافي لاسيما في حمص وريف دمشق في جذب الاستثمارات لهما. بالرغم من إصدار العديد من التشريعات التي تمنح إعفاءات وتسهيلات إضافية للمشاريع التي تقام في المناطق النائية، إلا أن ذلك لم يحقق نجاحاً كبيراً في توجيه المستثمرين للاستثمار في تلك المناطق، ربما يكون السبب في ذلك بعد هذه المناطق عن أسواق التصريف، إضافة إلى عدم توفر البنية التحتية المتطورة للاستثمار في تلك المناطق.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة السكّان في محافظة حلب هي أعلى نسبة للسكّان في سورية بالتالي فإن هذه النسبة تحتاج إلى نسبة توازيها من الاستثمارات إلا أن نسبة الاستثمارات في هذه المحافظة قد تراجعت في الفترة الثانية من الدراسة وذلك بسبب الأوضاع في سورية، كذلك الأمر بالنسبة لمحافظة حماه. نلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة السكّان في بعض المحافظات مقارنة بمحافظات أخرى، إلا أنها لا تجتذب الاستثمارات كباقي المحافظات كمحافظة الحسكة التي تشكّل ٦.٥% من مجموع السكّان فإن نصيبها من الاستثمارات ٣.٨% (الفترة الثانية من الدراسة)، على حين أن محافظة اللاذقية تحظى بنسبة ٥.٨% من الاستثمارات علماً أن نسبة سكانها ٥% من مجموع السكّان، أي إن توزيع الاستثمارات على المحافظات السورية لا يتناسب مع عدد السكّان، وهذا بالتالي ينعكس سلباً أو إيجاباً على تنمية هذه المحافظة أو تلك، كما ينعكس على فرص العمل المتوفرة في المحافظة، مما دعا الحكومة إلى إصدار العديد من المراسيم التي تشجّع المستثمرين للاستثمار في محافظات معيّنة.

في فترة الأزمة توجّهت الاستثمارات نحو المحافظات الأكثر أمناً (ريف دمشق، السويداء، طرطوس، اللاذقية، حماه)، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع التنمية الاقتصادية في هذه المحافظات مقارنة بباقي المحافظات، لكن في عام ٢٠١٧ انضمت المحافظات (حلب، حمص ودير الزور) بمدنها الصناعية إلى قائمة المحافظات الآمنة وتوجّهت إليها بعض الاستثمارات بالإضافة إلى عودة المنشآت الصناعية.

المبحث الثالث: تطوّر المساهمة الاقتصادية للاستثمارات الخاصة في سورية

١-٣-١ تكوين رأس المال الثابت:

يعبّر تكوين رأس المال الثابت عن الاستثمارات القائمة، حيث تؤدي الاستثمارات دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية لأيّ بلد، فهي تمثّل المحرك الذي يدفع بالعجلة الاقتصادية إلى الأمام، وفي سورية، وكما أشرنا سابقاً جُهدت الحكومات السوريّة من أجل جذب الاستثمارات إليها، بما يمكنها من تطوير الاقتصاد الوطني عموماً، وفي حلّ الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً، ولهذا صدرت العديد من التشريعات النّاطمة للاستثمار وتمّ تعديل الكثير من القوانين لتتلافى نقاط الضعف فيها، وأحدثت الهيئة التي تعنى بشؤون الاستثمار والمستثمرين على أراضيها، كما نظّمت المعارض الخاصة بالاستثمار، إضافة إلى المشاركة بالمعارض التي تُقام في البلدان الأخرى.

وبما أنّ هذه الدراسة تتناول المساهمة الاقتصادية للاستثمارات الخاصة في سورية فإنّها ستقوم بمقارنة مساهمة القطاعين العام والخاص في هذا المجال، من ثمّ ستقوم بدراسة الاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصادية بهدف توضيح الدور الذي تؤديه الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد السوريّ.

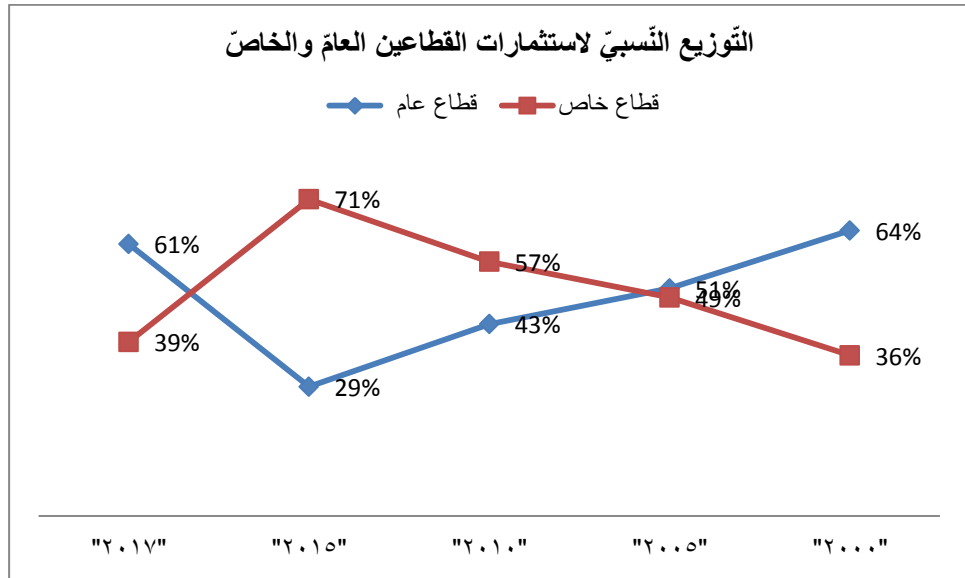
أولاً: مساهمة القطاعين العام والخاص في مجمل التكوين الرأسمالي:

في عام ٢٠٠٠ بلغ مجمل تكوين رأس المال الثابت ١٥٦ مليار ليرة سورية بحسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، ساهم القطاع العام بـ ٩٩ مليار ليرة سورية، مقابل ٥٧ مليار ليرة سورية للقطاع الخاص. في عام ٢٠٠٥ ارتفع الإجماليّ إلى ٢٨٨ مليار ليرة سورية منها ١٤٧ ملياراً للقطاع العام مقابل ١٤١ مليار ليرة سورية للقطاع الخاص. أما في عام ٢٠١٠ فقد بلغ مجمل تكوين رأس المال الثابت ٣٣٧ مليار ليرة سورية منها ١٤٤ مليار ليرة للقطاع العام مقابل ١٩٣ مليار ليرة سورية للقطاع الخاص^١. أمّا في فترة الأزمة فقد انخفض مجمل تكوين رأس المال الثابت إلى (٢٤٦، ٢٧٤) مليار ليرة سورية في العامين ٢٠١٥-٢٠١٧ على التوالي^٢.

لتوضيح المساهمة النسبية في تكوين رأس المال الثابت لكلا القطاعين ندرج الشكل البيانيّ التالي:

^١ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

^٢ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.



الشكل رقم (٣) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من خلال الشكل السابق تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في نسبة المساهمة في تكوين رأس المال الثابت، إلا أن الحال انقلبت في النصف الثاني من فترة الدراسة نتيجةً للسياسة التي انتهجتها الحكومة في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في كافة المجالات، وتوسيع المجال أمامه للمشاركة في العملية التنموية، من خلال سنّ العديد من القوانين الداعمة لهذا القطاع، والعمل بشكل مستمرّ لتطوير هذه القوانين بهدف سدّ الثغرات الموجودة في القوانين النازمة لعمل هذا القطاع، لكن مع تردّي الأوضاع الأمنية في سورية تقلّص حجم تكوين رأس المال الثابت وترافق ذلك بتراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى ٣٩% عام ٢٠١٧، وذلك بسبب إجماع الكثير من المستثمرين عن الاستثمار بانتظار تحسّن واستقرار الأوضاع في البلد.

للتّركيز أكثر على دور الاستثمارات الخاصة ندرج الجدول التالي الذي يوضح مجمل التكوين الرأسمالي ومعدّل النموّ السنوي، كما يوضح حصّة القطاع الخاص من مجمل التكوين الرأسمالي، إضافةً إلى معدّل النموّ السنويّ له.

الجدول (١٢): مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسماليّ بالأسعار الثابتة (مليون ل. س)

العام	مجمّل التكوين الرأسماليّ	معدّل النموّ	مساهمة القطاع الخاصّ	النسبة %	معدّل النموّ
٢٠٠٠	١٥٥٦٢٨	٠	٥٦٢٩٧	٣٦	٠
٢٠٠١	١٧٠١٨٩	٨.٥	٥٦٠٢٦	٣٢	٠.٥
٢٠٠٢	١٩٧٣٣٠	١٣.٧	٧٥٨٣٨	٣٨	٣٥.٤
٢٠٠٣	٢٣١٩٤٤	١٤.٩	٨٥٨٩٥	٣٧	١٣.٣
٢٠٠٤	٢٥٥٧٦٨	١٠.٦	١٢٠٤٤٨	٤٧	٤٠
٢٠٠٥	٢٨٨١٩٤	٩.٣	١٤١٥٠٤	٤٩	١٧.٥
٢٠٠٦	٣٠٨٦٦٩	٦.٦	١٦٤٨٧٧	٥٣	١٦.٥
٢٠٠٧	٢٨٣٠٩٨	٩.٠	١٤٦٦٩٧	٥٢	١١.٠
٢٠٠٨	٢٦٦٤٨٧	٦.٢	١٥٣٧٤٩	٥٨	٤.٨
٢٠٠٩	٢٩٧٠٩٩	١٠.٣	١٥٣٢٧٨	٥٢	٠.٣

٢٦	٥٧	١٩٣٢٦٨	١١.٩	٣٣٧٤٢١	٢٠١٠
٢٧.٧	٧٠	٢٦٧٥٧٩	١١.٥	٣٨١٣٩٤	٢٠١١
٩٥-	٧٣	١٣٧٢١٨	١٠.٥-	١٨٥٩٣٥	٢٠١٢
١٧.٧	٨٥	١٦٦٨٤٨	٥.٢	١٩٦١٦٤	٢٠١٣
١٤٠-	٧٤	٦٩٤٦٨	١٠.٩.٥-	٩٣٥٩٧	٢٠١٤
٦٠.٣	٧١	١٧٥٠٧٨	٩٦.٢	٢٤٦٥٥٩	٢٠١٥
٧.٧-	٧٣	١٦٢٥٣٢	١١.٣-	٢٢١٤٣٠	٢٠١٦
٥٣.٤-	٣٩	١٠٥٩٢٤	١٩.٢	٢٧٤١٢٩	٢٠١٧

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، بيانات مجمل تكوين رأس المال الثابت للأعوام المذكورة، المجموعة الإحصائية ٢٠١١، ٢٠١٨. معدلات النمو محسوبة من قبل الباحثة.

إذن، ممّا سبق نلاحظ ازدياد نسبة مساهمة القطاع الخاصّ في التّكوين الرّأسماليّ خلال معظم سنوات الدّراسة، حيث ارتفعت هذه النّسبة في الفترة التي تلت تعديل القانون رقم /١٠/ في عام ٢٠٠٠ من ٣٦% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧% عام ٢٠٠٤، واستمرّت بعد ذلك بالارتفاع حيث وصلت أعلى نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٨ بمعدّل ٥٨%، ترافق ذلك أيضاً بارتفاع معدّلات النّموّ خلال الفترة التي تلي صدور القرارات المحفّزة للاستثمار، حيث بلغ معدّل النّموّ ٣٥.٤% عام ٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠١ الذي كان فيه معدّل النّموّ سالباً إذ كان -٠.٥%، وارتفع هذا المعدّل ليصل إلى ٤٠% في عام ٢٠٠٤ أي بمعدّل زيادة مقدارها ٢٧% عن عام ٢٠٠٣.

نلاحظ أيضاً ارتفاع معدل نموّ تكوين رأس المال الثّابت ليصل إلى ١٤.٩% في عام ٢٠٠٣، وذلك بعد التّعديل الذي حصل على القانون رقم ١٠ الذي عزّز المزايا الممنوحة في المحافظات النّامية، وسمح فتح حساباتٍ بالقطع الأجنبيّ وغير ذلك، على الرغم من تراجع معدّل نموّه في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ليصبح سالباً، لكنّه ما لبث أن عاود الارتفاع ليصل إلى ١٣.٦% في عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى ازدياد معدّل النّموّ السنويّ لاستثمارات القطاع الخاصّ إلى أعلى نسبة ٤٠% في عام ٢٠٠٤، إلا أنّها تراجعت سلباً في عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ثم عاودت الارتفاع لكنّها لم تتجاوز ٢٦% في عام ٢٠١٠. كما نلاحظ أنّ ارتفاع معدّل نموّ مجمل التّكوين الرّأسماليّ بالمتوسّط (٨.٣%) وهو أقلّ من معدّل نموّه في الاستثمار الخاصّ بلغ متوسط نموّه أكثر من ١٤%، وهذا يدلّ على توجّه جادّ نحو الاستثمارات الخاصّة.

ترافقت الأزمة السورية بتراجع معدّل نموّ التّكوين الاستثماريّ ومعدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة بشكل كبير، وذلك بسبب إحجام العديد من المستثمرين عن الاستثمار، إذ كان متوسط معدّل نموّ الاستثمارات الكلّي (-١٣.٣%) خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧، في حين كان متوسط معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة (-٢٧.٢%) خلال الفترة ذاتها.

ثانياً: التّكوين الرّأسماليّ الخاصّ حسب الأنشطة الاقتصادية.

يساهم كلّ من القطاعين العامّ والخاصّ في تكوين رأس المال الثّابت، كما أنّ كلّاً منهما يستثمر أمواله في أنشطة اقتصادية مختلفة، بالتّالي فإنّ هذه الأنشطة تساهم في تكوين رأس المال الثّابت، ولمعرفة مساهمة

هذه الأنشطة الاقتصادية في مجمل التكوين الرأسمالي ندرج الجدول التالي، الذي يوضح مجمل التكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة.

جدول (١٣): التوزيع النسبي لمجمل التكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الاقتصادية^١:

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٠ %	٢٠٠٥ %	٢٠١٠ %	٢٠١٥ %	٢٠١٧ %
الزراعة ، غابات، ثروة حيوانية	١٦	١٤	١٠	٨	١٣
صناعة، تعدين، محاجر	٢٩	٢٦	٢٥	٢٤	٣٥
خدمات النقل والتخزين والاتصالات	١٩	١٨	١٣	٨	١٣
دور السكن	١١	١٥	٢١	١٤	١٣
قطاعات أخرى	٢٥	٢٧	٣١	٤٦	٢٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٧. النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً للبيانات المعطاة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ قطاع الصناعة والتعدين والمحاجر يستحوذ على النسبة الكبرى من مجمل التكوين الرأسمالي، إلا أنّ هذه النسبة تراجعت خلال فترة الدراسة إلى ٢٤% من مجمل التكوين الرأسمالي مقابل ارتفاع حصة القطاعات الأخرى التي وصلت إلى ٤٦% في عام ٢٠١٥، لكنها ما لبثت أن ارتفعت إلى ٣٥% في عام ٢٠١٧. نلاحظ أيضاً التراجع التدريجي في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والغابات في مجمل التكوين الرأسمالي، لكن هذه المساهمة تحسّنت في عام ٢٠١٧.

وبما أنّ هذه الدراسة تتعلق بالاستثمارات الخاصة فإننا ندرج الجدول التالي لتوضيح حصة استثمارات القطاع الخاص في هذه الأنشطة.

الجدول (١٤): نسبة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية من مجمل الاستثمارات الموظفة في كلّ قطاع.

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٠ %	٢٠٠٥ %	٢٠٠٩ %
الزراعة	٢٦	٤٠	٥٨
الصناعة	٢٠	٢٦.٥	٣٢
البناء والتشييد	٨٧	٩٥	٩٢
التجارة	٨٢	٨٥	٧٦
النقل والمواصلات	٢٩	٤٦	٤٨.٥
المال والتأمين	٩٤	٩٠	٩٠
الخدمات	١٦	٢٤.٥	١٨
المجموع	٣٦	٤٩	٥٢

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، بيانات مجمل تكوين رأس المال الثابت للأعوام المذكورة.

النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً للبيانات المعطاة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ قطاعات المال والتأمين والبناء والتشييد والتجارة هي التي تجذب القطاع الخاص، حيث يساهم مساهمة كبيرة في هذه الأنشطة الاقتصادية إذ إنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص ٩٤% من الاستثمارات الموظفة في مجال المال والتأمين. كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ نسبة القطاع الخاص من مجمل التكوين الرأسمالي تراقف بازدياد حصته من الاستثمارات في مجال

^١ تركّزت الدراسة على الأعوام المذكورة بسبب عدم توفر البيانات لباقي السنوات.

الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات. أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستثمارات القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية فقد كانت على الشكل التالي:

الجدول (١٥): التوزيع النسبي لاستثمارات القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٠ %	٢٠٠٥ %	٢٠٠٩ %
الزراعة	١١	١١	١٠
الصناعة	١٦	١٤	١٦
البناء والتشييد	٥	٥	٤
التجارة	١٢	١٢	١١
النقل والمواصلات	١٥	١٧	١٣
المال والتأمين	٣٤	٣٤	٣٩
الخدمات	٧	٧	٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الاستثمار الخاص	٣٦	٤٩	٥٢

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، بيانات مجمل تكوين رأس المال الثابت للأعوام المذكورة.

النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً للبيانات المعطاة

يبين الجدول السابق تركّز استثمارات القطاع الخاص بشكل كبير في مجال المال والتأمين، حيث شكّلت الاستثمارات في مجال المال والتأمين ٣٩% من مجمل استثمارات القطاع الخاص في عام ٢٠٠٩، ومعلوم أنّ هذا النوع من الاستثمار لا يولد إنتاجاً مادياً، لاسيّما عندما تكون الاستثمارات الموظّفة في هذا المجال تعمل بالسمسرة والمضاربة.

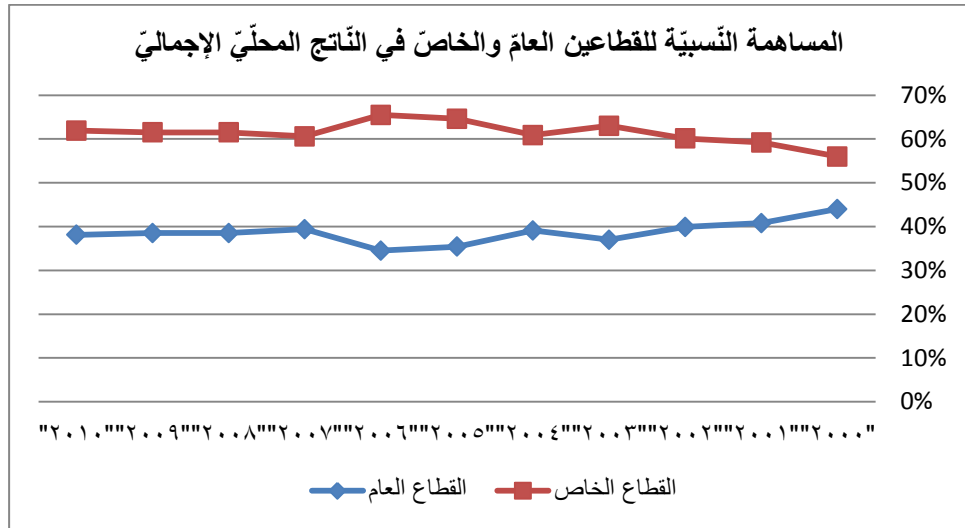
١-٣-٢ مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي محدداً أساسياً للشركات التي تسعى لتحقيق النموّ والنفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها في الأسواق المحليّة، وفي هذا الإطار نجد الدول التي تتمتع بناتج محليّ كبير تكون ملائمة جداً لكثير من المؤسسات المحليّة والأجنبيّة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ كبر حجم الناتج المحليّ الإجمالي يساعد تلك المؤسسات على الاستفادة من اقتصاديّات الحجم^١. وفي دراسة أجرتها "الأونكتاد" عام ١٩٩٨ حول محدّدات الاستثمار الأجنبيّ لـ ٤٢ دولة نامية، تبين أنّ للناتج المحليّ الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، وقد بلغت أهمية هذا العامل المحدّد أقصاها عام ١٩٨٥، ثمّ تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبيّة للعوامل الأخرى المحدّدة لتدفّق الاستثمارات^٢، كما توصّلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحليّ الإجمالي وحجم الاستثمارات في الدولة وتحديدًا الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، الأمر الذي يؤكّد على أهمية هذا العامل كمحفّز لجذب الاستثمارات^٣. ولمعرفة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحليّ الإجمالي ندرج الشكل البيانيّ التالي:

^١ صقر، عمر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥١.

^٢ وقاف، حسين ياسين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠١٥، ص

^٣ صقر، عمر، المرجع السابق، ص ٥١.



الشكل (٤) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يُظهر الشكل السابق تفوق القطاع الخاص على القطاع العام في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويعود السبب في ذلك إلى عدة أسباب منها زيادة الاستثمارات الخاصة، ودخول القطاع الخاص مجالات كثيرة كانت محظورة عليه، حيث تمّ إفساح المجال أمامه للاستثمار فيها بموجب القوانين والمراسيم الصادرة التي تنظم آلية عمله فيها مثل: قطاع المصارف والتأمين والتعليم العالي.... الخ، إضافة إلى إصدار العديد من القوانين والمراسيم التي تمنح التسهيلات وتقدم الإعفاءات للاستثمارات التي تستثمر في مجالات معينة أو تلك التي تستثمر في مناطق دون أخرى هادفةً بذلك إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة وتوزيعها على كافة أنحاء القطر.

وبما أنّ هذه الدراسة تتناول مساهمة القطاعين العام والخاص في سورية، فإننا سنقوم بدراسة تطوّر مساهمة هذين القطاعين في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي في سورية من خلال الجدول التالي:

الجدول (١٦): التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، ومساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت (نسب مئوية)¹.

العام	نسبة مساهمة القطاعين في الناتج المحلي %		نسبة مساهمة القطاعين في التكوين الرأسمالي %	
	مساهمة القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص
٢٠٠٠	٤٧.٧	٥٢.٣	٣٦	٦٤
٢٠٠٥	٣٩.٨	٦٠.٢	٤٩	٥١
٢٠١٠	٣٨.٥	٦١.٩	٥٧	٤٣

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السوريّة لعام (٢٠٠٨، ٢٠١٢)، ص ١٠، ص ٨. المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١.

يبين الجدول السابق أنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجمل التكوين الرأسمالي كانت ٣٦% في بداية الفترة المدروسة في عام ٢٠٠٠، تقابلها نسبة ٥٢.٣% في تكوين الناتج، وازدادت إلى ٥٧% مقابل حوالي ٦٢% في الناتج في عام ٢٠١٠. هذا يعني أنّ نسبة الناتج إلى الاستثمار كانت في بداية الفترة أفضل ممّا كانت عليه في عام ٢٠١٠، حوالي ١.٤ إنتاج لكلّ وحدة استثمار مقابل ١.١٩ في عام ٢٠١٠.

¹ فيما يتعلق بالمساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فقد توقف البحث عند عام ٢٠١٠ بسبب عدم نشر مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي من قبل المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تخطيط الدولة.

إذن، نستطيع القول إنّ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي يرافقه ارتفاعاً في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات. لقد استطاع القطاع الخاص أن يتفوق على القطاع العام في المساهمة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي حتى في الفترات التي كانت نسبة مساهمة القطاع العام أعلى منها في القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت.

أولاً: أثر الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفق الأرقام تظهر البيانات الإحصائية أثر الاستثمارات الخاصة في تكوين الناتج المحلي كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين أثر الاستثمارات الخاصة على الناتج المحلي وذلك من خلال المقارنة بين معدل نمو كل منهما.

الجدول (١٧): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الاستثمارات:

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليون)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمارات الخاصة	معدل نمو الاستثمار الكلي
٢٠٠٠	٩٠٤٦٢٢	-	٠	٠
٢٠٠١	٩٥٠٢٤٥	٥	٠.٥-	٨.٥
٢٠٠٢	١٠٠٦٤٣١	٥.٩	٣٥.٤	١٣.٧
٢٠٠٣	١٠١٧٦١٩	١	١٣.٣	١٤.٩
٢٠٠٤	١٠٨٩٠٢٧	٧	٤٠	١٠.٦
٢٠٠٥	١١٥٦٧١٤	٦	١٧.٥	٩.٣
٢٠٠٦	١٢١٥٠٨٢	٥	١٦.٥	٦.٦
٢٠٠٧	١٢٨٤٠٣٥	٦	١١-	٩-
٢٠٠٨	١٣٤١٥١٦	٤	٤.٨	٦.٢-
٢٠٠٩	١٤٢٠٨٣٢	٦	٠.٣-	١٠.٣
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٣	٢٦	١١.٩
٢٠١١	١٥٣٧١٩١	٤.٣	٢٧.٧	١١.٥
٢٠١٢	١١٣٢٣١٠	٣٥.٧-	٩٥-	١٠.٥-
٢٠١٣	٨٣٤٥١١	٣٥.٦-	١٧.٧	٥.٢
٢٠١٤	٧١١٨٩٦	١٧.٢-	١٤٠-	١٠.٩.٥-
٢٠١٥	٦٦٨٢٣٤	٦.٥-	٦٠.٣	٩٦.٢
٢٠١٦	٦٤١٦٤٠	٤.١-	٧.٧-	١١.٣-
٢٠١٧	٦٧٣٢٣٦	٤.٦	٥٣.٤-	١٩.٢

المصدر: المجموعة الإحصائية، بيانات هيئة تخطيط الدولة. معدلات النمو محسوبة من قبل الباحثة.

يبين الجدول السابق أنّه في بداية الفترة المدروسة وحتى عام ٢٠٠٦ كانت العلاقة طردية بين معدلات نمو الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي، إذ إنّ الزيادة في معدلات نمو استثمارات القطاع الخاص يقابلها زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي، يعود ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة في تشجيع الاستثمارات، ولكن بدءاً من عام ٢٠٠٧ أصبحت العلاقة عكسية إذ إنّ الارتفاع في معدل نمو الاستثمار الخاص يقابله انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي، والعكس صحيح، وهذا يدلّ على تراجع في عائد الاستثمار، ويعود ذلك إلى السياسة المتبعة في تلك الفترة التي هدفت إلى تشجيع الصادرات والحد من

الواردات ، إلا أنّ المستثمرين لم يتمكنوا من إنتاج مواد تصديرية منافسة لمنتجات الدول الأخرى في السوق الخارجية، أو توظيف استثماراتهم في إنتاج مواد ذات محتوى تقني وذات قيمة مضافة. أما فترة الأزمة فقد أثرت الأوضاع الأمنية والاقتصادية بشكل سلبي على معدل نمو الاستثمار الخاص، ومعدل نمو الاستثمارات الكلية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ وسطي معدل النمو خلال هذه الفترة (٢٧.٢-، ١٣.٣-، ١٢.٨-) على التوالي.

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

للحصول على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نقسم الأخير على حجم السكّان في منتصف السنة المدروسة، حيث يبيّن ذلك المؤشر ما يحصل عليه الفرد وسطيّاً من ناتج اقتصادٍ محدّد، وتبرز هنا أهميّة المؤشر بشكل ملحوظٍ لأغراض المقارنة بين السنوات في بلدٍ ما، أو مقارنة مجموعة بلدانٍ مع بعضها البعض، إلا أنّه لا يأخذ بالاعتبار عدالة أو سوء توزيع الدّخول. وفيما يلي جدولٌ يوضح تطوّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (١٨): تطوّر نصيب الفرد سنوياً من GDP في سورية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (ل.س).

العالم	نصيب الفرد من GDP	معدل نمو نصيب الفرد	معدل نمو الاستثمار الخاص
٢٠٠٠	٥٥٤٣٠	-	٠
٢٠٠١	٥٦٨٣٣	٢.٥	٠.٥-
٢٠٠٢	٥٨٧٥٣	٣.٣	٣٥.٤
٢٠٠٣	٥٧٩٨٤	١.٢-	١٣.٣
٢٠٠٤	٦٠٧٦٨	٤.٨	٤٠
٢٠٠٥	٦٣٣١٦	٤.٢	١٧.٥
٢٠٠٦	٦٤٩١٩	٢.٥	١٦.٥
٢٠٠٧	٦٦٩٧٤	٣.١	١١-
٢٠٠٨	٦٨٢٩١	١.٩	٤.٨
٢٠٠٩	٧٠٦٦٧	٣.٥	٠.٣-
٢٠١٠	٧١٢٧٩	٠.٨	٢٦
٢٠١١	٧٢٧٧٠	٢.٠٤	٢٧.٧
٢٠١٢	٥٢٣٢٧	٣٩-	٩٥-
٢٠١٣	٣٧٦٤٣	٣٩-	١٧.٧
٢٠١٤	٣٥٣٢٢	٦.٥-	١٤٠-
٢٠١٥	٢٨٧١٩	٢٣.٧-	٦٠.٣
٢٠١٦	٣٢٠٨٣	١٠.٤	٧.٧-
٢٠١٧	٣١٠٢٥	٣.٤-	٥٣.٤-

المصدر المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١، ٢٠١٨.

يتّضح من الجدول السابق أنّ متوسط نصيب الفرد من GDP بالأسعار الثابتة قد بلغ ٥٥ ألف ليرةٍ /\$١١٠٠/ عام ٢٠٠٠ وارتفع إلى ٧١ ألف ل.س./\$١٤٢٠/ عام ٢٠١٠ بزيادةٍ قدرها ٢٩.١% خلال الفترة

بأكملها للفترة ومعدل نمو سنويٍ وسطيٍّ ٢.٦٥%. أما الفترة الممتدة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ فقد كان وسطيٍّ معدل نمو نصيب الفرد من GDP سالباً (-١٤.٢) %.

أما بالأسعار الجارية، فقد بلغ نصيب الفرد (٥٥ ألف ل.س./١١٠٠ \$) وازداد إلى (١٣٥ ألف ل.س./٢٧٠٠ \$) عام ٢٠١٠، وهي نسبة منخفضة بمقارنة نصيب الفرد السوري بالأسعار الجارية من GDP مع نصيب الفرد بالأسعار الجارية من GDP لبعض دول العالم. حيث نجد أن نصيب الفرد من GDP في الولايات المتحدة نحو (٤٦٦١٦ \$)، النرويج (٨٦١٥٦ \$)، موناكو (١٤٥٢٣٠ \$)، تركيا (١٠١٣٥ \$)، روسيا (١٠٧١٠ \$)، إيران (٥٦٧٥ \$)، الأردن (٤٣٧١ \$)، الكويت (٤١٥٦٦ \$)، قطر (٧٢٧٧٣ \$)^١. إذن، مما سبق نجد أن نصيب الفرد السوري من GDP (٢٧٠٠ \$) منخفض جداً بالمقارنة مع نصيب الفرد منه في الكثير من الدول الأخرى.

أيضاً، يُظهر الجدول السابق أن زيادة معدل نمو الاستثمار الخاص في بداية الفترة المدروسة وحتى عام ٢٠٠٦ توافقت بزيادة في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك أصبح معكوساً في الفترة الثانية من الدراسة، مما يدل على عدم قدرة الاستثمارات الخاصة على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

١-٣-٣ العائد الاستثماري:

تعدّ دراسة العائد الاستثماري في المشاريع الصناعية للقطاع الخاص من المسائل الصعبة جداً ذلك أن القطاع الخاص لا يبيّن حقيقة أرقامه سواء رقم الأعمال أو رقم الأرباح المتحققة وذلك خوفاً من الملاحظات المالية والضرائب، لذلك سوف نقوم بدراسة العائد الاستثماري وفقاً للبيانات المتوفرة لدينا انطلاقاً من المعادلة التالية:

العائد الاستثماري = صافي الناتج السنوي / رأس المال المستثمر^٢.

الجدول (١٩): العائد الاستثماري للمشاريع الصناعية الخاصة والعامة.

العائد الاستثماري قطاع عام	رأس المال (مليون ليرة)	صافي الناتج قطاع عام (مليون ل.س.)	العائد الاستثماري قطاع خاص	رأس المال (مليون ل.س.)	صافي الناتج قطاع خاص (مليون ل.س.)	العام
٠.٦٧	٣٤٧١٣٩	٢٣٣٤٧٤	١٢.٩	٣٨٢٥	٤٩٥١٣	٢٠٠١
٠.٤٦	٥١٢٨٤١	٢٤٠٥٩٥	١٢.٢	٣٥١٣	٤٣٠٨٧	٢٠٠٢
٠.٤٩	٤٧٣١١١	٢٣٣٣٧٢	١٠.٨	٤٤٣٩	٤٨٠٤٣	٢٠٠٣
٠.٤١	٧٢٣٦٦١	٣٠١٩١١	٦.٩	٦٦٢١	٤٦٣٢٣	٢٠٠٤
٠.٧٨	٥١٢٨٤١	٤٠٠٠٦٧	١١.٩	٧٥٤٤	٨٩٩٩٢	٢٠٠٥
٠.٦٠	٧٢٥٩٣٣	٤٣٥٨٧٢	٥.٩	١٦١٧٣	٩٥٣٥٨	٢٠٠٦
٠.٨٠	٦٣٨٠٢٧	٥١٤٢٠٨	٩.١	٩٩٨٨	٩٠٦٧٩	٢٠٠٧
٠.٩٢	٦٩٨٤٧٣	٦٤٨٦٤٨	١١.٨	٩٣٤٨	١١٠٣٥٥	٢٠٠٨

^١ دلول، محمد إياد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٤، ص ٤٥.

^٢ محمد، محمد شوقي، تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠١، ص ١١٦.

٢٠٠٩	١٢٠.٩٢٩	١٨٦٥١	٦.٥	٥١.٢٩٩	٦٩٩٢٦٦	٠.٧٢
٢٠١٠	١٤٢.٣٩	٩٨٠.٨	١٤.٥	٦٣٢.٩٢	٦١٩.١٣	١.٠٢
المجموع	٨٣٦٣١٨	٨٩٩١.٠	٩.٣	٤١٥٠.٥٣٨	٥٩٥٠.١٢٥	٠.٦٩
٢٠١١	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر	٨٢٥٣٩٤	٢١٧٢٧٧	٣.٧٩
٢٠١٢	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر	٥٤٠.١٦٥	٦٤٣٩٢٦	٠.٨٣
٢٠١٣	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر			
٢٠١٤	٢٢٥٦٥١	٢٦٣٠.١٤	٠.٩٨			
٢٠١٥	٣٣٠.٢٦٤	٣٤٠.٧٥٨	٠.٠٩			
٢٠١٦	٥٤٠.٦٥١	١٠.٢٨١٧٣	٠.٥٢			
٢٠١٧	٧٩٧٣٨٣	١١٤٦٧١٤٧	٠.٠٦			
المجموع	١٨٩٣٩٤٩	١٨٥٢٦.٩٢	٠.١٠			

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. تم حساب العائد الاستثماري من قبل الباحثة^١.

من الجدول السابق يتّضح أنّ معدّل العائد على الاستثمار الخاصّ قد تراجع من ١٢.٩ في بداية الفترة المدروسة إلى ٥.٩ في عام ٢٠٠٦، إلّا أنّه ارتفع إلى ١٤.٥ مليونَ ليرةٍ في عام ٢٠١٠، لكنّ بالمتوسّط كان العائد السنويّ للاستثمار خلال الفترة المدروسة ٩.٣ مليونَ ليرةٍ، أي إنّ استثمارَ ليرةٍ سوريةٍ واحدةٍ لدى القطاع الخاصّ أنتج ٩.٣ ليرةً سوريةً سنويّاً، الأمر الذي يشجّع على زيادة الاستثمار، بالتّالي إعطاء المزيد من المزايا والإعفاءات التي تكفل استثمار الأموال في المشاريع، بالمقابل نجد أنّ العائد على الاستثمار العامّ ارتفع من ٠.٦٧ مليونَ ليرةٍ في عام ٢٠٠١ إلى ١.٠٢ مليونَ ليرةٍ في عام ٢٠١٠. بالمتوسّط بلغ العائد السنويّ للاستثمار العامّ خلال الفترة المدروسة ٠.٦٩ مليونَ ليرةٍ سوريةٍ، أي إنّ العائد على الاستثمار الخاصّ أعلى بكثير من العائد على الاستثمار العامّ. يمكن تفسير ذلك بأنّ القطاع العامّ يتولّى الاستثمارات التي لا تهدف إلى الربح، ومشاريع البنى التّحتيّة التي تحتاج إلى رؤوس أموالٍ كبيرةٍ ولا تعود بعائد استثماريّ كبير، في حين يسعى القطاع الخاصّ إلى توظيف رؤوس أمواله في استثماراتٍ رابحةٍ، إلّا أنّ فترة الأزمة قد أثّرت كثيراً على العائد الاستثماريّ، إذ تراجع العائد على الاستثمار الخاصّ بالمتوسّط إلى ٠.١٠. بالطبع هذا يؤثّر بشكلٍ سلبيٍّ على رغبة المستثمرين في الاستثمار.

لقد أدّت السياسة الاقتصاديّة إلى ازدياد نسبة مساهمة القطاع الخاصّ في التّكوين الرّأسماليّ خلال معظم سنوات الدّراسة، إلّا أنّ القسم الأكبر من استثماراته تركّزت في مجال المال والتّأمين وهذا النوع من الاستثمار لا يولد إنتاجاً مادّيّاً، لاسيّما عندما تكون هذه الاستثمارات تعمل في مجال السّمسرة والمضاربة، وقد استطاع القطاع الخاصّ أن يتفوّق على القطاع العامّ في نسبة مساهمته في النّاتج المحلّي الإجماليّ. كما أنّ الزّيادة في نسب الاستثمارات الخاصّة لم تترافق بزيادة حصّة الفرد من النّاتج المحلّي الإجماليّ، لكنّ العائد الاستثماريّ النّاتج عن الاستثمار الخاصّ كان أعلى بكثيرٍ من العائد الاستثماريّ النّاتج عن الاستثمارات العامّة، الأمر الذي يستدعيّ إفساح المجال بشكلٍ أوسعٍ أمام القطاع الخاصّ.

^١ ملاحظة: لم نتّمكن من حساب العائد الاستثماري بشكل كامل خلال فترة الأزمة للقطاعين لعدم توفر البيانات المطلوبة لكل منهما.

أما فيما يتعلق بفترة الأزمة السوريّة فإنّه وعلى الرّغم من السّعي الحثيث الذي قامت به الحكومة لتطوير مناخ الاستثمار، وبذل الجهود في سبيل جذب الاستثمارات إليها وذلك خلال الفترة التي سبقت الأزمة، إلّا أنّ العوامل الدّاخلية والخارجية التي أحاطت بالاقتصاد السوريّ، أدّت إلى تراجع الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة بشكلٍ كبيرٍ، وتراجع العائد الاستثماري لهذه الاستثمارات، وعملت العديد من الشركات على نقل فروعها من سورية إلى دولٍ أخرى، ويعود ذلك إلى فقدان عنصر الأمن والأمان كذلك فقدان أسواق التّصريف الدّاخلية والخارجية، وفرض عقوباتٍ اقتصاديّةٍ على سورية أثّرت على قطاع الاستثمار بشكلٍ كبيرٍ، إضافةً إلى التّخريب الكبير الذي لحق البنى التّحتيّة. كلّ ذلك أثّر بشكلٍ كبيرٍ على قطاع الاستثمار وأدّى إلى تراجعته كما أدّى إلى هروب الاستثمارات إلى الخارج.

القسم الثاني:

الاستثمارات الخاصة في سورية

الفصل الثاني:

مساهمة الاستثمارات الخاصة في الطلب على قوّة العمل في سورية.

بيّنت دراسة المساهمة الاقتصادية للاستثمارات الخاصة في سورية من حيث دورها في خلق فرص العمل والتخفيف من البطالة، والمساهمة في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) أن لهذه الاستثمارات دوراً اقتصادياً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه، وأنه لا يمكن أن يقوم الاقتصاد السوري على الاستثمارات العامة لوحدها. انطلاقاً من ذلك، فإنّ أول ما يخطر في ذهن أي فردٍ مهتمّ سواء أكان باحثاً أكاديمياً أو مسؤولاً اقتصادياً حكومياً السؤال التالي "كيف يمكن تحفيز الاستثمار الخاص في سورية؟ بمعنى آخر ما العوامل والمتغيرات التي يمكن التخطيط لها ووضع برامج وسياسات حكومية من أجل رفع مستوى الاستثمار الخاص في سورية". فعلياً، هذا السؤال كان حاضراً في هذا البحث منذ بداياته وللإجابة عليه تم تخصيص هذا الفصل من الدراسة.

المبحث الأول: السّكان والقوّة العاملة في سورية

١-٢-١ التّركيب السّكانيّ في سورية:

يشمل السّكان الأفراد من جميع الأعمار المنتمين إلى دولةٍ معيّنة، والمقيمين في إقليمٍ معيّن والذين يطلق عليهم القاعدة السّكانية، ويتحدّد معدّل الزّيادة السّكانية بالفرق بين معدّل المواليد والوفيات السنويّة، مضافاً إليه الهجرة الصّافية (أي الفرق بين المهاجرين إلى الخارج والوافدين إلى الدّاخل).

أمّا التّركيب السّكانيّ فيقصد به التّعمّق في دراسة خصائص المجموعات السّكانية التي يتألّف منها سكان المجتمع لأنّ كلّ فردٍ يدخل المجموعة السّكانية مرّةً ويبقى فيها مدّة من الزّمن ثمّ ينتقل منها إلى مجموعةٍ سكانيةٍ أخرى وهكذا يتغيّر التّركيب السّكانيّ بمرور الزّمن تحت أثر التّجديد فيما إذا نسب ذلك إلى لحظةٍ زمنيةٍ معيّنة.

احتاجت سورية إلى آلاف السّنين ليصبح عدد سكّانها مليونَ نسمةٍ، وقد تحقّق ذلك بالفعل في الرّبع الأخير من القرن الثّاسع عشر، إلّا أنّه خلال القرن العشرين وحده زاد عدد سكّانها أكثر من ١٧ مليون نسمةٍ، أي إنّها كانت تزداد وسطياً خلال المئة سنة المنصرمة بمعدّل مليون نسمةٍ كلّ ٦ سنواتٍ فقط. إلّا أنّ هذه الزّيادة في عدد السّكان تصاعدت وقاربت سورية أن تكتسب مليونَ نسمةٍ كلّ عامين فقط^١ وذلك حتّى نهاية العشريّة الأولى من القرن الحادي والعشرين، ومع بداية العشريّة الثّانية اندلعت الحرب على سورية والتي أثّرت بشكلٍ مختلفٍ جدّاً سواء في حجم السّكان أو تركيبيهم.

بالأرقام وبدقّة أكثر، شهد القرن العشرون زيادةً كبيرةً في حجم السّكان في سورية، إذ ارتفع هذا الحجم من حوالي ١.٤٦٩ مليون نسمةٍ في تعداد عام ١٩٥٥ إلى ٦.٣ مليون نسمةٍ وفق تقديرات منتصف عام ١٩٧٠، ليصل إلى ٢٠.٦ مليون نسمةٍ في عام ٢٠١٠، أي بزيادةٍ مقدارها أكثر من ثلاثة أضعافٍ خلال أربعين عاماً. بالطبع فإنّ ذلك يعكس وتيرةً متسارعةً ومتصاعدةً في الحجم السنويّ للزيادة السّكانية المقدّرة حالياً بأكثر من نصف مليون نسمةٍ سنوياً وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء وكذلك بيانات السّجل المدنيّ حول السّكان السّوريين. يعود ارتفاع معدّل النّمّو السّكانيّ بالدرجة الأولى إلى عاملين هما (أ) استمرار ارتفاع معدّل المواليد، الذي يعدّ من المعدّلات المرتفعة عالمياً والذي يقدر حالياً بـ ٢٦.٧ بالألف حسب النّتائج الأولى للمسح الصّحيّ الأسريّ لعام ٢٠٠٩، (ب) النّجاحات المستمرة في تخفيض معدّلات الوفيات والتي بلغت: وفيات الرّضع ١٧.٩ بالألف، ومعدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخمس سنوات ٢٣ بالألف، ومعدّل الوفيات الخام ٤.٧ بالألف حسب بيانات المسح الصّحيّ الأسريّ لعام ٢٠٠٩.

لابدّ من الإشارة إلى ملاحظةٍ مهمّةٍ جدّاً وهي: إنّهُ على الرّغم من عدم ثبات معدّل النّمّو السّكانيّ خلال تلك الفترة، إلّا أنّه بدأ بالانخفاض منذ بداية الثمانينيّات من القرن الماضي، حيث انخفض من ٣٣ بالألف خلال

^١ الهيئة السورية لشؤون الأسرة، تقرير حالة السكان في سورية لعام ٢٠٠٨، ص ٣١.

^٢ القش، محمد أكرم، المسألة السكانية في سورية - من التحدي إلى المشكلة وضرورة الشروع بسياسة سكانية- بحث مقدّم في المعهد العالي للدراسات السكانية، ٢٠١٢، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمعهد.

الفترة (١٩٨١-١٩٩٤) إلى ٢٧ بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وإلى ٢٤.٥ بالألف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، إلا أنَّ الزيادة المطلقة لحجم السَّكَّان في فترة تراجع معدَّل النَّمُو السَّكَّاني كانت أعلى بشكلٍ واضحٍ ممَّا هي عليه في فترة النَّمُو السَّكَّاني السَّريع، ففي فترة ذروة النَّمُو السَّكَّاني السَّريع في سورية (١٩٧٠-١٩٨١) لم يتجاوز حجم الزيادة السَّكَّانيَّة السنويَّة المطلقة ٢٤٩ ألف نسمةٍ أي أقلَّ من نصف حجم الزيادة السنويَّة المطلقة^١.

أ- **التركيب العمري:** يُصنَّف الأفراد حسب أعمارهم إلى فئاتٍ ومجموعاتٍ قد تكون أحاديَّة أو كلَّ خمس سنواتٍ أو كلَّ عشر سنواتٍ، وتتبع أهميَّة هذا التَّصنيف لما له من صلاتٍ وثيقةٍ مع الخواصِّ الديمغرافيَّة، فآثاره واضحة في معرفة معدَّلات المواليد والوفيات واتِّجاهات الخصوبة، وأثرها على الزيادة الطَّبيعيَّة، بالتَّالي معرفة أعداد الدَّاخِلين إلى المدارس سنويًّا وكذلك معرفة الأَفْواج التي سوف تدخل أو تخرج من قوة العمل مستقبلاً ممَّا يساعد على تخطيط الموارد البشريَّة.

يقسم السَّكَّان إلى ثلاث فئات حسب العمر^٢:

- الفئة العمريَّة الأولى: ما دون ١٥ سنة (٠ - ١٤) سنة، وتقع خارج القوَّة البشريَّة.
 - الفئة العمريَّة الثَّانية: ١٥ إلى ٦٥ سنة، تمثِّل القوَّة البشريَّة التي تتكوَّن من القوَّة العاملة (مشتغلين- متعطِّلين)، وخارج قوَّة العمل (طُلاب- ربَّات منزل- مكتفين- غير قادر على العمل... الخ).
 - الفئة العمريَّة الثَّالثة: أكثر من ٦٥ سنة: التي تمثِّل كبار السِّن وتقع خارج القوَّة البشريَّة.
- وللتعرِّف على التَّغيُّر الحاصل في التَّوزُّع النَّسبيِّ للسَّكَّان في سورية حسب الفئات العمريَّة نستخدم الجدول التَّالي.

الجدول (٢٠): التَّوزُّع النَّسبيِّ للسَّكَّان في سورية حسب الفئات العمريَّة:

الفئة	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٧
١٤-٠	٤٠.٤	٣٩.٥	٣٧.١	٣٣.٢
٦٥-١٥	٥٦.٥	٥٧.٢	٥٦.١	٦١.٥
أكبر من ٦٥	٣.١	٣.٣	٤.١	٥.٣

المصدر: المجموعات الإحصائية. http://cbssyr.sy/Demographic/Demographic_2017_2018.pdf

يُظهر الجدول أعلاه حصول تغيُّر بنيويٍّ في التَّركيب العمريِّ للسَّكَّان وبالرَّغم من أنَّ هذا التَّغيُّر بسيطٌ إلَّا أنَّ له مدلولاتٍ ونتائجٍ مهمَّةً بالنَّسبة لسوق العمل، حيث نلاحظ تراجع الوزن النَّسبيِّ لفئة من هم دون سنَّ العمل (أقلَّ من ١٥ سنة) من ٤٠.٤% إلى ٣٣.٢% وذلك مقابل ارتفاع الوزن النَّسبيِّ لفئة المسنَّين (أكبر من ٦٥ سنة) من ٣.١% إلى ٥.٣%. أمَّا نسبة فئة القوَّة البشريَّة (١٥-٦٥) فقد ازدادت إلى ٦١.٥%.

^١ القش، محمد أكرم، المسألة السكانية في سورية - من التحدي إلى المشكلة وضرورة الشروع بسياسة سكانية- بحث مقدم في المعهد العالي للدراسات السكانية، ٢٠١٢، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمعهد. www.hidsr.edu.sy/

^٢ عامر، إحسان، أثر قانون تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠١٢، ص ٩.

إذا علمنا أنّ احتياجات الأفراد في الفئتين العمريتين الأولى والثالثة مختلفة وأنّ طبيعة الأعمال التي يمكن أن يقوم بها صغار السنّ مختلفة تماماً عن تلك التي يمكن أن يعمل بها المسنون بالإضافة لعوامل واحتياجاتٍ أخرى صحيّة وترفيهيةٍ وغيرها نستنتج أنّ التغيرات التي يبيّنها الجدول أعلاه ستترك أثراً اقتصاديّة واضحةً وبشكلٍ خاصّ في سوق العمل.

٢-١-٢ القوة العاملة في سورية:

تمثّل القوّة البشريّة جميع الأفراد القادرين على العمل من السكّان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاقتصاديّ، وتتراوح أعمارهم بين حدٍّ أعلى وأدنى للعمل، يختلف هذا الحدّ من دولةٍ لأخرى تبعاً لما تقرّره قوانينها من عمر القدرة على العمل، فبعض الدّول الزراعيّة تسمح باستخدام صغار السنّ، بينما نجد التشريعات العماليّة وقوانين التّعليم الإلزاميّ في العديد من الدّول لا تسمح للفرد بدخول سوق العمل إلّا عندما يبلغ سنّاً معيّنة.

تشمل القوّة البشريّة في سورية جميع السكّان الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥، ٦٥) سنةً، يستبعد منهم الأفراد الذين لا يملكون القدرة على العمل، كالعاجزين عجزاً دائماً والمرضى مرضاً مزمنياً، إضافةً إلى النّزلاء الدّائمين للمستشفيات ونزلاء السّجون، أي الأشخاص غير القادرين على أداء أيّ عملٍ ذي قيمةٍ اقتصاديّة^١.

وتتركّب القوّة البشريّة من مجموعتين:

- ١- قوّة العمل: تشمل جميع الأفراد الذين هم ضمن القوّة البشريّة والذين لهم مهنةٌ أو عملٌ سواء كانوا يعملون أو متعطّلين لسببٍ أو لآخر ويبحثون عنه، أي السكّان النّشيطون اقتصاديّاً. تشمل هذه المجموعة بالتّفصيل أرباب العمل والموظّفين والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاصّ والعمال بأجرٍ كذلك الأفراد الذين يعملون بدون أجرٍ في المؤسّسات الاقتصاديّة المنزليّة ويضاف إليهم العاطلون عن العمل الذين يبحثون عن عملٍ بأجرٍ نقديٍّ أو عينيٍّ. تُقسم قوّة العمل إلى مجموعتين فرعيّتين هما:
- فئة المشتغلين: المشتغل هو ذلك الفرد ذكراً كان أو أنثى الذي زاول عملاً ذا قيمةٍ اقتصاديّةٍ خلال فترة الإِسناد الزّمنيّ لمُدّة لا تقلّ عن ساعةٍ خلال تلك الفترة، أو إذا كان مرتبطاً بمثل هذا العمل، لكنّه لم يزاوله بسبب طارئٍ مؤقتٍ كالمرض أو الإجازة أو سوء الأحوال الجويّة وغير ذلك. ويعدّ الفرد مشتغلاً إذا كان صاحب عملٍ أو يعمل لحسابه، ولو لم يمارس عملاً خلال فترة الإِسناد الزّمنيّ.
- فئة المتعطّلين: المتعطّل هو ذلك الفرد ذكراً كان أو أنثى القادر على العمل والرّاغب فيه والباحث عنه ولم يجده خلال فترة الإِسناد الزّمنيّ، شريطة أن يكون ضمن حدود سنّ المقدرة على العمل، ويعدّ متعطّلاً أيضاً إذا كان متعاقداً على عمل تبدأ ممارسته له بتاريخٍ لاحقٍ لفترة الإِسناد الزّمنيّ^٢.

^١ صقر، أديب علي، البطالة في سورية... الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص ٣٠.

^٢ صقر، أديب علي، المرجع السابق، ص ٣١.

٢- خارج قوّة العمل: تشمل جميع الأفراد الذين هم ضمن القوّة البشريّة ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وتضمّ هذه المجموعة ربّات المنزل والطلّبة والمتقاعدين والمكتفين الذين يعيشون من إعانات أو استثماراتهم العقاريّة ونزلاء المستشفيات وغيرها من المؤسّسات المماثلة^١.

يتابع البحث فيما يلي استقصاء التّغيّرات الحاصلة في حجم قوّة العمل السوريّة بالاعتماد على بيانات الجدول التّالي.

الجدول (٢١): حجم قوّة العمل في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٧ (الوحدة: ألف).

الحجم	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧
ذكور	٤٢٣٨	٤٣١٨	٤٦٩٦	٣٢٤٠	٣٢٦١
إناث	١٠٣٨	٧٨٨	٨٣٤	١٨١٧	١٠٩١
المجموع	٥٢٧٦	٥١٠٦	٥٥٣٠	٥٠٥٧	٤٣٥٣
معدّل النّموّ	٠	٣.٣%	٧.٦%	٩.٣%	١٦.٠%

المصدر المجموعات الإحصائيّة لعام ٢٠١١، ٢٠١٦، ٢٠١٨.

من خلال الجدول السّابق نلاحظ ازدياد حجم قوّة العمل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، الأمر الذي يتطلّب السّعي من قبل الحكومة وباقي القطاعات الاقتصادية لخلق فرص عمل جديدة، لاستيعاب القوى الوافدة إلى سوق العمل. كما نلاحظ أيضاً أنّ حجم قوّة العمل من الذّكور أكثر بكثير من حجم قوّة العمل من الإناث، إلا أنّ معدّل نموّ قوّة العمل قد تراجع كثيراً في فترة الأزمة.

في عام ٢٠٠٠ بلغ عدد السّكّان في سورية ١٣.٣ مليون نسمة، ارتفع إلى ١٧.٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٤، ليصل إلى ٢٠.٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، أي إنّ عدد السّكّان قد ازداد خلال هذه الفترة ٧.٣ مليون نسمة. كما ازداد معدّل النّموّ السّكانيّ من ٢.١% في عام ٢٠٠٤ إلى ٢.٤% في عام ٢٠١٠ الأمر الذي قابله زيادة في حجم قوّة العمل كذلك الأمر بالنسبة لمعدّل النّموّ السنويّ لقوّة العمل^٢.

^١ ناصر، إياد محمود، أثر الزيادة السكانية والتوزيع السكاني على مستوى معيشة الأسرة السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ٧٣.

^٢ المجموعات للأعوام المذكورة.

المبحث الثاني: تركيب قوّة العمل في القطاعين العام والخاصّ في سورية

وجدنا في المبحث الأوّل من هذا الفصل أنّ قوّة العمل تشمل جميع الأفراد الذين هم ضمن القوّة البشريّة والذين لهم مهنة أو عملٌ سواء كانوا يعملون أو متعطّلين لسببٍ أو لآخر ويبحثون عنه، أي السكّان النشيطون اقتصاديّاً، ويشمل أرباب العمل والموظّفين والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاصّ والعمّال بأجرٍ كذلك الأفراد الذين يعملون بدون أجرٍ في المؤسسات الاقتصادية المنزليّة، ويضاف إليهم العاطلون عن العمل الذين يبحثون عن عملٍ بأجرٍ نقديٍّ أو عينيٍّ. وللتعمّق في معرفة خصائص قوّة العمل في سورية سيقوم البحث بدراسة البنية التّركيبية لقوّة العمل في القطاعين العام والخاصّ من حيث الجنس، والتّعليم والأنشطة الاقتصادية:

٢-٢-١ تركيب قوّة العمل بحسب الجنس:

أولاً: التّركيبة في القطاعين العام والخاصّ.

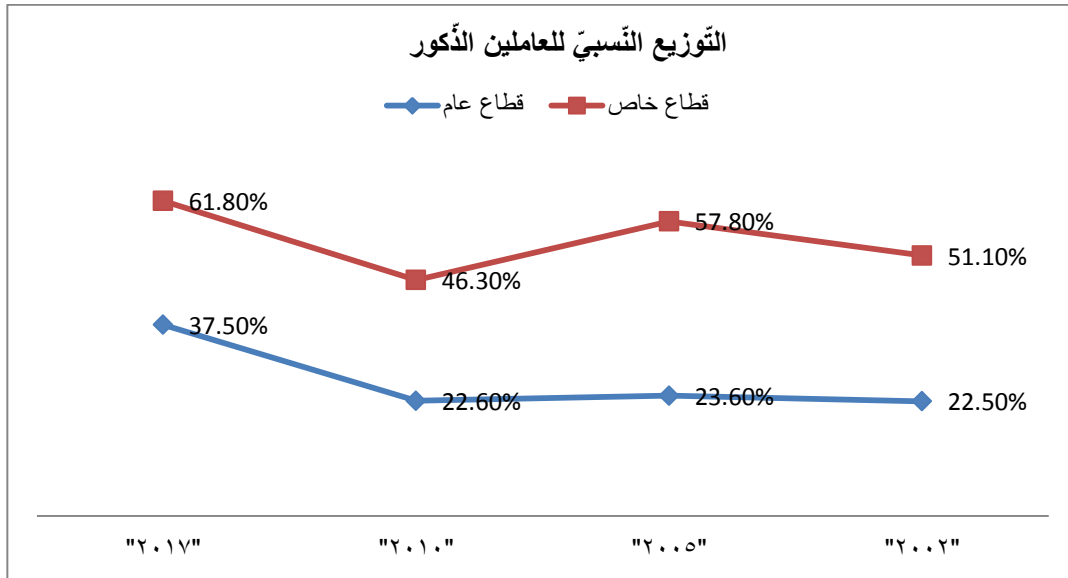
يعدّ تركيب قوّة العمل حسب الجنس أحد المؤشّرات المهمّة لتطور المجتمع، لاسيّما من حيث مشاركة المرأة في العمل، فبالرّغم من أنّ مشاركة المرأة في عمل الحقل والمجتمع الرّيفيّ هو أمر طبيعيّ، حيث يتعاون الجميع في العمل، إلا أنّه أصبح أكثر صعوبةً مع تطوّر المجتمعات، ممّا يتطلّب ضرورة اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة، ومع تقدّم المجتمعات وانتشار التّقنيّة الحديثة على مدى واسعٍ لم تعد القدرات الجسميّة الكبيرة هي العامل الحاسم في الإنتاج، ممّا أدّى لانتساع مشاركة المرأة في مختلف مجالات العمل^١. ولمعرفة مستوى مشاركة كلّ من الذّكور والإناث في العمل لدى القطاعين العام والخاصّ لابدّ من مراجعة المجموعات الإحصائيّة في سورية^٢.

في عام ٢٠٠٢ بلغت نسبة الذّكور المشتغلين لدى القطاع العام ٢٢.٥% من إجماليّ المشتغلين في كافّة القطاعات، مقابل ٣١.٨% من الإناث. في عام ٢٠٠٥ ارتفعت نسبة العاملات إلى ٤٨.٦% ونسبة العاملين إلى ٢٣.٦%. أمّا في عام ٢٠١٠ فقد تراجعت نسبة الذّكور إلى ٢٢.٦%، في حين ارتفعت نسبة الإناث المشتغلات في القطاع العام إلى ٥٦.٢%.

بما أنّ هذه الدّراسة تُركّز أساساً على القطاع الخاصّ سيتمّ مقارنة التّوزيع النّسبيّ للعاملين من كلا الجنسين لدى كلا القطاعين، وذلك باستخدام الشّكلين البيانيين التّاليين.

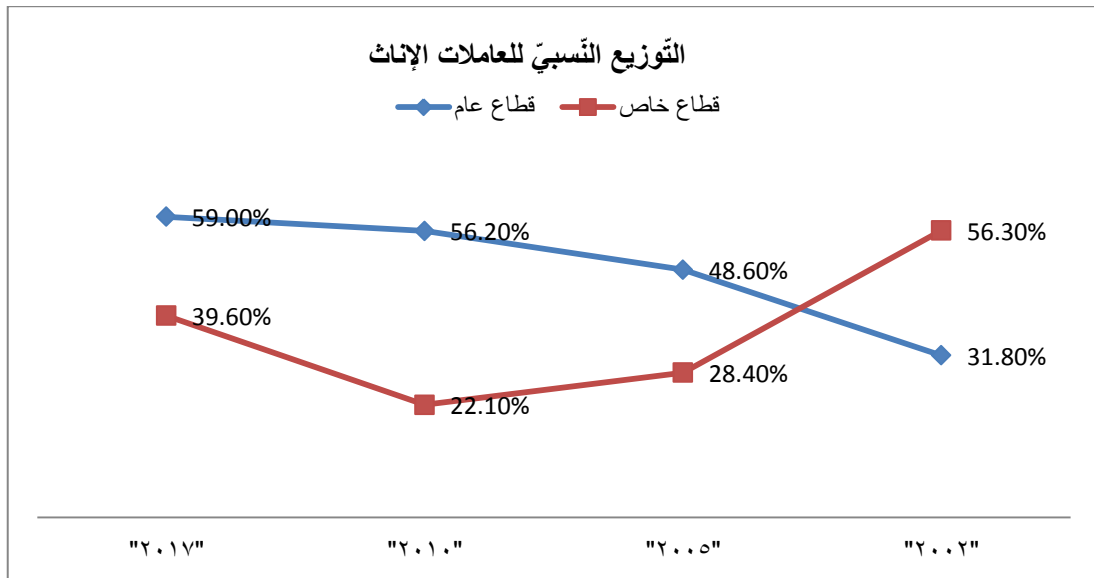
^١ أبو الشامات، محمد أنس، ص ٨٣.

^٢ إن الاختلاف في الأسس التي اعتمدتها المجموعات الإحصائية جعلتنا نقتصر على السنوات المذكورة في هذا المبحث



الشكل رقم (٥) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ميل العاملين الذكور إلى العمل لدى القطاع الخاص مقارنةً مع القطاع العام. يمكن تفسير ذلك إلى أنّ بعض إجراءات التوظيف في القطاع العام مثل تخلي الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين من الكثير من المعاهد والجامعات، الأمر الذي يدفع هؤلاء للتوجه إلى القطاع الخاص. كما يمكن أن يُعزى ذلك إلى فارق مستوى الأجر لدى كلّ من القطاعين، إذ إنّ الأجور لدى القطاع الخاص لفئة معينة من العمال أعلى منها لدى القطاع العام، مما يدفع البعض للبحث عن فرصة عمل ذات مردود أعلى لدى القطاع الخاص.



الشكل رقم (٦) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ تحوّلًا في القطاع المفضّل للعمل بالنسبة للإناث فقد كانت نسبة العاملات في القطاع الخاص أعلى في بداية فترة الدراسة، ثمّ تراجعَت في باقي سنوات الدراسة وبشكل متسارع بدءاً من عام ٢٠٠٤. يمكن أن يكون السبب في هذا التحوّل أنّ معظم الإناث يفضّلن العمل لدى

القطاع العام كونه يقدّم تسهيلاتٍ أكثر للمرأة العاملة، مثل إعفاء المرأة العاملة من العمل الليلي باستثناء بعض المهن التي تستوجب العمل ليلاً، إضافةً إلى ذلك تسهيل عملية انتقال العاملة المتزوجة من محافظةٍ إلى أخرى أو من وزارةٍ إلى أخرى تبعاً إلى مكان عمل الزوج، أو مكان إقامته، كما أنّ طبيعة العمل في القطاع العام أسهل منه في القطاع الخاصّ بالنسبة للمرأة العاملة، وهو بالمحصلة أكثر استقراراً من العمل في القطاع الخاصّ، لكن نتيجةً للحرب على سورية وعدم قدرة الحكومة على تأمين فرص عملٍ كان لابدّ من اللجوء إلى القطاع الخاصّ لتأمين فرصة عملٍ، ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة العاملات لدى القطاع الخاصّ.

ثانياً: أثر الاستثمارات الخاصة في تركيب قوّة العمل في القطاع الخاصّ (حسب الجنس).

لمعرفة أثر الاستثمارات الخاصة على البنية التركيبية للعاملين لدى القطاع الخاصّ حسب الجنس، سنقوم بمقارنة تغيّر نسبة استثمارات القطاع الخاصّ من إجماليّ الاستثمارات مع نسب العاملين لديه من الذكور والإناث، لمعرفة فيما إذا كانت هذه النسب ستتغيّر مع تغيّر نسبة الاستثمارات الخاصة.

وفيما يلي جدولٌ يوضح نسبة الاستثمارات الخاصة، ونسب العاملين لدى هذا القطاع من الذكور والإناث:

الجدول (٢٢): حصّة القطاع الخاصّ من العاملين الذكور والإناث:

العالم	ذكور %	إناث %	نسبة القطاع الخاصّ من الاستثمار
٢٠٠٢	٥١.١	٥٦.٣	٣٨
٢٠٠٥	٥٧.٨	٢٨.٤	٤٩
٢٠١٠	٤٦.٣	٢٢.١	٥٧
٢٠١٧	٦١.٨	٣٩.٦	٣٩

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّه على الرغم من زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاصّ، إلا أنّ ذلك لم يترافق بزيادةٍ في نسبة العاملين لديه من كلا الجنسين، بل على العكس من ذلك ففي بداية الفترة المدروسة ساهم القطاع الخاصّ بـ ٣٨% من إجماليّ الاستثمارات، استطاع من خلالها أن يجتذب ٥١.١% من إجماليّ الذكور العاملين في مختلف القطاعات مقابل ٥٦.٣% من إجماليّ الإناث العاملات في مختلف القطاعات. أمّا في عام ٢٠١٠ ازدادت نسبة استثمارات القطاع الخاصّ من ٣٨% عام ٢٠٠٢ إلى ٥٧%، إلا أنّ نسبة العاملين الذكور قد تراجعت خلال ذات الفترة من ٥١.١% إلى ٤٦.٣%، وبحوالي خمس نقاطٍ مقابل تراجع نسبة العاملات بأكثر من ٢٤ نقطة من ٥٦.٣% إلى ٢٢.١%. وإذا كانت زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاصّ لم تترافق بزيادةٍ في نسب العاملين، فإنّ التراجع في نسب الإناث أكثر بأربع مرّات من نسب الذكور، ترافق ذلك بزيادة نسب العاملين من كلا الجنسين لدى القطاع العامّ، لكن في عام ٢٠١٧ انخفضت حصّة القطاع الخاصّ من الاستثمار، في حين ازدادت نسب العاملين من كلا الجنسين في هذا القطاع، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع العامّ على توفير فرص عمل جديدة.

٢-٢-٢ التركيب التعليمي لقوة العمل:

يعدّ التركيب التعليمي للسكان والقوة العاملة على السواء مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً مهماً لدى البلدان كافة، فهو يصف الجانب النوعي لأفراد السكان والقوى العاملة في المجتمع من جهة، ويسهم في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من جهة أخرى، وانسجاماً مع هذه الأهمية لموضوع التعليم، فقد بذلت حكومات البلدان النامية جهوداً متواصلة في سبيل تطوير قطاع التعليم لديها، وخفض نسبة الأمية لدى سكانها، والتي مازالت مرتفعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة في هذا المجال^١.

وبما أنّ التعلّم أصبح ضرورة من ضرورات الحياة، فقد أضحت فرصة العامل الذي لا يتقن مهارات استخدام الحاسوب ولغة أجنبية إضافية ضئيلة ضمن الفرص المطلوبة للعمل بغضّ النظر عن مستواه التعليمي، وإذا لم يسرع أولئك الذين لا يتقنون المهارات لإدراك النقص لديهم سيجدون أنفسهم بعيدين عن العمل إذ ستصبح من البديهيّات كتعلّم القراءة والكتابة.

تفيد دراسة التركيب التعليمي للقوى العاملة في سورية في معرفة إمكانات هذه القوة في استخدام التّقنيّة الحديثة واستيعابها بل وإنتاجها، ومع أنّ الإنترنت دخل سورية بعد خمس سنواتٍ من انتشارها عالمياً، فقد أصبحت مزاوله الأعمال التي تتطلب تواجداً مع السوق العالمية غير ممكنة بدون الخبرة في استخدامها، حيث يشكّل انتشارها معياراً لمدى استخدام التّقنيّة الحديثة في أيّ دولة^٢.

ونظراً لأهمية قطاع التعليم بتنمية الموارد البشرية، فقد عملت وزارتا التربية والتعليم العالي اللتين تشرفان على هذا القطاع بنشر شبكة الخدمات التعليميّة في المناطق الحضرية والريفية، بهدف تحسين نوعية التعليم والارتقاء بالمستوى التعليمي للسكان وتوفير الأطر العلميّة في مختلف الاختصاصات لرشد مشروعات التنمية باحتياجاتها من القوى العاملة المؤهلة والمدربة.

تقسم المراحل التعليميّة في سورية على النحو التالي^٣:

أ- مرحلة رياض الأطفال.

ب- مرحلة التعليم الأساسي: بلغ عدد المدارس في هذه المرحلة ١٦٨٥٣ مدرسة منها ٣٥٠ مدرسة خاصّة

لعام ٢٠١٠، انخفضت أعداد المدارس في هذه المرحلة في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٨٧ مدرسة^٤.

ت- مرحلة التعليم الثانوي العام والمهني: بلغ عدد المدارس في مرحلة التعليم الثانوي العام ١٧٦٢ مدرسة

منها ١٠٨ مدارس خاصّة، مقابل ٧٩٠ مدرسة مهنيّة منها ١٦٥ مدرسة صناعيّة، ٣٠٩ مدارس

نسويّة، ٤٧ مدرسة زراعيّة وبيطريّة، ١٢٦ مدرسة شرعيّة. انخفضت أعداد المدارس الثانويّة إلى

١٧٢٥ ثانويّة في عام ٢٠١٦، منها ١٢٩ مدرسة خاصّة.

^١ الزهري، أحمد سلامة، السكان والتنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص ٤٧.

^٢ أبو الشامات، محمد أنس، العولمة والقوى العاملة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٢، ص ٩١.

^٣ البشير، أمين بشير، أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص ١٢.

^٤ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٧.

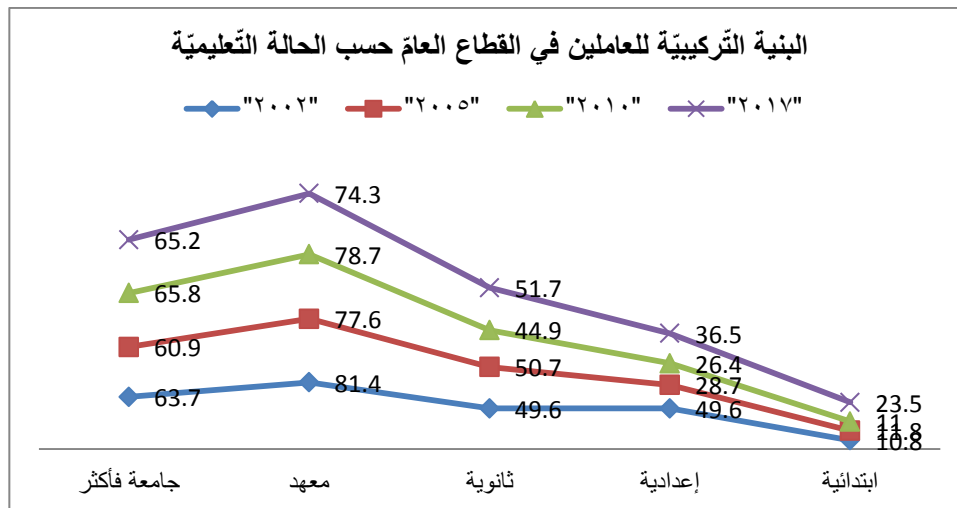
ث- التّعليم الجامعيّ: بلغ عدد الجامعات في سورية ٢٨ جامعةً لغاية عام ٢٠١٦ منها ٨ جامعاتٍ حكوميّةٍ هي دمشق، حلب، تشرين، البعث، الفرات، حماه، طرطوس، والافتراضية، مقابل ٢٣ جامعةً خاصّةً أحدثت بدءاً من عام ٢٠٠٣.^١ إضافةً إلى المعاهد العليا وهي: المعهد العالي لإدارة الأعمال، المعهد الوطني للإدارة العامة، المعهد العالي للدراسات السّكّانية، المعهد العالي لإدارة المياه، والمعهد العالي للتّنمية الإداريّة.

ولمعرفة التّركيب التّعليميّ للعاملين في القطاعين العامّ والخاصّ سيعتمد البحث على نشرات قوّة العمل التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية:

أولاً القطاع العامّ:

في عام ٢٠٠٢ بلغ معدّل المشتغلين لدى القطاع العامّ ابتدائيّةً فما دون ١٠.٨% من مجمل العاملين في كافّة القطاعات الحاصلين على الابتدائيّة فما دون، مقابل ٤٩.٦% من حملة الشّهادة الإعداديّة، والنسبة ذاتها من حملة الشّهادة الثّانويّة أي ٤٩.٦%، في حين بلغت نسبة العاملين لدى هذا القطاع من حملة شهادة المعهد المتوسّط ٨١.٤%، مقابل ٦٣.٧% من حملة الشّهادة الجامعيّة فأكثر. في عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة حملة الابتدائيّة إلى ١١%، في حين تراجعَت نسبة الحاصلين على الشّهادة الإعداديّة إلى ٢٦.٤%، الأمر ذاته بالنّسبة للعاملين الحاصلين على الشّهادة الثّانويّة الذين تراجعَت نسبتهم إلى ٤٤.٩% من إجماليّ العاملين الحاصلين على الشّهادة الثّانويّة، كذلك الأمر بالنّسبة للعاملين الحاصلين على شهادة المعهد المتوسّط الذين بلغت نسبتهم ٧٨.٧%، في حين ارتفعت نسبة العاملين الحاصلين على الشّهادة الجامعيّة إلى ٦٥.٨%.

فيما يلي شكلٌ بيانيّ يوضح البنية التّركيبية لقوّة العمل في القطاع العامّ حسب مستوى التّعليم:



الشّكل (٧) المصدر: المجموعات الإحصائيّة

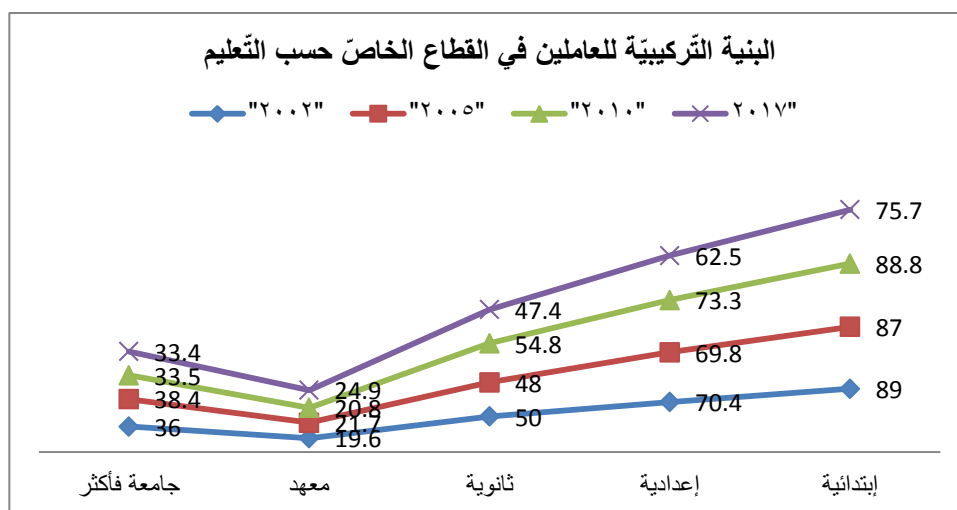
من خلال الشّكل السّابق نلاحظ أنّ القطاع العامّ يستقطب العمّال من ذوي الكفاءات العلميّة وبشكلٍ خاصّ حملة شهادة المعاهد المتوسّطة، وقد يعود السّبب في ذلك إلى رغبة الفئة المتعلّمة العمل لدى القطاع العامّ

^١ المجموعة الإحصائيّة لعام ٢٠١٧.

على اعتبار أنّ هذا القطاع لديه مزايا تفوق المزايا التي يقدّمها القطاع الخاصّ أو باقي القطاعات، مثل التّأمينات وساعات العمل والإجازات، إضافةً إلى الكثير من المزايا التي قد يتهرّب القطاع الخاصّ منها. لكن في عام ٢٠١٧ تغيّرت الحال، وانخفضت نسب العاملين لدى القطاع العامّ من حملة الشّهادة الجامعيّة والمعاهد المتوسطة، وذلك بسبب الأوضاع التي تمرّ بها البلاد وعدم قدرة الحكومة على تأمين فرص عملٍ للوافدين إلى سوق العمل.

ثانياً القطاع الخاصّ:

وجدنا في الفقرة السّابقة أنّ القطاع العامّ يميل أكثر إلى استقطاب الفئة المتعلّمة من حملة الشّهادات الجامعيّة والمعاهد المتوسطة. ولمعرفة الفئات التي يستقطبها القطاع الخاصّ، فإنّنا نورد الشّكل البيانيّ التّالي الذي يوضح البنية التّركيبية للعاملين في القطاع الخاصّ حسب مستوى التّعليم:



الشّكل (٨) المصدر: المجموعات الإحصائيّة.

من خلال الشّكل السّابق نلاحظ أنّ القطاع الخاصّ يجذب العمّال الذين يفتقدون للكفاءات العلميّة، ويعزى ذلك إلى أنّ معظم استثمارات القطاع الخاصّ هي استثماراتٌ خدميّةٌ تسعى إلى الرّبح، وهي في معظمها استثماراتٌ لا تحتاج إلى كفاءات علميّة. كما أنّ معظم أصحاب الشّهادات العلميّة يميلون للعمل لدى الحكومة. على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثّابت من ٣٨% في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٧ في عام ٢٠١٠، إلا أنّ ذلك لم يؤثّر على تركيبة العاملين لديه حسب المستوى التّعليميّ فقد ظل يعتمد على المستويات التّعليميّة المتدنيّة، في حين انخفضت نسبة العاملين من حملة الشّهادة الجامعيّة من ٣٦% عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣.٤% عام ٢٠١٧، أي إنّ زيادة استثمارات القطاع الخاصّ لم تستطع أن تزيد من عدد الفرص المؤمّنة للفئة المتعلّمة من المجتمع. تأثّرت البنية التّركيبية للعاملين في القطاع الخاصّ بشكلٍ كبير خلال سنوات الأزمة إذ تراجعت نسب العاملين لدى القطاع الخاصّ في كافّة المستويات التّعليميّة بسبب توقف الاستثمار وإحجام معظم المستثمرين عن الاستثمار.

ثالثاً: أثر الاستثمارات الخاصة في التركيب التعليمي للعاملين في القطاع الخاص.

لمعرفة أثر الاستثمارات الخاصة في البنية التركيبية للعاملين لدى القطاع الخاص، فإننا سنقوم بمقارنة نسبة نمو الاستثمارات الخاصة مع نسبة العاملين لدى القطاع الخاص من كافة الفئات التعليمية، وفيما يلي ندرج جدولاً يوضح التوزيع النسبي للعاملين لدى القطاع الخاص حسب مستوى التعليم، إضافة إلى معدل نمو الاستثمارات الخاصة.

الجدول (٢٣): التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي، ونسبة نمو الاستثمارات الخاصة.

العالم	٢٠٠٢%	٢٠٠٥%	٢٠١٠%	٢٠١٧%
ابتدائي	٨٩	٨٧	٨٨.٨	٧٥.٧
إعدادية	٧٠.٤	٦٩.٨	٧٣.٣	٦٢.٥
ثانوية	٥٠	٤٨	٥٤.٤	٤٧.٤
معهد	١٩.٦	٢١.٧	٢٠.٨	٢٤.٩
جامعة	٣٦	٣٨.٤	٣٣.٥	٣٣.٤
معدل نمو الاستثمار الخاص	٠	٣١.٥%	٢٦.٨%	٨٢.٥%-

المصدر: المجموعات الإحصائية.

يبين الجدول السابق أنّ معدل نمو الاستثمار الخاص وصل إلى ٣١.٥% خلال الفترة الأولى، وترافق ذلك بزيادة نسب العاملين في هذا القطاع من حملة شهادة المعاهد المتوسطة والإجازة الجامعية، إلا أنّ معدل نمو الاستثمارات الخاصة انخفض خلال الفترة الثانية من الدراسة، وانخفضت معه نسب العاملين من بقية المستويات التعليمية، الإجازة الجامعية والمعاهد المتوسطة، في حين ارتفعت نسب العاملين من بقية المستويات التعليمية، انخفض معدل نمو الاستثمارات الخاصة بشكل كبير خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، وترافق ذلك بانخفاض حصة القطاع الخاص من العاملين من مختلف المستويات التعليمية، إلا أنّ الارتفاع والانخفاض في معدل نمو الاستثمارات الخاصة لم يغيّر من البنية التركيبية للعاملين لدى القطاع الخاص، إذ إنّ النسبة العظمى من حملة الشهادة الابتدائية والإعدادية يعملون لدى القطاع الخاص، أي إنّ الزيادة في معدل نمو الاستثمارات الخاصة لم تستطع أن تزيد من فرص العمل للمتعلّمين.

٢-٢-٣ تركيب قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي:

يتكوّن الاقتصاد من عدّة قطاعات اقتصادية تساهم كلّ منها في بناء الاقتصاد الوطني من جهةٍ وكذلك في حلّ مشكلة توفير فرص العمل من جهة ثانية، إلا أنّ نسبة العمالة تختلف من قطاعٍ إلى آخرٍ وذلك حسب حاجة حجم هذا القطاع وحاجته إلى القوة العاملة. كما أنّ هذه النسبة تختلف في القطاع ذاته ما بين القطاع العام والقطاع الخاص. فيما يلي يدرس البحث البنية التركيبية لقوة العمل حسب النشاط الاقتصادي في كلّ من القطاعين العام والخاص.

أولاً: القطاع العام.

يعدّ القطاع العام ركيزةً أساسيةً من ركائز الاقتصاد السوريّ وبالتالي فإنّ الدّعائم الأساسيّة لهذا الاقتصاد تساهم أيضاً في دعم وتعزيز هذا القطاع، إذ تسهم هذه الأنشطة الاقتصادية في بناء كافّة القطاعات الاقتصادية. سندرس فيما يلي البنية التركيبية لقوّة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية وذلك بالاعتماد على نشرات قوّة العمل الصّادرة عن المكتب المركزيّ للإحصاء في سورية.¹

الجدول (٢٤): التّركيب الاقتصاديّ للمشتغلين في القطاع العام من مجمل العاملين في كافة القطاعات (نسب مئوية).

العام	زراعة	صناعة	بناء وتشبيد	تجارة وفنادق	نقل ومواصلات	المال والتأمين	الخدمات
٢٠٠٢	١.٩	١٧.٦	١٣	٢	١٧.٨	١٦.٣	٨٦
٢٠٠٥	٢.٨	١٥	٣.٩	١.٦	١٠.٩	١٥.٣٦	٨٢.٤
٢٠١٠	٢.١٧	١٩.٤	٤.٧	٢.٠٢	٢٠.٣	١٨.٣	٨١.٦
٢٠١٧	٢.٠٤	١٩.٣	٩.٢	١.٩	٢٢.٧	٢٤.٩	٨٤.٥

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

من خلال الجدول السّابق نلاحظ تركّز عمالة القطاع العام في مجال الخدمات، يمكن تفسير ذلك بأنّ معظم القطاعات الخدميّة هي قطاعات غير ربحيّة، وتقدّم خدماتها بشكلٍ مجانيّ أو شبه مجانيّ مثل الخدمات الطبيّة والخدمات التّعليميّة والبنى التّحتيّة... الخ، بالتّالي تقع مسؤوليّة القيام بها على عاتق القطاع العام. كما نلاحظ من الجدول السّابق تراجع نسبة العاملين في مجال البناء والتّشييد في نهاية الفترة المدروسة عمّا كانت عليه في بدايتها، لكن بالمقابل ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة، والنّقل والمواصلات، والعاملين في مجال المال والتّأمين.

ثانياً: القطاع الخاصّ.

بما أنّ القطاع الخاصّ أيضاً من الرّكائز الأساسيّة للاقتصاد السوريّ، وبما أنّ دوره في بناء الاقتصاد السوريّ يتعاظم بشكلٍ مستمرّ، بالتّالي فإنّ دور الأنشطة الاقتصادية الدّاعمة له تتعاظم أيضاً، لهذا سידرس البحث مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية في القوى العاملة لدى القطاع الخاصّ، وذلك اعتماداً على بيانات قوّة العمل الواردة في المجموعة الإحصائية، كما أنّنا سنعتمد على نفس سنوات الدّراسة لدى القطاع العامّ لنفس الأسباب الّتي ذكرناها سابقاً، وفيما يلي جدول يوضح التّركيب الاقتصاديّ للمشتغلين في القطاع الخاصّ:

¹ لايد من الإشارة هنا إلى عدم تناسق البيانات في هذه النشرات حيث تنشر بيانات العمل في بعض النشرات اعتباراً من سن عشر سنوات فما فوق، وفي نشرات أخرى يتم نشر البيانات اعتباراً من سن خمس عشرة سنة فأكثر. لذلك اخترنا سنوات الدراسة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٠.

الجدول (٢٥): التركيب الاقتصاديّ للمشتغلين في القطاع الخاصّ (نسب مئوية).

العام	زراعة	صناعة	بناء وتشيد	تجارة وفنادق	نقل ومواصلات	المال والتأمين	الخدمات
٢٠٠٢	٩٧.٨	٨٢.٧	٨٦.٩	٩٧.٧	٨١.٨	٨٣.٧	١٣.٤
٢٠٠٥	٩٦	٨٣.٧	٩٤.٧	٩٦.٦	٨٧.٤	٨٣.٧	١٧
٢٠١٠	٩٧.٨	٨٠.٤	٩٥.٢	٧٩.٦	٧٩.٣	٨٠.٩	١٧.٩
٢٠١٧	٩٧.٧	٨٠	٩٠	٩٧.٥	٧٦.٣	٧٣.٩	١٤.٣

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة^١.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ النسبة العظمى للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية يعملون لدى القطاع الخاصّ. يمكن تفسير هذا الارتفاع في نسب العاملين في القطاع الخاصّ في هذه القطاعات الاقتصادية مقارنة مع القطاع العامّ بأنّ سياسة الحكومة أفسحت المجال أمام القطاع الخاصّ بشكل أكبر للعمل في هذا المجال، حيث قدّمت له الكثير من المزايا والتسهيلات في مجال الصناعة، كما أنّ القطاع الخاصّ بطبيعة الحال يميل للعمل في مجال التجارة والفنادق والمال والتأمين وكذلك النقل والمواصلات والبناء والتشييد على اعتبار أنّ هذه المجالات تحقّق أرباحاً مجزية، الأمر الذي يجذب القطاع الخاصّ للاستثمار فيها. أمّا فيما يتعلّق بقطاع الزراعة فإنّ القسم الأكبر منه بشقيه النباتي والحيواني يعود للقطاع الخاصّ (سواء كان بشكل فرديّ أو بشكل جماعيّ). بالطبع بما أنّ القطاع الخاصّ يستثمر بشكل جيّد في هذه المجالات فإنّه يحتاج إلى قوى عاملة كافية، بالتالي كلّما ازداد نشاطه في هذه المجالات، ازداد عدد العمّال لديه. في حين نجد أنّ معظم العاملين في قطاع الخدمات يعملون لدى القطاع العامّ وذلك بسبب توجّه القطاع العامّ إلى تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، وتجهيز البنى التحتية.

^١ اقتصرّت الدراسة على بيانات ٢٠١٧ في فترة الأزمة بسبب عدم توفر البيانات لباقي السنوات.

المبحث الثالث: دور الاستثمارات الخاصة في الطلب على العمل في سورية

٢-٣-١ مشكلة البطالة في سورية.

تمثل مشكلة البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية في كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، لذلك فإن الاقتصاديين والسياسيين يحاولون دائماً البحث عن حلول عملية للسيطرة على هذه الظاهرة، نظراً للخطر الذي تشكّله على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي في البلد.

عموماً، تعد البطالة خسارة وطنية لثروة بشرية متاحة وطاقات إنتاجية يمكن تشغيلها والاستفادة منها، كما أنّها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني.

في سورية بدأت هذه الأزمة بالتعمق بشكل واضح منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين عندما تخلّت الحكومة تدريجياً عن التزامها بتشغيل كافة خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة، بسبب الركود الاقتصادي وانهيار أسعار النفط وتوقف المساعدات العربية.

تعرف البطالة بأنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي"^١، كما تُعرف أيضاً بأنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"^٢، ويراها البعض بأنها "الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة"^٣.

قام المكتب المركزي للإحصاء في سورية بإجراء عدّة مسوحات بالعيّنة بهدف جمع معلومات عن البطالة وهي:

• المسح المتعدد الأغراض عام ١٩٩٣.

• مسح سوق العمل عام ١٩٩٥ الذي استند إلى مسح عام ١٩٩٣.

• مسح سوق العمل عام ١٩٩٩.

• نتائج بحث القوى العاملة لعام ٢٠٠٢.

• دراسة خارطة العمل عام ٢٠٠٣.

إضافة إلى ذلك يقوم المكتب المركزي بإصدار مسح لقوة العمل بشكل سنوي، إلا أنّ المكتب توقّف عن نشر البيانات المتعلقة بالقوة العاملة والبطالة منذ بداية الأزمة، لذلك ستقتصر دراسة بيانات البطالة على المسوحات المنفّذة أعلاه.

بالاستناد إلى دراسة خارطة البطالة فقد بلغ معدّل البطالة ١١.٧% من قوّة العمل لعام ٢٠٠٣، أي إنّ البطالة قد ازدادت ٢.٢ نقطة عن معدّلها عام ١٩٩٩، بالمقارنة مع معدّل البطالة لعام ١٩٩٥ الذي بلغ في

^١ أحمد، عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥.

^٢ القريشي، مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٩٣.

^٣ عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة تحليلية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، ٢٠١٠، ص ٣.

ذلك الحين ٧% من قوّة العمل تكون البطالة قد ازدادت خلال السّنوات ١٩٩٥-١٩٩٩ بما يقارب ٧.٩٣%^١. على الرّغم من سعي الحكومة إلى تخفيض معدّل البطالة في سورية إلّا أنّ هذا المعدّل ظل عند مستوى ١١.٧% في عام ٢٠٠٩، إلّا أنّه انخفض قليلاً إلى ١٠.٩% في عام ٢٠١٠^٢.

ترجع هيئة التّخطيط والتّعاون الدّوليّ أسباب البطالة إلى الضّغط السّكّاني، وارتفاع حجم قوّة العمل بمعدّلاتٍ عاليةٍ. كما أنّ تراجع أداء الاقتصاد الوطنيّ وعدم قدرته على خلق فرص عملٍ بالعدد الكافي هو من أهمّ أسباب البطالة فبعد أن كان يوفّر بالمتوسّط ٢٠٠ ألف فرصة عملٍ سنوياً في الفترة الواقعة بين (١٩٩٠-١٩٩٥)، فإنّه لم يعد قادراً على تقديم سوى ١٦٠ ألف فرصة عملٍ سنوياً في الفترة الواقعة بين (١٩٩٩-٢٠٠٣)^٣. بالطبع مع هذه النّسب المرتفعة للبطالة في سورية، وفي ظلّ الظروف الاقتصادية الصّعبة التي تعاني منها، والزّيادة السّكّانية السّريعة التي تشهدها فإنّ الحكومة غير قادرةٍ على تأمين فرص عملٍ للجميع خاصّة أنّ كثافة العمالة الوافدة إلى سوق العمل في سورية تراكمياً تبلغ (٤٠٠ ألف سنوياً)^٤. لذا لا بدّ من التّعاون والتّكامل بين الحكومة والقطاع الخاصّ بهدف تأمين أكبر قدرٍ ممكنٍ من فرص العمل للقوى الوافدة إلى سوق العمل.

يدرس هذا المبحث دور الاستثمارات الخاصّة في الطّلب على قوّة العمل، وذلك من خلال متابعة فرص العمل التي تؤمّنّها الاستثمارات الخاصّة، وتكلفة هذه الفرص في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بالاعتماد على التّقارير الاقتصادية التي تنشرها هيئة الاستثمار السوريّة^٥.

٢-٣-٢ تكلفة فرصة العمل في كافّة الأنشطة الاقتصادية:

تزايدت مساهمة القطاع الخاصّ في مجمل التّكوين الرّأسماليّ، وتزايدت استثماراته في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالطبع إنّ هذه الاستثمارات تحتاج إلى قوئٍ عامليّة، إلّا أنّ خلق فرص عملٍ يحتاج إلى مبالغٍ ماليّةٍ كبيرة، الأمر الذي يجعل توفير فرص العمل أمراً صعباً. وفيما يلي حسابُ تكلفة فرصة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الجدول (٢٦): التّكاليف الاستثماريّة لكافّة المشاريع الاستثماريّة الخاصّة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وعدد فرص العمل وتكلفة فرصة العمل.

السّنوات	التّكاليف الاستثماريّة مليار ل.س	فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات	تكلفة فرصة العمل مليون ل.س
٢٠٠١	٢٥.٨	٩٢٠.٢	٢.٨

^١ مرزوق، نبيل، البطالة في سورية أسبابها ومداخل معالجتها، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١١/٥/٢٠٠٤.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٠، ص ٦.

^٣ شبكة فولتير، ارتفاع نسبة البطالة في عهد الحداثة والتطوير في سورية، ٢٩/١/٢٠٠٦، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للشبكة:

www.voltairenet.org

^٤ درغام، دريد، مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١٤/٦/٢٠١١.

^٥ يعود سبب تباين سنوات الدراسة إلى الأسلوب الذي انتهجته الهيئة في عدم نشر بيانات موحدة لكافة القطاعات. إضافة إلى أنها تنشر بيانات لقطاعات معينة دون أخرى. واستناداً إلى البيانات المتوفرة لدى الهيئة تمت دراسة الفرص المقدّمة من قبل كل قطاع على حده.

٢٠٠٥	١٦٥.٧	٢٧٠.٦٢	٦.١
٢٠١٠	٩٠.٧	٢٢١.٧١	٤.٠٩
٢٠١٤	٥١	٨١.٢٦	٦.٢

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠٠٩، ص ٤٤، تقرير هيئة الاستثمار السورية عام ٢٠١٤، ص ٤٠. تكلفة فرصة العمل محسوبة من قبل الباحثة كما يلي: تكلفة فرصة العمل = التكاليف الاستثمارية/ فرص العمل.

يبين الجدول السابق ارتفاع تكلفة فرصة العمل، حيث بلغت في عام ٢٠٠١ حوالي ٢.٨ مليون ليرة سورية، و وصلت في عام ٢٠١٤ إلى ٦.٢ مليون ليرة سورية، وقد يُفسّر هذا الارتفاع في تكاليف فرص العمل عدم قدرة القطاع الخاص المساهمة بشكل أكبر في توفير فرص عمل.

أولاً: قطاع الصناعة.

يعدّ قطاع الصناعة في سورية مرتكز عملية التنمية لما له من أهميّة في تلبية احتياجات السّكان من السلع الاستهلاكية، والإنتاجية، كما يساهم في تلبية بعض من احتياجات القطاعات الاقتصادية كلّها، ويعمل على استهلاك منتجات قطاعات أخرى كالزراعة وغيرها، ويعمل على توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من السّكان، فضلاً عن مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري^١.

خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٥ بلغ عدد العمّال في القطاع الخاصّ الصناعي ٦٨٧٧٨ عاملاً، أمّا في عام ٢٠٠٦ فقد استطاع هذا القطاع أن يؤمّن ٢١٩٨٧ فرصة عمل^٢.

بالإضافة لما تقدّم، بلغ عدد العمّال في المشاريع الصناعية المشمّلة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار ١٠٧٨٢ عاملاً لعام ٢٠٠٧، ارتفع هذا العدد إلى ١١٢٢٠ عاملاً في عام ٢٠٠٨، أمّا في عام ٢٠٠٩ فقد تمكّن هذا القطاع من توظيف ١١٦٩٧ عاملاً، في حين استطاع أن يوظّف ١٣٢٢٢ عاملاً في عام ٢٠١٠، أمّا في عام ٢٠١١ فقد كان حجم التّوظيف ١٣٢٨٢ عاملاً^٣. وفي ٢٠١٢- ٢٠١٤ تمكّن من خلق ١٣٥٧٥ فرصة عمل^٤.

أمّا فيما يتعلّق بالعدد الإجمالي فقد بلغ هذا العدد في عام ٢٠٠٢ للعاملين في مجال الصناعة لدى القطاع الخاصّ بشقّيه المنظّم وغير المنظّم ٥٤٦٧٨٢ عاملاً، مشكّلين بذلك نسبة ١٥% من إجماليّ العاملين لدى هذا القطاع، ثمّ ارتفعت هذه النسبة إلى ١٧.٣% في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ عدد العاملين في مجال الصناعة لدى هذا القطاع ٦٠٣٤٤٩ عاملاً من إجماليّ العاملين لدى هذا القطاع، في عام ٢٠١٠ ارتفعت النسبة إلى حوالي ١٨% وازداد عدد العاملين في ذلك العام إلى ٦٦٧٩٠٤ عاملاً^٥.

ولحساب تكلفة فرصة العمل في المشاريع الصناعية الخاصة نستخدم الجدول التالي:

^١ البشير، أمين بشير، أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص ٤٩.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٠، ص ٣٧.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٦١.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٥.

^٥ المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

الجدول (٢٧): التكاليف الاستثمارية وعدد العاملين في المشاريع الصناعية في القطاع الخاص مع حساب تكلفة فرصة العمل.

العام	التكاليف الاستثمارية مليار	عدد العمال	تكلفة فرصة العمل مليون
١٩٩١-٢٠٠٠	٩٢	٢٧٧٩٩	٣.٣
٢٠٠٥	٨٠	١٢٣٩٢	٦.٤
٢٠١٠	٧٤.٢	١٣٢١٠	٥.٦
٢٠١٤	٤٨.٧	٧٢٢٥	٦.٧
٢٠١٧	٢٦	٣٧٢٨	٦.٩

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية ٢٠٠٧، ٢٠١٤، ٢٠١٨. تكلفة فرصة العمل محسوبة من قبل الباحثة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ تكلفة فرصة العمل في الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠ كانت ٣.٣ مليون ليرة سورية إلا أنها ارتفعت بسبب انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية وأسباب أخرى تتعلق بطبيعة القطاع، لا سيما عند مقارنة التكلفة مع القطاعات الأخرى حسبما يتضح فيما بعد لتصل إلى ٦.٧ مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٤^١.

ثانياً: قطاع الزراعة.

يحظى القطاع الزراعي في سورية بمكانة متميزة في عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في تحسين الميزان التجاري، كما يعدّ مصدر دخلٍ كبير من السكّان فضلاً عن أنّه يعدّ مولداً أساسياً للنشاطات الاقتصادية في القطاعات الأخرى ولاسيما قطاعي الصناعة والخدمات، إضافةً إلى دوره المهم في التجارة الخارجية، وقد استطاع هذا القطاع تحقيق نسبة جيدة من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي^٢.

بلغ عدد فرص العمل المؤمّنة من قبل قطاع الزراعة في المشاريع الاستثمارية الزراعية المشمّلة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار ٩٩٦٢ فرصة عملٍ خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦^٣. في حين بلغ عدد الفرص التي وفّرتها هذه المشاريع ٥٧٩٣ خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) أمّا الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ فقد تمكّن من توفير ٢٩٠٩ فرصة عمل^٤. بالطبع فإنّ الفرص المؤمّنة من قبل هذا القطاع غير كافية، على اعتبار أنّ هذا القطاع من القطاعات الرئيسة للاقتصاد السوري.

أمّا فيما يتعلّق بالعدد الإجمالي للعاملين فقد بلغ هذا العدد في عام ٢٠٠٢ للعاملين في القطاع الخاص الزراعي بشقيه المنظم وغير المنظم ١٤٢٩٥٧٤ عاملاً، مشكّلين بذلك نسبة ٣٩% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.

في عام ٢٠٠٦ بلغت النسبة ٢٦.٣% من إجمالي العاملين لدى القطاع الخاص. إلا أنّ هذه النسبة استمرت في التراجع حتى عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٩% من إجمالي العاملين لدى هذا القطاع، حيث بلغ عدد العاملين

^١ ملاحظة: لم يتمكن من حساب تكلفة فرصة العمل في القطاع العام حسب الأنشطة الاقتصادية لعدم توفر البيانات اللازمة.

^٢ البشير، أمين بشير، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ص ٥٢.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٥.

في هذا القطاع ٧٠٧٧٩٥ عاملاً^١. ينتقل البحث إلى حساب تكلفة فرصة العمل في قطاع الزراعة باستخدام الجدول التالي.

الجدول (٢٨): التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س) وعدد العمال وتكلفة فرصة العمل في قطاع الزراعة.

العام	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال	تكلفة فرصة العمل مليون
٢٠٠١	١٠٠٨	٣٧٤	٢.٦
٢٠٠٥	٣١٨٠.١	١١١٩	٢.٨
٢٠١٠	٣٨٦١	١٧٩٨	٢.١
٢٠١٤	٦٦	٢٢	٣
٢٠١٧	٢٢١	١١٩	١.٨

المصدر: هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ٢٠١٤، ٢٠١٨. تكلفة فرصة العمل محسوبة من قبل الباحثة بناءً على البيانات المعطاة.

نلاحظ ممّا سبق ارتفاع تكاليف فرصة العمل في قطاع الزراعة، وهي بكلّ الأحوال تبقى أقلّ من تكلفة فرصة العمل في القطاع الصناعي.

ثالثاً: قطاع النقل.

يعدّ قطاع النقل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية على السواء، ولا يمكن إغفال الدور المهمّ الذي يؤديه هذا القطاع في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة، فكلّما كان قطاع النقل أكثر اتساعاً وتطوراً انعكس ذلك بشكلٍ جيّد على اقتصاد البلد عموماً. نظراً لذلك، تسعى معظم الدّول إلى تطوير هذا القطاع ما أمكن، وبالمثل تسعى سورية مثل باقي تلك الدّول إلى امتلاك بنى تحتية متطورة في قطاع النقل فعملت على تحرير هذا القطاع وعدم احتكاره بيد القطاع العام، بل أفسحت المجال أمام القطاع الخاصّ للاستثمار في هذا المجال. بالطبع يخلق الاستثمار الخاصّ في هذا المجال فرص عملٍ متنوّعة، وللتعرّف على فرص العمل التي وفّرتها الاستثمارات الخاصة في هذا المجال يقوم البحث بمراجعة تقارير هيئة الاستثمار السورية.

عملياً، خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتّى عام ٢٠١٠ بلغ إجماليّ عدد فرص العمل المؤمّنة من قبل القطاع الخاصّ في مجال النقل ٥١٩٤٠ فرصة عملٍ أيّ بمتوسّط سنويّ ٢٥٩٧ فرصة عملٍ، إلّا أنّه لم يتمكّن من توفير سوى ١٧٣٢ فرصة عملٍ في عام ٢٠١١، في حين تمكّن من تأمين ٤٧٣٨ فرصة عملٍ خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)^٢.

أمّا فيما يتعلّق بالعدد الإجماليّ للعاملين لدى القطاع الخاصّ في عام ٢٠٠٢ في مجال النقل والمواصلات فقد بلغ هذا العدد ٢١٦٧٥٤ عاملاً مشكّلين بذلك نسبة ٥.٩% من إجماليّ العاملين لدى القطاع الخاصّ،

^١ المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٧٣.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٤٥.

ازداد عدد العاملين تدريجياً ليصل إلى ٢٩١١٦٨ عاملاً في عام ٢٠٠٥، ثم إلى ٣١٢١٠٣ في عام ٢٠١٠، مما أدى إلى زيادة نسبة العاملين في هذا المجال إلى ٨٪^١.

فيما يلي نستعرض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع بالاعتماد على بيانات الجدول التالي^٢.

الجدول (٢٩): التكاليف الاستثمارية لمشاريع النقل وعدد العاملين فيها إضافةً إلى تكلفة فرصة العمل.

العام	التكاليف الاستثمارية (مليون)	عدد العمال	تكلفة فرصة العمل (مليون)
٢٠٠٨	٧٥٥٣	٣١٨١	٢.٣
٢٠١٠	١٠٢٥٥	٦١٦٧	١.٦
٢٠١٤	٧٠١	١٩٤	٣.٦

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٥٣. تكلفة فرصة العمل محسوبة من قبل الباحثة

رابعاً: قطاع الصحة.

يعد قطاع الصحة من القطاعات الخدمية المهمة في سورية، حيث يعمل كل من القطاع العام والخاص جنباً إلى جنب في تقديم الخدمات الطبية، وعلى الرغم من أن الحكومة السورية عملت جاهدة على تقديم الخدمات الطبية لجميع المواطنين، وفي كافة المناطق، إلا أنها أفسحت المجال أمام القطاع الخاص لمساندتها في تقديم الخدمات الطبية والاستثمار في هذا المجال، سواء في مجال المشافي الخاصة أو معامل الأدوية أو المنتجات الطبية. يُفترض مما سبق أن يكون هذا القطاع قد ساهم في توفير الكثير من فرص العمل، وللتأكد من ذلك يقوم البحث بمراجعة تقارير هيئة الاستثمار السورية.

فعلياً، تمكّن قطاع الصحة من توفير ١٠٤٤٠ فرصة عمل في المشافي الخاصة المشمولة بأحكام قوانين الاستثمار، خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١)^٤. أما الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤) فلم تشهد تنفيذ مشافٍ جديدةٍ بالتالي لم يتم توفير أية فرص عملٍ جديدةٍ في هذا القطاع. أما مشاريع الأدوية الخاصة فقد استطاعت أن تؤمّن ٣٠٨١ فرصة عمل خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١١)^٥، و ٣٧٥٥ فرصة عمل في الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)^٦.

أما مشاريع المنتجات الطبية المشمولة بأحكام قوانين الاستثمار فقد تمكّنت هذه المشاريع من توظيف ٢١٣ عاملاً في عام ٢٠٠٧، و ١٤٦ فرصة عمل في عام ٢٠٠٩، مقابل ١٥٠ فرصة عمل في عام ٢٠١٠، و ٢٦٠ فرصة عمل^٧. أما خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤) فقد توقّفت مشاريع المنتجات الطبية بالتالي لم تتمكّن من توفير فرص عملٍ جديدةٍ.

ينتقل البحث الآن إلى حساب تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع بالاعتماد على بيانات الجدول التالي.

^١ المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

^٢ ملاحظة: لم تتوفر البيانات المطلوبة لحساب تكلفة فرصة العمل لقطاع النقل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧).

^٣ لم تتوفر لدينا البيانات المتعلقة بباقي السنوات لدراسة تكلفة فرصة العمل.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٨، ص ٤٥.

^٥ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٧٥.

^٦ هيئة تقرير الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٧٠.

^٧ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١١، ص ٧٧.

الجدول (٣٠): التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصحية وعدد العاملين فيها

العام	التكاليف الاستثمارية (مليون)	عدد العمال	تكلفة فرص العمل (مليون)
٢٠٠٢	٦٢٥.٤	١٤٨	٤.٢
٢٠٠٥	٣٣٢١.٢٧٥	٩١٤	٣.٦
٢٠١٠	٣٨٢٣	٦٥٨	٥.٨
٢٠١١	٢٢١٧	١٢٥٥	١.٧
٢٠١٥-٢٠١٧	٤٧٠.٧٩	٣٠٣٢	١٥.٥

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السورية. تكلفة فرصة العمل محسوبة من قبل الباحثة.

يبين الجدول السابق تغيير تكلفة فرصة العمل في مجال الصحة بين بداية الفترة ونهايتها لا سيما في عام ٢٠١١ حيث انخفضت إلى ١.٧ مليون ليرة بعد أن كانت ٥.٨ مليون ليرة في عام ٢٠١٠. لكنها ارتفعت في الفترة الأخيرة بشكل كبير حيث وصلت إلى ١٥.٥ مليون.

بعد حساب تكلفة فرصة العمل لدى القطاع الخاص في عدد من المجالات الاقتصادية تبين ارتفاع تكلفة فرصة العمل بشكل كبير الأمر الذي يفسر عدم قدرة القطاع الخاص على المساهمة في حل مشكلة البطالة بشكل كبير، إلا أننا لم نتمكن من حساب تكلفة فرصة العمل لدى القطاع العام في المجالات الاقتصادية ذاتها وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة بكل قطاع اقتصادي على حده.

خامساً: القطاع المالي.

بلغ عدد المصارف الخاصة العادية والإسلامية العاملة في سورية وفق قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١ وقانون المصارف الإسلامية رقم ٣٥/ لعام ٢٠٠٥، حتى نهاية عام ٢٠١١ /١٤/ مصرفاً، ولكل منها مساهمته في تأمين فرص العمل، فقد استطاع بنك بيمو السعودي تأمين ٧٠٧ فرصة عمل في عام ٢٠١٠، مقابل ٥٥٢ فرصة عمل في بنك سورية والمهجر، و ٤٤٤ فرصة عمل في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، في حين بلغ عدد العاملين في البنك العربي - سورية ٣٧٣ عاملاً، وفي بنك عودة سورية ٤٧٣ عاملاً، مقابل ٣٠٣ عاملاً في بنك بيبيلوس - سورية، ولم يتجاوز عدد العاملين في بنك سورية والخليج ١٩٥ عاملاً، مقابل ١٤٩ عاملاً في بنك الشام. كما استطاع بنك سورية الدولي الإسلامي أن يوظف ٤٤٨ عاملاً، وكان عدد العاملين في بنك الأردن سورية ٢١٩ عاملاً، مقابل ١٤١ عاملاً في بنك فرنسبنك - سورية، إلا أن عدد العاملين في بنك الشرق لم يتجاوز ٩٥ عاملاً، مقابل ١٢٨ عاملاً في بنك البركة. أما بنك قطر الوطني - سورية فقد تمكن من توظيف ١٦٠ عاملاً^١.

بالمجموع، نجد أن عدد العاملين في مجال المصارف الخاصة لغاية عام ٢٠١٠ قد بلغ ٤٣٥٧ عاملاً. كما بلغ عدد العاملين في مجال المال والتأمين لدى القطاع الخاص ٨٩١٩٤ عاملاً في عام ٢٠٠٢، ارتفع إلى ١٠٧٥٩١ عاملاً عام ٢٠١٠.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٠، ص ٥٧.

سادساً: قطاع التعليم.

يتم ترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة للتعليم ما قبل الجامعي وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٥٥/ لعام ٢٠٠٤ وتعليماته التنفيذية المعدلة، علماً أن المرسوم المذكور فسخ المجال لزيادة الاستثمارات في مؤسسات تعليمية متطورة عامة وخاصة، سواء أكانت ربحية أم غير ربحية. مما ينعكس على دعم المنظومة التربوية وتوفير فرص عمل في مجال التربية والتعليم من كادر إداري أو تدريسي. بالإضافة إلى استيعاب عدد أكبر من الطلاب في المؤسسات الخاصة لتخفيف العبء عن التعليم الرسمي من جهة، وإتاحة خيارات أوسع لدى الأهالي من جهة أخرى. أما ترخيص مراكز التدريب المهنية الخاصة فيتم بناءً على أحكام القانون رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٣.

عملياً، بلغ عدد المنشآت التعليمية الخاصة المرخصة لمراحل التعليم كافة للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ (٢٧٩٤) منشأة استطاعت من خلالها تأمين ٢٥٢٩٩ فرصة عمل^١، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول (٣١): المدارس الخاصة العاملة في سورية والمعلمون فيها^٢:

العام	الروضات الخاصة	المدارس ح+١ ح+٢	المعلمون	المدارس الثانوية	المدرسون
٢٠٠١	٥٥٩	١٧٣	٢٨٢٠	١٣٠	١١٣٢
٢٠٠٥	٨٦٧	٢٥٨	٤٤٦٠	٧٢	٢٧٤
٢٠١٠	١١٧٦	٣٧٨		١١٢	
٢٠١٥	٩٨٠	٣٣٣		١٢٩	
٢٠١٧	٨٧٤	٣٢٣		١٣٦	

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١١، ٢٠١٨.

بلغ عدد المدارس المرخصة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) (١١٣٣٤) مدرسة خاصة، يعمل فيها (١٠٢١٤٧) عاملاً^٣، في حين بلغ عدد الجامعات الخاصة المرخصة بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٦/ لعام ٢٠٠١ /٢٠/ جامعة خاصة.

إذن، مما سبق نجد أن الحكومة أفسحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم، لكن السؤال المطروح هل استطاعت الاستثمارات الخاصة الحد من مشكلة البطالة لدى المتعلمين؟ لتوضيح ذلك ينتقل البحث إلى دراسة بيانات الجدول التالي:

الجدول (٣٢): معدل البطالة حسب الحالة التعليمية

العام	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معهد	جامعة فأكثر	نسبة الاستثمار الخاص
٢٠٠٤	٢٧.٥	١٢.٥	١١.٤	٩.٤	٢.٦	٤٧
٢٠١٠	٥	٨.٨	١٦.٦	١٣.٤	٩.٩	٥٧

المصدر: مسح قوة العمل لعام ٢٠٠٤، ٢٠١٠.^٤

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٢، ص ٥٢.

^٢ ملاحظة: توقف المكتب المركزي للإحصاء عن نشر أعداد المدرسين منذ عام ٢٠٠٦.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٧٩.

^٤ ملاحظة عدم توفر البيانات المطلوبة عن معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية في سنوات الأزمة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من مجمل التكوين الرأسمالي بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، إلا أن ذلك ترافق بانخفاض معدل العاطلين عن العمل في الفئات ذات التعليم المنخفض، على حساب ارتفاع معدل البطالة في الفئات ذات التعليم المتوسط والعالي، أي إن ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من إجمالي التكوين الرأسمالي لم تسهم في حل مشكلة البطالة لدى الفئات المتعلمة. تتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها البحث في فقرة سابقة والتي تشير إلى أن القطاع العام يعتمد أكثر على عمالة ذات مستويات تعليمية أعلى.

سابعاً: المناطق الحرة.

تعود تجربة المناطق الحرة السورية إلى عام ١٩٥٢ عندما أنشئت أول منطقة حرة في دمشق، وتتوزع المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية في المنطقة الساحلية ومطار دمشق الدولي بالإضافة إلى مواقع مهمة داخل القطر بشكل يجعل لهذه المناطق أهمية استراتيجية خاصة. يمارس ضمن هذه المناطق مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية/الصناعية، التجارية، الخدمية، المصرفية، والتأمين/ وذلك استناداً إلى نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم ٤٠ لعام ٢٠٠٣.

عملياً، يعد هذا النظام نقلة نوعية في مجال عمل المناطق الحرة السورية لما أضافه من أنشطة جديدة لم تكن موجودة في السابق حيث سمح بممارسة الأنشطة الخدمية بمختلف أنواعها وإقامة النقاط والمناطق الحرة الخاصة، وتم الترخيص لإقامة أول منطقة حرة خاصة في الجمهورية العربية السورية في منطقة الكسوة.

تساهم المشاريع التي تقام في المناطق الحرة بشكل مباشر وغير مباشر في توظيف اليد العاملة الوطنية، كما تكسيها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة الأمر الذي ينعكس إيجابياً على رفع إنتاجية هذه القطاعات. كما تساهم المناطق الحرة في توفير فرص لتدريب اليد العاملة وتعزيز قدرة الموارد البشرية المحلية التي تم توظيفها في الشركات المستثمرة في هذه المناطق، بالتالي يكون لها مردود إيجابي على مهارة اليد العاملة المحلية وهذا قد يلعب دوراً مهماً في رفع كفاءة العمال. بالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عند عودتهم للعمل في الشركات الوطنية. بالطبع هذا الأمر يتوقف على عدد هؤلاء العمال والمجالات التي تم تدريبهم عليها ومدة التدريب، وهل هناك تخصصات مشابهة في الشركات العاملة في المناطق الحرة حيث يمكن أن تساهم في تحديث الأساليب الإدارية المتبعة في الشركات الوطنية الأمر الذي يرفع من مهارة العمال والمدراء المحليين^١.

ولمعرفة فرص العمل التي استطاعت أن تؤمنها المناطق الحرة في سورية، سيقوم البحث بمراجعة تقارير هيئة الاستثمار السورية.

^١ سليمان، عدنان، واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.syrian free zone

وصل عدد الشركات الأجنبية في المناطق الحرة إلى ٨٤ شركة حتى نهاية عام ٢٠١١ بمجموع رأسمال قدره ٥٤٢٩ مليون ليرة سورية. إلا أن عدد هذه الشركات قد تراجع إلى ٥٩ شركة لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١. أما عدد العاملين في تلك المناطق فقد كان على الشكل التالي:

في عام ٢٠٠٠ بلغ عدد العاملين في تلك المناطق ٤٨٢٩ عاملاً، ارتفع هذا العدد إلى ٩٧٧٨ عاملاً في عام ٢٠٠٩^١، إلا أن عدد العاملين في هذه المنشآت انخفض إلى ٧٢٩٩ عاملاً في عام ٢٠١٠^٢، من ثم انخفض إلى ٦٥٨ عاملاً في عام ٢٠١٤^٣. في عام ٢٠١٧ استطاعت المناطق الحرة أن تجذب إليها ٥٧ شركة أجنبية بلغ رأس المال المستثمر فيها ٣٠٨ مليارات ل.س، أمنت من خلالها ٦٢٤٧ فرصة عمل^٤.

ثامناً: الاستثمارات الأجنبية.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، إذ يقوم بدور حاسم على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الكثير من الدول، فهو يشكل قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية إلى البلد، لذلك تنظم الدول والمجتمع الدولي معاملة الاستثمار غير الوطني وتوفر الضمانات له من واقع أنه يرتبط بحركة تداول الأموال واستغلالها داخلياً وخارجياً، كما يعتبر رافداً للموارد الرئيسة التي ترفد المقدرات الوطنية، قد يساهم في تسريع عمليات التصنيع وتطوير قطاعات السياحة والخدمات والبنية التحتية، ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات الوطنية.

يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي المباشر شخصاً أو شركة محدودة أو غير محدودة عامة أو خاصة أو حكومة أو مجموعة من الشركات المحدودة أو غير المحدودة المترابطة، ويحق للمستثمرين الأجانب تملك ١٠% أو أكثر من الأسهم العادية أو من سلطة التصويت في المؤسسة^٥.

ويتجلى الاستثمار الأجنبي في عدة صور أبرزها^٦:

- الاستثمار الثنائي: هو الأكثر شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي (الخاص أو الحكومي أو الاثنان معاً) المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضيه، بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلاف ذلك.

^١ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩، ص ٨٢.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٠، ص ٥٨.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار لعام ٢٠١٤، ص ٧٠.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٥٣.

^٥ هيئة تخطيط الدولة، المكتب المركزي للإحصاء، الاستثمار الأجنبي في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٥، ص ٢.

^٦ حسب الله، أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ١٩.

• الاستثمار في صورة شركاتٍ متعدّدة الجنسيّات: تعدّ هذه الشّركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيس له، إذ إنّ لها فروعاً متعدّدة تمتدّ إلى عدّة دولٍ مختلفة، وتتميّز بكبر حجم إنتاجها وتنوّعه وباحتكارها لأحدث أساليب التّكنولوجيا العصريّة، كما أنّها تدار مركزياً من مركزها الرئيس في الوطن الأمّ.

أما فيما يتعلّق بالاستثمار الأجنبيّ غير المباشر فإنّه يتمّ عن طريق قيام المستثمر بالتّعامل في أنواعٍ مختلفةٍ من الأوراق الماليّة سواء أكانت حقوق ملكيّة (أسهم)، أو حقوق دين (سندات)، وقد يقوم المستثمر نفسه بالعملية الاستثماريّة وذلك من خلال التّعامل مع بيوت السّمسرة، أو قد يقوم بالتّعامل مع تلك الأدوات من خلال مؤسّساتٍ ماليّةٍ مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها^١.

وفيما يتعلّق بدور هذه الاستثمارات بالطلّاب على قوّة العمل في سورية فقد استطاعت المشاريع الأجنبيّة المشمّلة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٦ من توظيف ٢٣٧٩٧ عاملاً، في حين تمكّنت هذه المشاريع من توظيف ١٩٤٥٦ فرصة عملٍ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤^٢، وتمكّنت المشاريع الأجنبيّة المشتركة من توظيف ١١٧٨ عاملاً خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٦، مقابل ٧٧٢٩ عاملاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤^٣.

على الرّغم من المساهمة التي يقدّمها القطاع الخاصّ في الطّلب على قوّة العمل، إلّا أنّ هذه المساهمة لا تزال قاصرة، خاصّة أنّ الوافدين إلى سوق العمل بشكلٍ سنويٍّ كما ذكرنا سابقاً يبلغ ٢٠٠ ألف وافدٍ.

بالطّبع هذه الأعداد الكبيرة من الوافدين إلى سوق العمل تحتاج إلى تضافر الجهود من مختلف القطاعات للمساهمة في تأمين فرص العمل اللازمة، بالتّالي هذا يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات، أي إعطاء المزيد من المزايا والمرونة للاستثمارات الخاصّة، إضافةً إلى الاستفادة من تجارب الدّول الأخرى في هذا المجال. خلال الفترة الممتدّة من بداية الأزمة السوريّة وحَتّى الوقت الرّاهن، فإنّ الأحداث الرّاهنة وانعدام حالة الأمن والاستقرار الذي يعدّ من أهمّ عوامل جذب الاستثمارات إلى أيّ بلدٍ، واستمرار حالات الاعتداء على البنى التّحتيّة وتخريبها، كلّ ذلك أدّى إلى تراجع الاستثمارات الخاصّة في سورية. كما عملت بعض الجهات إلى نقل استثماراتها إلى بلدان تتوافر فيها الشّروط الملائمة للاستثمارات، ممّا انعكس سلباً على دور الاستثمارات الخاصّة في خلق فرص العمل، بل على العكس من ذلك فقد الكثير من العاملين فرص عملهم، أي ساهمت هذه الأحداث في زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

مع تحسّن الأوضاع الأمنيّة تدفّقت بعض الاستثمارات العربيّة والأجنبيّة، وبلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبيّ المباشر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) المشمّلة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار (١٠ مشاريع)، في حين بلغت التّكاليف الاستثماريّة لهذه المشاريع (١٠ ترليون ليرة سوريّة)، يمكن من خلالها تأمين ٤٥١٠ فرصة عمل^٤.

^١ حسب الله، أميرة، المرجع السابق، ص ٤٣.

^٢ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٤، ص ٩٠.

^٣ تقرير هيئة الاستثمار السورية، ص ٩٣.

^٤ تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠١٨، ص ٥٠.

بعد دراسة فرص العمل التي أوجدتها الاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، لا بدّ من دراسة أثر الاستثمارات الخاصة في مشكلة البطالة في سورية، ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

الجدول (٣٣): معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة، ومعدّل البطالة في سورية

العام	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ	٢٦	٠.٣-	٤.٨	١١-	١٦.٥	١٧.٥	٥٨.٨	١٣.٣	٣٥.٤	٠.٥-	٠
معدّل البطالة	٨.٦	٨.١	١١.٢	٩.٥	٨.٢	٨	١٢.٣	١٠.٩	١١.٧	١٠.٣	٩.٥

المصدر: تقرير هيئة الاستثمار السوريّة لعام ٢٠١١، ص ١٢، وهيئة التخطيط والتعاون الدوليّ ٢٠١١.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّه في عام ٢٠٠٤ بلغ معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة ٥٨.٨ وهي أعلى معدّل خلال الفترة المدروسة، إلّا أنّها تراكمت بارتفاع ماثّل في نموّ معدّل البطالة حيث بلغ أعلى معدّل وهي ١٢.٣ %، إلّا أنّ معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ تراجع إلى ١٧.٥ في عام ٢٠٠٥ وتوافق ذلك بانخفاض معدّل البطالة إلى ٨. في عام ٢٠١٠ ارتفع معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ إلى ٢٦ وتوافق ذلك بزيادة في معدّل نموّ البطالة إلى ٨.٦ بعد أن كان ٨.١ في عام ٢٠٠٩. أي إنّ الزيادة في معدّلات نموّ الاستثمار الخاصّ لم تساهم في حلّ مشكلة البطالة. بالطبع هذا يدلّ على أن عدد المشاريع الاستثماريّة لا يراعى فيها شرط التّشغيل والعلاقة بين حجم الاستثمار وعدد العاملين، أو أنّ أصحاب المشاريع الخاصة يحصلون من المصارف على قروض تزيد عن حاجة المشاريع. أمّا في عام ٢٠١٥ فقد بلغ معدّل البطالة ٤٨.٤ %^١، إلّا أنّه تراجع إلى ١٥.٢ في عام ٢٠١٧.

إذن، إنّ الزيادة الكبيرة في عدد السكّان في سورية أدّت إلى زيادة كبيرة في عدد الرّاغبين في العمل، ولم تستطع القطاعات الحكوميّة استيعاب هذه الأعداد الكبيرة، الأمر الذي زاد من حدّة مشكلة البطالة، بالتّالي توجّب على القطاع الخاصّ المساهمة في حلّ هذه المشكلة. لكن بالرّغم من إفساح المجال أمام القطاع الخاصّ للمشاركة بالحياة الاقتصاديّة، إلّا أنّ مشكلة البطالة لم تحلّ إذ إنّ تكلفة فرصة العمل مرتفعة جدّاً الأمر الذي يقف حائلاً أمام القدرة على تأمين فرص العمل. ولمعرفة مساهمة كلّ من القطاعين في تأمين فرص العمل ندرج الجدول التالي الذي يوضح معدّل نموّ المشتغلين لدى كلّ منهما:

جدول (٣٤) يوضح معدّل نموّ المشتغلين لدى القطاعين العامّ والخاصّ.

	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
القطاع العامّ	٢	٥.٧-	٤.١	٠.٤	١.٨	٧.٣	٢.٤	١.٣	٤.٢	٥-	٨.٨
القطاع الخاصّ	١.٤	٣.٩	٣.٣	٣.٤-	١.٩	٣.١	١٤.٢	٨.٧-	١١-	٤.٤	٦

النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً إلى بيانات المجموعات الإحصائيّة.

^١ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

^٢ معدّل البطالة لعام ٢٠١٧ محسوب من قبل الباحثة بالاستناد إلى بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو المشتغلين في القطاع العام أعلى منه لدى القطاع الخاص، فقد نما المعدل بمقدار ١٩.٦% لدى القطاع العام مقابل ١٣.٧% لدى القطاع الخاص خلال فترة العشر سنوات .

بالنتيجة لقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد السّكّان إلى زيادةٍ في أعداد الوافدين إلى سوق العمل ولم يعد بمقدور الحكومة استيعاب جميع الوافدين إلى سوق العمل الأمر الذي تطلّب تضافر جهود جميع القطاعات لاستيعاب هؤلاء الوافدين والتّخفيف من حدّة البطالة. لقد استطاع القطاع الخاص أن يجتذب إليه العمّال الذّكور على حين وجدنا أنّ الإناث يملن للعمل لدى القطاع العام، وبالرّغم من الزّيادة المستمرة في استثمارات القطاع الخاصّ إلّا أنّه ظلّ يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على العمالة غير المتعلّمة في حين كان استقطاب القطاع العامّ العمالة المتعلّمة، ولم تتمكّن الزّيادة في الاستثمارات من تخفيف حدّة البطالة. إضافةً إلى أنّ ارتفاع تكلفة فرصة العمل في كافّة المجالات وبشكلٍ خاصٍ في مجال الاستثمار الصّناعيّ ساهم في عدم قدرة الاستثمارات الخاصّة في القضاء على مشكلة البطالة. لقد بيّنت الدّراسة أنّ القطاع العامّ يساهم في التّوظيف أكثر من مساهمة القطاع الخاصّ، وقد تركّزت عمالة القطاع العامّ في مجال الخدمات في حين توزّعت عمالة القطاع الخاصّ على مختلف الأنشطة الاقتصادية. إلّا أنّ تكلفة فرصة العمل لدى القطاع الخاص كانت أعلى بكثير من تكلفتها لدى القطاع العام. بالطبع هذا من شأنه أن يقلل من مساهمة القطاع الخاصّ في خلق فرص عملٍ. أمّا فترة الأزمة فقد ارتفع معدّل البطالة بشكلٍ كبيرٍ جدّاً، وانخفضت نسب العاملين لدى القطاع الخاصّ والعامّ من مختلف المستويات التّعليميّة، في حين زادت حصّة القطاع الخاصّ من العاملين الذّكور والإناث، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع العامّ على خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي أدّى إلى لجوء هؤلاء إلى القطاع الخاصّ لتأمين فرصة عملٍ. كما ارتفعت تكلفة فرصة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في فترة الأزمة وترافق ذلك بتراجع العائد الاستثماري.

القسم الثاني:

الاستثمارات الخاصة في سورية

الفصل الثالث:

أثر الاستثمارات الخاصة في التجارة الخارجية في سورية.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في سورية

٣-١-١ أهمية التجارة الخارجية:

لا يقتصر دور التجارة الخارجية على تأمين الحاجة من المستوردات من السلع والخدمات وتصدير الفائض عن الاستخدام المحلي، وإنما يتعدى ذلك إلى خلق طلب فعال لسلع التصدير، مما يؤدي إلى توسيع القطاعات المنتجة لهذه السلع، وتنفيذ استثمارات جديدة وخلق عمالة وزيادة الإنتاج، ما يؤدي إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي^١.

تُعرف التجارة الخارجية بأنها مجموعة الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أو المعاملات التجارية الدولية الشاملة لانتقال السلع والأفراد، رؤوس الأموال والتي تنشأ بين أفراد أو مؤسسات يقيمون في وحدات سياسة مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة^٢. أبعد من ذلك، يرى البعض أن مصطلح التجارة الخارجية، بالمعنى الواسع، يشمل كلاً من الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)، كذلك الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية)، والحركات الدولية لرؤوس الأموال، إضافة إلى الهجرة الدولية التي تعني انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة، في حين يقتصر المعنى الضيق للتجارة الخارجية على الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة أي السلع والخدمات فقط. وقد اتفق على استخدام المعنى الضيق للدلالة على التجارة الخارجية، في حين يستخدم المعنى الواسع للدلالة على التجارة الدولية^٣. عموماً، تتمتع التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وتأتي أهميتها الأساسية بتأثيرها في سير عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال^٤:

- ١- المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق:
 - الحصول على المزيد من العملات الأجنبية نتيجة تصريف الفائض من الناتج المحلي في الأسواق الخارجية.
 - تمكين قطاعات الإنتاج المختلفة من الاستمرار في الإنتاج الاجتماعي نتيجة توفير السلع الرأسمالية.
- ٢- تخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مما يساعد على توفير الفائض الذي يسمح بالمساهمة في عملية البناء الاقتصادي.
- ٣- تأمين الاستقرار لقيمة النقد الوطني.
- ٤- تأمين الموارد المالية، التي يرفد بها قطاع التجارة الخارجية الخزينة العامة من الرسوم والضرائب الجمركية التي تستوفي على المستوردات.

^١ حيدر، ختام محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

^٢ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، نشرة فصلية، العدد الفصلي الثاني، نيسان، ٢٠١٣.

^٣ حاتم، سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، كلية التجارة، وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩١، ص ٣٦.

^٤ حيدر، ختام محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

٣-١-٢ التجارة الخارجية (الصّادرات والمستوردات):

تعدّ التجارة الخارجية المخطّطة معياراً لقياس تطوّر وتوازن أيّ دولة لتأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير السلع إلى العالم الخارجي، حيث تعكس مؤشرات التجارة البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما تعبّر عن مستوى تطوّر ذلك الاقتصاد والسياسات المتّبعة في مختلف القطاعات وموقعه في مجال التّبادل التجاريّ مع بلدان العالم. تعمل التجارة الخارجية على سدّ الفجوة ما بين الطلب على الإنتاج والعرض منه سواء في السلع أو الخدمات. كما تعمل على تصدير الفائض من الإنتاج المحليّ إلى أسواق دول أخرى، فضلاً عن تحقيق التجارة الخارجية من دور مهمّ في عملية التنمية الضّرورية في البلدان النامية، إذ تساعد التجارة الخارجية في إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، كما تساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحليّة وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحسينها، إضافةً إلى توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وزيادة معدلات النموّ الاقتصادي^١.

تلعب التجارة الدولية الموجهة دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدّمة من خلال توفير العملة الصّعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيلة الضّرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ومن خلال تخفيف حدّة المصاعب المواقبة لظروف النموّ غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحدّ الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً أنّ تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرّية التجارة وانسياب السلع والخدمات.

تزايدت الدّراسات الاقتصادية التي تؤكد أنّه يمكن للبلدان خاصّة النامية منها تحقيق النموّ الاقتصاديّ الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكلٍ يفوق ما يمكن أن يؤدّي إليه حجم المعونة، إذا تحسّنت فرص نفاذها لأسواق التّصدير، وقامت بإصلاحاتٍ ضرورية في سياستها التجارية^٢.

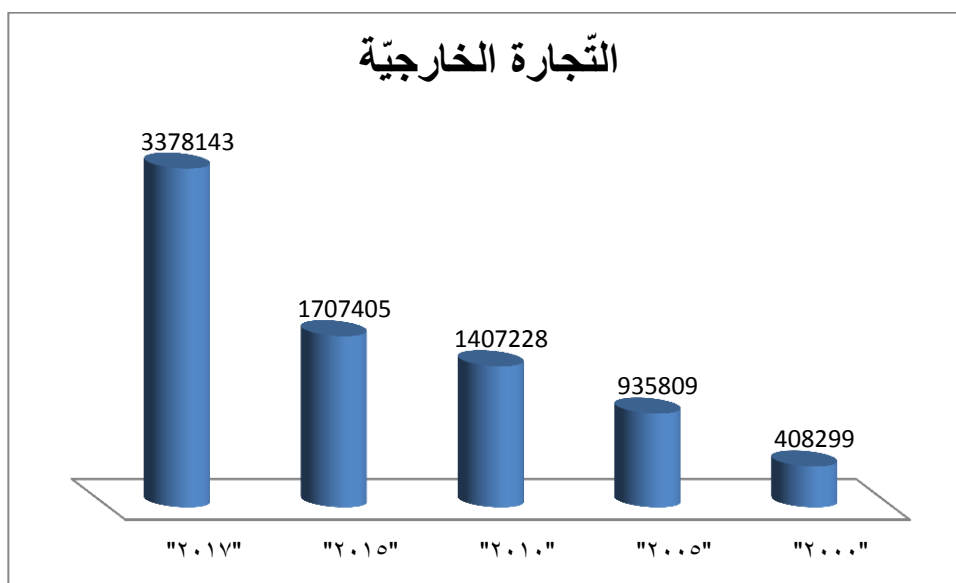
ما نعينه بالتجارة المخطّطة أو الموجهة هو تحقيق التّوازن الاستراتيجي بين الصّادرات والواردات، وتحديث القاعدة الإنتاجية المحليّة من خلال زيادة القيمة المضافة في الإنتاج والصّنيع وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتطوير التّبادل الاقتصاديّ مع الدول العربية والأجنبية.

لقد عملت الحكومة السوريّة في سياق تطوّر ها إلى تطوير تجارتها الخارجية مع كافّة الدول من خلال توقيع العديد من الاتّفاقيات والمعاهدات العربيّة والدوليّة، كذلك الانضمام إلى الكثير من المنظّمات التجاريّة، بهدف تطوير تجارتها الخارجية مع معظم الدول. ففي عام ١٩٩٠ بلغت قيمة التجارة الخارجية الكليّة ٧٥.٥٥٥ مليار ليرة سوريّة. أمّا في عام ١٩٩٦ فقد بلغت قيمة التجارة الخارجية الكليّة ١٠٨.٢١٢ مليار ليرة سوريّة، ارتفعت قيمتها في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٠٨.٢٩٩ مليار ليرة سوريّة، أمّا في عام ٢٠٠٥

^١ البشير، أمين بشير، أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ٢٠١١، ص ٢٦.

^٢ مختار، رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، دار الحياة، الجزائر، عام ٢٠٠٩، ص ٦.

فقد بلغت هذه القيمة ٩٣٥.٨٠٩ مليار ليرة سورية، في عام ٢٠١٠ بلغت قيمتها ١٤٠٧.٢٢٨ مليار ليرة سورية. فيما يلي شكلٌ بيانيٌّ يوضح تطوّر التجارة الخارجية الكلية في سورية.



الشكل رقم (٩) المصدر: المجموعة الإحصائية ٢٠١١، ٢٠١٨.

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ الزيادة الكبيرة في قيمة التجارة الخارجية بدءاً من عام ٢٠٠٠ والتي بلغت ذروتها في سنوات الخطّة الخمسية العاشرة، ويعود السبب في ذلك إلى الانفتاح التجاري الذي شهدته السوق السورية على الكثير من الدول، ولكنّ الانفتاح غير المنظم الذي أدى إلى وضع العديد من المنتجات السورية في منافسة غير متكافئة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من المعامل والورشات، وتسريح عمّالها. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي على سورية في فترة الأزمة، إلّا أنّ هناك زيادةً كبيرةً في قيمة التجارة الخارجية، إلّا أنّ هذه الزيادة الكبيرة هي نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار الصادرات والواردات وبشكلٍ خاص أسعار الواردات.

أولاً: بنية الصادرات السورية.

تعدّ الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، ويشمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء التي أولت نشاط التصدير أهميّة خاصّة من بين مقومات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الاستثمار أحد محدّداته، ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات أنّه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، ويمكن لها الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعاتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، كما أنّ تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجيّة، بالتالي يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وزيادة الإنتاجيّة، إضافةً إلى

أن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن التوسع في التصدير يعني ازدياد عوائد الصادرات وازدياد دخول المنتجين والمصدرين بالتالي زيادة القدرة على الاستثمار خاصة أن الميل الحدي للدّخار لدى هؤلاء كبير نسبياً، كما أنه من خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة، ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم بنجاح وفاعلية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.

تتفاعل جميع العوامل المذكورة أعلاه بقوة نحو القيام بالمزيد من الاستثمارات وتشجيع النشاط الاستثماري^١، وفي سورية اتسمت السياسة التجارية منذ الخمسينات باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في الفترات الاقتصادية المختلفة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية منذ الاستقلال وحتى الآن، وقد هدفت السياسة التجارية السورية في كثير من الأحيان إلى تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير، حيث أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد لاسيما المواد الأولية والآلات اللازمة للزراعة والصناعة ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي ينتج ما يماثلها محلياً وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية من أهمها القطن^٢.

هذا وتقوم سياسة التصدير في سورية على المبادئ التالية^٣.

- لا تخضع عمليات التصدير في سورية لإجازة مسبقة إلا لمواد محددة.
- يخضع التصدير إلى تعهد بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير إلى المصرف التجاري السوري، بالإضافة إلى تنظيم بيان جزئي لدى إدارة الجمارك المعنية وإبراز الوثائق والمستندات المتعلقة بالمنشأ.
- يتم شراء القطع الناجم عن التصدير من قبل المصرف التجاري على أساس سعر القطع في البلدان المجاورة.
- يسمح للمصدرين الاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير بكامله لسلع مثل الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية والألبسة، أما بالنسبة لباقي السلع يسمح بالاحتفاظ ب (٧٥%) من القطع الأجنبي وبيع (٢٥%) الباقي إلى المصرف التجاري بسعر البلدان المجاورة.
- يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد، ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل.

^١ وقاف، حسين ياسين، الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين كلية الاقتصاد، عام ٢٠١٥، ص ١٢٥.

^٢ الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

^٣ وقاف، حسين ياسين، مرجع سبق ذكره.

• إقامة المناطق الحرّة والسّماح بالإدخال المؤقت بقصد التّصنيع وإعادة التّصدير.

• عقد المزيد من اتّفاقيّات التّبادل التجاريّ مع العديد من الدّول.

وغنيّ عن البيان القول بأنّه على الرّغم من صحّة المبادئ، إلّا أنّ الأهمّ هي القدرة على التّصدير وطبيعة الموادّ المصدرّة التي نبيّنها من خلال تقسيم الصّادرات السّوريّة إلى قسمين:

(١) صادرات حسب طبيعة الموادّ (موادّ خام- موادّ مصنوعة- موادّ نصف مصنوعة).

(٢) صادرات حسب استهلاك الموادّ (استهلاكيّة- وسيطة- أصول ثابتة).

وفيما يلي جدولٌ يوضح قيمة الصّادرات السّوريّة (ملايين الليرات) حسب طبيعة الموادّ، وحسب استهلاك الموادّ:

الجدول (٣٥): الصّادرات السّوريّة حسب طبيعة واستخدام الموادّ (نسب مئوية).

العام	خام	مواد مصنوعة	نصف مصنوعة	الصّادرات حسب استخدام الموادّ %		
				استهلاكيّة	وسيطيّة	أصول ثابتة
٢٠٠٠	٤٨	٣٥	١٧	١١.٨	٨٨	٠.٢
٢٠٠٥	٦١	٢٤	١٥	٢٨	٧١.٦	٠.٤
٢٠١٠	٥٠	٣٨	١٢	٣٥	٦٤	١
٢٠١٥	٥٩.٦	٢٩.٢	١١.٢	٥١.٧	٤٦.٨	١.٥
٢٠١٧	٤٩.٥	٤٠	١٠.٥	٧٧.٩	٢١.٣	٠.٨٥

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

من خلال الجدول السّابق نلاحظ غلبة الموادّ الخام على الصّادرات السّوريّة، أي إنّ الصّادرات السّوريّة ذات قيمة مضافة ضعيفة، الأمر الذي يلحق بالاقتصاد السّوري خسارةً كبيرةً مقارنةً بالعائدات المحقّقة منها فيما لو كانت مصنّعة وصدرت على شكل سلعٍ مصنّعة. كما نلاحظ أنّ المواد نصف المصنوعة هي الأقلّ في صادراتنا السّوريّة، بالإضافة إلى غلبة السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكيّة ممّا يدلّ على ضعف المحتوى التّقني/التّكنولوجي في الصّادرات السّوريّة.

ثانيًا: أثر الاستثمارات في الصّادرات السّوريّة.

لبيان أثر الاستثمارات على الصّادرات السّوريّة حسب طبيعة الموادّ ندرج الجدول التّالي:

الجدول (٣٦): معدّل نموّ الصّادرات السّوريّة حسب طبيعة الموادّ، ومعدّل نموّ الاستثمار الخاصّ:

العام	إجماليّ الصّادرات	معدّل نموّها	الاستثمار الكليّ	معدّل نموّه الكليّ
٢٠٠٠	٢١٦١٩٠	٠	١٥٥٦٢٨	٠
٢٠٠١	٢٤٣١٤٩	١١.٠٨	١٧٠١٨٩	٨.٥
٢٠٠٢	٣٠١٥٥٣	١٩.٣	١٩٧٣٣٠	١٣.٧
٢٠٠٣	٢٦٥٠٣٩	١٣.٧-	٢٣١٩٤٤	١٤.٩
٢٠٠٤	٣٤٦١٦٦	٢٣.٤	٢٥٥٧٦٨	١٠.٦
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	١٨.٤	٢٨٨١٩٤	٩.٣
٢٠٠٦	٥٠٥٠١٢	١٥.٩	٣٠٨٦٦٩	٦.٦

٢٠٠٧	٥٧٩٠٣٤	١٢.٧	٢٨٣٠٩٨	٩-
٢٠٠٨	٧٠٧٧٩٨	١٨.١	٢٦٦٤٨٧	٦.٢-
٢٠٠٩	٤٨٨٣٣٠	٤٤.٩-	٢٩٧٠٩٩	١٠.٣
٢٠١٠	٥٦٩٠٦٤	١٣.٥	٣٣٧٤٢١	١١.٩
٢٠١١	٥٠٥١٠٧	١٢.٦-	٣٨١٣٩٤	١١.٥
٢٠١٢	١٩٦٤٥٢	١٥٧-	١٨٥٩٣٥	١٠.٥-
٢٠١٣	١٧٤٩٣٣	١٢.٣-	١٩٦١٦٤	٥.٢
٢٠١٤	١٧٥٧٩٥	٠.٤٩	٩٣٥٩٧	١٠.٩٥-
٢٠١٥	٢١٠٠٦٥	١٦.٣	٢٤٦٥٥٩	٩٦
٢٠١٦	٣٢٨٥١٩	٣٦.٠٥	٢٢١٤٣٠	١١.٣-
٢٠١٧	٣٥١٠١٨	٦.٤	٢٧٤١٢٩	١٩.٢

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. معدل النمو محسوب من قبل الباحثة.

يُظهر الجدول السابق أنّ الزيادة في معدل نمو الصادرات كانت أكبر من زيادة معدل نمو الاستثمارات، نتيجةً لسياسة الحكومة في تشجيع الصادرات، إلا أنّ متوسط معدل نمو الصادرات قد تراجع خلال فترة تطبيق الخطة الخمسية العاشرة إلى ٣.٠٦٪، بعد أن كان متوسط معدل نموها ١١.٦٪ خلال الفترة الأولى، وهذا ما يدلّ على تراجع الحافز لدى المستثمرين في إنتاج منتجات تصديرية طالما أنّ الإنتاج القائم غير قادرٍ على المنافسة. أمّا في فترة الأزمة فقد تراجع معدل نمو الصادرات الكلية وكان معدل نموها بالمتوسط خلال هذه الفترة سالباً -١٧.٥٪ نتيجة الأوضاع التي تمرّ بها البلاد والحصار الاقتصاديّ على سورية الأمر الذي أدّى إلى تراجع الاستثمارات بالتالي تراجع المنتجات التصديرية.

ثالثاً: بنية المستوردات السورية.

تشكّل المستوردات من حيث الإطار النظريّ إحدى الأدوات الهامة للتنمية، فهي وسيلة الاقتصاد الوطنيّ في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، كما أنّها وسيلة لتوفير الاحتياجات من السلع الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محلياً. إضافةً إلى أنّ المستوردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصاديّ فهي تساهم في نموّ الدخل القوميّ بشكلٍ غير مباشرٍ عن طريق تمكين الاقتصاد القوميّ من مواجهة أعباء التنمية من حيث التّموين بالموادّ والسلع الصناعية وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه^١.

وتتأثّر بنية المستوردات السلعية بمجموعةٍ من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين^٢:

أ- العوامل الدّاخلية:

- سياسة توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار ومعاملات المحتوى الاستيرادي لكلّ منهم.
- سياسة الدّول التجارية وهيكل الحماية السائد.

^١ الحمش، منير، هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي، جمعية العلوم الاقتصادية ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، عام ١٩٩٠، ص ٩.
^٢ علي، مدين جواد، المستوردات السلعية السورية ودورها في عجز الميزان التجاري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ١٩٩٧، ص ١٠٢.

- استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة فيما إذا كانت موجّهة للداخل أو الخارج.
- ب- العوامل الخارجية:

- السياسة التجارية للدولة المتقدمة وخاصة ما يتعلّق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.
- مستويات الأسعار العالمية.

في سورية يلاحظ أنّ السياسة التجارية المتبعة أدّت في المرحلة السابقة إلى الحدّ من الاستيراد وبالتالي إلى نقص مستلزمات الإنتاج، وخاصة في النصف الأوّل من الثمانينيات نتيجةً لنقص النقد الأجنبيّ اللازم للاستيراد، وبالتالي تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. لذلك فقد وضعت السياسة الاستيرادية في تلك المرحلة في مقدّمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد الموادّ الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال التخلّي عن مهمّة النقد الأجنبيّ اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاصّ، حيث سُمح للقطاع الخاصّ باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معاملته واحتياجاتها بطرقه الخاصة، كما سمح للقطاع الخاصّ باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حسيّلة صادراته وكانت هذه نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي^١.

كما اتّجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع إضافةً إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعاً حيث تمّ إعفاء أغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري، وسمح بالاستيراد بتسهيلات ائتمانية لمدة (١٨٠) يوماً وألغي نظام الاستيراد الاستثنائيّ في عام ١٩٩٠، ومع صدور القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ تمّ استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبيّ والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاةً من الرسوم الجمركية^٢.

كذلك تمّ تبسيط الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير المستوردات، والسماح باستيراد العديد من الموادّ التي كانت ممنوعة أو مقيدة أو محصورة وإلغاء معظم العملات المتوجّبة عليها، والسماح للمصارف العاملة بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاصّ والمشارك للمواد المسموح باستيرادها. كما تمّ إلغاء نظام العمل بالمخصّصات الصناعية.

بعد عام ٢٠٠٠ شهدت الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً، بعد أن صدرت التعرفة الجمركية المتناسقة السورية بموجب المرسوم رقم (٢٦٥) لعام ٢٠٠١، وواكبت عملية ترشيد التعرفة صدور العديد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم وفق متطلبات السوق المحليّة والمصلحة العامّة، حيث تمّ تعديل نسب الرسوم التي كانت موزعة في ٢٣ شريحة يصل أعلى رسم فيها إلى (٢٢٥%) من القيمة ليصل أعلى رسم إلى (٦٠%) وبعدد شرائح ١١ شريحة عام ٢٠٠٧، وكان آخرها المرسوم رقم ٢١٢ لعام ٢٠١٢، الذي عدّل الرسوم الجمركية لبعض السلع والمنتجات، وتمّت إزالة القيود المفروضة على القطع الأجنبيّ بتسهيل

^١ الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

^٢ العمادي، محمد، تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، عام ٢٠٠٤، ص ٢٠٨.

حصول التجار والمستثمرين عليه من مصادر رسمية خلال الفترة الماضية^١. لقد كان لهذه الإجراءات دور كبير في تطور حجم المستوردات خلال الفترة السابقة، يمكن تقسيم الواردات السورية إلى قسمين:

(١) مستوردات حسب طبيعة المواد: (مواد خام- مواد مصنوعة- مواد نصف مصنوعة).

(٢) مستوردات حسب استهلاك المواد: (استهلاكية- وسيطة- أصول ثابتة).

يدرس البحث التغير في بنية هذه الواردات وفق التقسيم المشار إليه أعلاه في الجدول التالي.

الجدول (٣٧) المستوردات السورية حسب طبيعة واستخدام المواد (نسب مئوية).

العام	المستوردات حسب طبيعة المواد %		المستوردات حسب استخدام المواد %		
	مواد خام	مواد مصنوعة	نصف مصنوعة	استهلاكية	وسيطه
٢٠٠٠	١٢	٣٨	٥٠	١٣	٦٤
٢٠٠٥	٩	٥٣	٣٨	١١	٧٠
٢٠١٠	١٠	٥٢	٣٨	١٤	٦٦
٢٠١٥	٤٢	٣٢	٢٦	١٢	٧٩
٢٠١٧	٢٢	٣٢	٤٦	١٦	٦٧

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يُظهر الجدول السابق هيمنةً للواردات من المواد النصف مصنوعة خلال الفترة الأولى من الدراسة، إلا أن الواردات من المواد المصنوعة أخذ الدور المهيمن على باقي المستوردات خلال الفترة الثانية (فترة الخطّة الخمسية العاشرة) من الدراسة، وأن السلع الوسيطة التي تُستخدم في العمل الإنتاجي قد تراجعت من ٧٠% عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧% عام ٢٠١٠، أي إن سياسة الانفتاح التجاري زادت من اعتمادنا على الخارج. كذلك الأمر في فترة الأزمة فقد ظلت معظم المستوردات من المواد المصنوعة والمواد الوسيطة مما يعني تدني مستوى التصنيع وعدم قدرته على تلبية الحاجات المحلية^٢.

رابعاً: أثر الاستثمارات في المستوردات السورية:

ينتقل البحث في هذه الفقرة إلى دراسة دور الاستثمار في تغير المستوردات وذلك باستخدام الجدول التالي.

الجدول (٣٨): معدل نمو الواردات السورية ومعدل نمو الاستثمار الكلي (الوحدة بالمليون).

العام	الواردات	معدل نمو الواردات	الاستثمار الكلي	معدل نمو الاستثمار الكلي
٢٠٠٠	١٨٧٥٣٥	٠	١٥٥٦٢٨	٠
٢٠٠١	٢٢٠٧٤٤	١٥.٠٤	١٧٠١٨٩	٨.٥
٢٠٠٢	٢٣٥٧٥٤	٦.٣	١٩٧٣٣٠	١٣.٧
٢٠٠٣	٢٣٦٧٦٨	٠.٤	٢٣١٩٤٤	١٤.٩
٢٠٠٤	٣٨٩٠٠٦	٣٩.١	٢٥٥٧٦٨	١٠.٦
٢٠٠٥	٥٠٢٣٦٩	٢٢.٥	٢٨٨١٩٤	٩.٣
٢٠٠٦	٥٣١٣٢٤	٥.٤	٣٠٨٦٦٩	٦.٦
٢٠٠٧	٦٨٤٥٥٧	٢٢.٣	٢٨٣٠٩٨	٩-

^١ وقاف، حسين ياسين، مرجع سبق ذكره.

^٢ مداد مركز دمشق للدراسات والأبحاث، الميزان التجاري السوري في ربع قرن (دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٦)، دمشق، ٢٠١٨، ص ٢١.

٢٠٠٨	٨٣٩٤١٩	١٨.٤	٢٦٦٤٨٧	٦.٢-
٢٠٠٩	٧١٤٢١٦	١٧.٥-	٢٩٧٠٩٩	١٠.٣
٢٠١٠	٨١٢٢٠٩	١٢.٠٦	٣٣٧٤٢١	١١.٩
٢٠١١	٩٦٤٩٢٨	١٥.٨	٣٨١٣٩٤	١١.٥
٢٠١٢	٧٩٤٢٧٧	٢١.٤-	١٨٥٩٣٥	١٠.٥-
٢٠١٣	٩٤٤٩٢٦	١٥.٩	١٩٦١٦٤	٥.٢
٢٠١٤	١٥٦٢٨٤٦	٣٩.٥	٩٣٥٩٧	١٠.٩.٥-
٢٠١٥	١٤٩٧٣٤٠	٤.٣-	٢٤٦٥٥٩	٩٦.٢
٢٠١٦	٢٢٣٨٤٧٢	٣٣.١	٢٢١٤٣٠	١١.٣-
٢٠١٧	٣٠١٩٩٢٢	٢٥.٨	٢٧٤١٢٩	١٩.٢

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. معدلات النمو محسوبة من قبل الباحث.

لا يمكن من خلال الجدول السابق استنتاج وجود ارتباط موجب بين معدل نمو الاستثمار الكلي معدل نمو المستوردات السورية، وعلى الرغم من زيادة معدل نمو الاستثمار من ١٠.٣% عام ٢٠٠٩ إلى ١١.٩% عام ٢٠١٠، فإن الاستيراد ازداد خلال ذات الفترة من ١٧.٥% إلى ١٢.٠٦%، وهذا ما يدل على أن الهدف من الاستثمار لم يكن الحد من الاستيراد أو لم يؤد إليه. تراجع معدل نمو الاستثمار الكلي في معظم سنوات الأزمة، لكن ذلك لم يترافق بانخفاض معدل المستوردات في معظم السنوات، إذ ازداد معدل نمو المستوردات خلال فترة الأزمة بمعدل ١٤.٩ بالمتوسط يعود السبب في ذلك إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية حاجة السوق المحلي من المنتجات، والزيادة الكبيرة في أسعار المواد المستوردة، بالإضافة إلى سياسة الدولة التي هدفت إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% على المواد الأولية والمدخلات اللازمة للإنتاج، في حين كان معدل نمو المستوردات خلال الفترة الأولى ١١.٣%، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة المتبعة في هذه الفترة وخصوصاً في فترة الخطّة الخمسية العاشرة التي هدفت إلى تحرير التجارة، ما أدى إلى ازدياد المستوردات بشكل كبير.

٣-١-٣ الناتج المحلي الإجمالي السوري والتجارة الخارجية:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الارتباط الكبير مع عدد من المؤشرات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية. كما تمكن دراسة الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما من معرفة الكثير من الحقائق عن اقتصاد ذلك البلد مثل متابعة التقلبات الاقتصادية قصيرة ومتوسطة الأجل، ومقارنة حالة الاقتصاد من حيث التقدم والتطور سواء عبر الزمن للبلد نفسه أو مع بلدان أخرى في السنة نفسها. في عام ١٩٩٠ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سورية بسعر السوق ٥١٠.٥٤٨ مليار ليرة سورية، وارتفع إلى ٧٥٦.٤٠٤ مليار ليرة في عام ١٩٩٥، أما في عام ٢٠٠٠ فقد وصل إلى ٩٠٤.٦٢٢ مليار ليرة، ليبلغ ١١٥٦.٧١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٠٥، أما في عام ٢٠١٠ فقد بلغ الناتج المحلي ١٤٩٤.٥٩٥ مليار ليرة سورية.

تساعد دراسة حجم التجارة الكلية والناتج المحلي الإجمالي في معرفة مدى الانكشاف الاقتصادي وغيرها من المؤشرات المهمة اقتصادياً. فيما يلي جدول يوضح تغير حجم التجارة الخارجية، والناتج الإجمالي ومعدل الانكشاف في سورية:

الجدول (٣٩): الانكشاف الاقتصادي في سورية (الوحدة، بالمليون)

العام	الناتج المحلي الإجمالي (١)	التجارة الخارجية (٢)	الانكشاف الاقتصادي (٣) = (٢)/(١) * ١٠٠
٢٠٠٠	٩٠٤٦٢٣	٤٠٣٧٢٥	٤٤.٦
٢٠٠٥	١٥٠٦٤٣٩	٩٢٦٦٦٩	٦١.٥
٢٠١٠	٢٨٣٤٥١٩	١٤٠٧٢٢٨	٤٩.٦
٢٠١٥	٤٧٣٢٦٥٦	١٧٠٧٤٠٥	٣٦.١
٢٠١٧	٨٣١٧١٧٣	٣٣٧٠٩٤٠	٤٠.٥

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يبين الجدول السابق ارتفاع معدل الانكشاف خلال الفترة الأولى من الدراسة ووصوله في عام ٢٠٠٥ إلى مستوى مرتفع ٦١.٥%. يمكن تفسير هذه الحالة بعاملين أساسيين، أولهما سياسة الانفتاح على العالم الخارجي التي انتهجتها الحكومة في تلك الفترة، حيث انعكس ذلك على زيادة الواردات لسدّ العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات. أما العامل الثاني فيعود إلى صغر حجم السوق المحلية، واستحواد الصادرات النفطية على نصيب كبير من إجمالي الصادرات التي تتأثر بظروف الأسواق النفطية الدولية فضلاً عن التقلبات الأخيرة في أسعار الأسواق العالمية للمواد جميعها الزراعية وغير الزراعية^١. أما في فترة الحرب فقد تراجع معدل الانكشاف الاقتصادي وذلك بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي على سورية الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل التجارة الخارجية بشكل كبير.

٣-١-٦ الشركاء التجاريين لسورية:

أولاً: التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين.

تتأثر العلاقة بين الدولة وشركائها التجاريين إلى حد كبير بالعلاقات السياسية بين الدول التي تؤثر في تشجيع الاستفادة من المصالح الاقتصادية المشتركة وإبرام اتفاقات تجارية متبادلة، كما أن تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول يؤدي إلى إزالة معظم القيود الجمركية والكمية والسعرية والمعوقات الأخرى المتمثلة بوسائل الحماية المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول. هذه العلاقة تنطبق على سورية في علاقتها مع شركائها التجاريين. ولتوضيح قيمة التجارة الخارجية لسورية مع باقي الدول ندرج الجدول التالي:

الجدول (٤٠): التجارة الخارجية لسورية مع الكتل الدولية (ملايين الليرات السورية).

العام	المستوردات	معدل نمو المستوردات	الصادرات	معدل نمو الصادرات	التجارة الخارجية	الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٨٧٥٣٥	٠	٢١٦١٩٠	٠	٤٠٣٧٢٥	٢٨٦٥٥

^١ البشير، أمين البشير، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩-٩٠.

٢٠٠٥	٥٠٢٣٦٩	٦٢.٦	٤٢٤٣٠٠	٤٩.٠٤	٩٢٦٦٦٩	٧٨٠٦٩-
٢٠١٠	٨١٢٢٠٩	٦١.٦	٦٥٩٠٦٣	٥٥.٣	١٤٧١٢٧٢	١٥٣١٤٦-
٢٠١٥	١٤٩٧٣٤٠	٨٤.٣	٢١٠٠٦٤	٢٢.٦-	١٧٠٧٤٠٤	١٢٨٧٢٧٦-
٢٠١٧	٣٠١٩٩٢٢	٥٠.٤	٣٥١٠١٨	٤٠	٣٣٧٠٩٤٠	٢٦٦٨٩٠٤-

المصدر المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة. معدلات النمو محسوبة من قبل الباحثة.

نلاحظ من الجدول السابق زيادة قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة المدروسة، بالطبع هذه الزيادة ناجمة عن الزيادة الكبيرة في قيمة المستوردات السورية، حيث ازداد معدل نمو المستوردات بشكل كبير خلال الفترة المدروسة، بالمقابل نلاحظ التراجع الكبير بمعدل نمو الصادرات، وازداد هذا التراجع بشكل كبير في الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٠-٢٠١٥، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في حجم الصادرات السورية، بالإضافة إلى التراجع الكبير في قيمة الصادرات السورية الإجمالية النفطية منها والسلعية لعل أهم أسباب تراجع الصادرات السورية في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) هو انعكاس القطاع الصناعي عموماً الناتج عن اضطراب الأوضاع الأمنية وازدياد العقوبات الدولية المفروضة^١، وقد أدى هذا التراجع الكبير في حجم الصادرات إلى زيادة عجز الميزان التجاري.

١- الصادرات السورية إلى الشركاء التجاريين:

بشكل عام تبين الصادرات مدى الاعتماد على بعض الدول أو مجموعة دول أو منطقة في تصريف منتجاتها الفائضة عن الاستهلاك أو الإنتاج المخصص للتصدير، وذلك حتى يمكنها من الحصول على النقد الأجنبي لدعم متطلبات التنمية لديها، ودعم إيراداتها المختلفة من السلع والخدمات^٢.

ولتوضيح الصادرات السورية إلى باقي الدول ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (٤١): التوزيع النسبي للصادرات السورية إلى مختلف الدول (نسب مئوية).

العام	الدول العربية	الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	بلدان آسيوية	بلدان أمريكية	بلدان أخرى	المجموع (مليار ليرة سورية)
٢٠٠٠	٢١	٥٧.٧	٢	٩.٥	٢	٧.٣	٢١٦
٢٠٠٥	١٦	٤٤.٥	٠.٨	٠.٣٦	٣.٦	٣١	٤٢٤
٢٠١٠	٤٠	٣٧.٤	٠.٨	٨.٨	٣.٧	٠.٠٧	٥٦٩
٢٠١٥	٦٦.٥	١٦.٦	٤.٣	١٠.٥	٠.٦	١.٤	٢١٠
٢٠١٧	٧٢	٩	٠.٢	١٥	٠.٨	٣	٣٥١

المصدر المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب: محسوبة من قبل الباحثة بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية.

^١ شاهرلي، محمد شفيق، كيف ساهم النفط في زيادة عجز الميزان التجاري السوري، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني الاقتصادي سورية:

www.sy.aliqtisadi.com

^٢ البشير، أمين بشير، مرجع سبق ذكره، ص ٨١-٨٣.

نلاحظ من الجدول السابق أنّ الصادرات السوريّة قد تركّزت بشكلٍ كبيرٍ باتجاه دول الاتحاد الأوروبيّ حيث بلغت نسبة هذه الصادرات ٥٧.٧% في عام ٢٠٠٠، إلّا أنّ نسبة الصادرات إلى هذه الدّول قد تراجع بشكلٍ كبيرٍ ليصل إلى ١٦.٦% في عام ٢٠١٥، ويعود السبب في ذلك إلى سلسلة قراراتٍ اتخذتها دول الاتحاد الأوروبيّ التي تقضي إلى منع التّعامل التجاري مع سورية و منع رحلات الشّحن الجوّيّ من سورية إلى أوروبا، إضافةً إلى تجميد أرصدة مصرف سورية المركزيّ، وحظر بعض أنشطته^١. في حين استحوذت الدّول العربيّة على الحصة الأكبر من الصادرات السوريّة في عام ٢٠١٥، حيث بلغت حصّتها عام ٦٦.٥% عام ٢٠١٥.

٢-المستوردات السورية من الشركاء التجاريين

إن مستوردات أي دولة يوضح مدى سير واردات هذه الدولة وتدفقها من مجموعات دول العالم وأهم دولها ومدى اعتماد هذه الدولة على مجموعة الدول التي تستورد منها احتياجاتها من السلع الرأسمالية اللازمة لمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستهلاكية لسد الفجوة بين الطلب والعرض المحلي من السلع^٢. ولمعرفة نسب المستوردات السورية من مختلف دول العالم نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٢) المستوردات السورية من مختلف الدول (نسب مئوية):

العام	الدول العربية	الاتحاد الأوروبي	دول أوربية أخرى	بلدان آسيوية	بلدان أمريكية	بلدان أخرى	المجموع (مليار ل.س)
٢٠٠٠	١١.٩	٢٤.٨	١١.٩	١٦.٢	١٠	٢٤.٦	١٨٨
٢٠٠٥	١٢.٤	١٢.٢٥	١٢.١٥	١٤.١٤	٥.٢	٤٣.٦	٥٠٢
٢٠١٠	١٤.٨	٢٦	١٤.٨	٣٣.٤٣	٩.٥	١.٣	٨١٢
٢٠١٥	١٨.٥	١٣.٦	٩.٢	١٧	٧.٤	٣٤	١٤٩٧
٢٠١٧	١٦.٥	١٠	٧.٣	١٧.٦	٣.٩	٤٤.٧	٣٠١٩

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب: محسوبة من قبل الباحثة بالاستناد إلى بيانات المجموعات الإحصائية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ دول الاتحاد الأوروبيّ كانت تستحوذ على النسبة الكبيرة من المستوردات السوريّة، إلّا أنّ هذه النسبة قد تراجعت وبشكلٍ خاصّ في الفترة الممتدة بين (٢٠١٠-٢٠١٥)، وذلك بسبب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبيّ على سورية، مقابل هذا التراجع ازدادت حصة الدّول الآسيويّة والدّول العربيّة من المستوردات السوريّة.

^١ القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً خلال الأزمة في سورية، عام ٢٠١٤، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني business2: www.b2b.sy.com

^٢ البشير، أمين بشير، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الصادرات السورية

٣-٢-١ السياسة التجارية في مجال التصدير:

سيطر القطاع العام بعد عام ١٩٦٣ على مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، وذلك بهدف التوصل إلى حلول ومعالجة لمشاكل اختلال معادلة التوازن الاقتصادي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والعجز في القطع الأجنبي، الأمر الذي يقود بالمحصلة إلى رفع مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، وكذلك تأمين حاجات الاستهلاك الشعبي، وتسويق وتصدير المنتجات الفائضة من حاجات الاستهلاك الأساسية. يظهر بوضوح أنه على امتداد الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ قد حصلت تغييرات وتطورات مهمة تهدف إلى تنشيط مساهمة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية. يمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى تركّز الإصلاحات الاقتصادية منذ أواخر الثمانينات بشكل أساسي ضمن المحاور التالية^١:

١. زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد خاصة في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والسياحة وبدء اعتماد الإنتاج على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١.
 ٢. التوسع النسبي أو الجزئي في تحرير قطاع التجارة الخارجية.
 ٣. التوجّه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال صناعات بدائل المستوردات، إذ تم إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود مع التأكيد على أنّ الهدف الأساسي من تشجيع التصدير هو تغطية تمويل الاستيراد والوفاء بالالتزامات الخارجية، كما تم تطوير معدلات التعرفة الجمركية بما يخدم هذه الأهداف^٢.
- تراجع دور ومساهمة القطاع العام في تجارة الاستيراد السورية خلال فترة التسعينات، مقابل احتكاره تجارة التصدير، لذلك تم العمل بشكل حثيث من أجل تنشيط مساهمة ودور القطاع الخاص في تجارة الاستيراد عن طريق إزالة العوائق التي اعترضت عمل هذا القطاع في المراحل السابقة، وذلك عن طريق التسهيلات الائتمانية مقابل التصدير، وبأموال المغتربين، الأمر الذي ساهم نسبياً في تنمية دور القطاع الخاص في حركة التجارة الخارجية.

عموماً، عانت الكثير من الصادرات السورية من ضعف القدرة التنافسية الخارجية التي حالت دون دخولها بقوة إلى أسواق أوروبا الغربية بصورة تعوّض عن فقدان أسواق أوروبا الشرقية وذلك للأسباب التالية^٣:

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الناجمة عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المنتجة محلياً.
- غياب الشركات المتخصصة بعمليات التسويق في الخارج.
- ضعف كفاءة الإدارة، وانعكاس ذلك في ارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة.

^١ أحمد، هناء يحيى سيد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، اللاذقية، عام ٢٠٠٧، ص ١٩.

^٢ القزاز، عزيز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجية- واجبات السياسة الاقتصادية، ضمن ندوة حول ترويج الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، غرفة تجارة دمشق ومؤسسة فريدريش ناومان، دمشق، ١٧/١١/١٩٩٤، ص ٧٢.

^٣ عبد النور، خالد، تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٩.

• عدم توفر التسهيلات الخاصة بتمويل الصادرات.

بشكل عام، تقوم سياسة التصدير في سورية على المبادئ التالية^١:

- يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد، ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل.
- إقامة المناطق الحرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير.
- عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري مع العديد من الدول.
- كان الإجراء الذي يضمن نسبة الاحتفاظ بحصيلة الصادرات من النقد الأجنبي قد تدرج من ٢٥% إلى ٥٠%، ثم إلى ٧٥%، وفي وقت لاحق صدر إجراء آخر سمح لمصدري الخضار والفواكه الاحتفاظ بنسبة ١٠٠% من حصيلة الصادرات كي يتم استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي.
- السماح للمسافرين باصطحاب منتجات سورية المنشأ بحدود ٥٠٠ ألف ليرة سورية معفاة من إجازة التصدير.
- إلغاء عمولات مؤسسة التجارة الخارجية على التصدير.

فضلاً عما تقدم، تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتبسيط عمليات الاستيراد والتصدير، وإعادة صياغة مجموعة أحكام التجارة الخارجية النافذة، كما أحدثت هيئة لتشجيع الصادرات والعمل على وضع قانون التجارة الإلكترونية، كل ذلك بهدف تطوير عملية التصدير والوصول إلى صادرات ذات جودة عالية^٢.

٣-٢-٢ صادرات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.

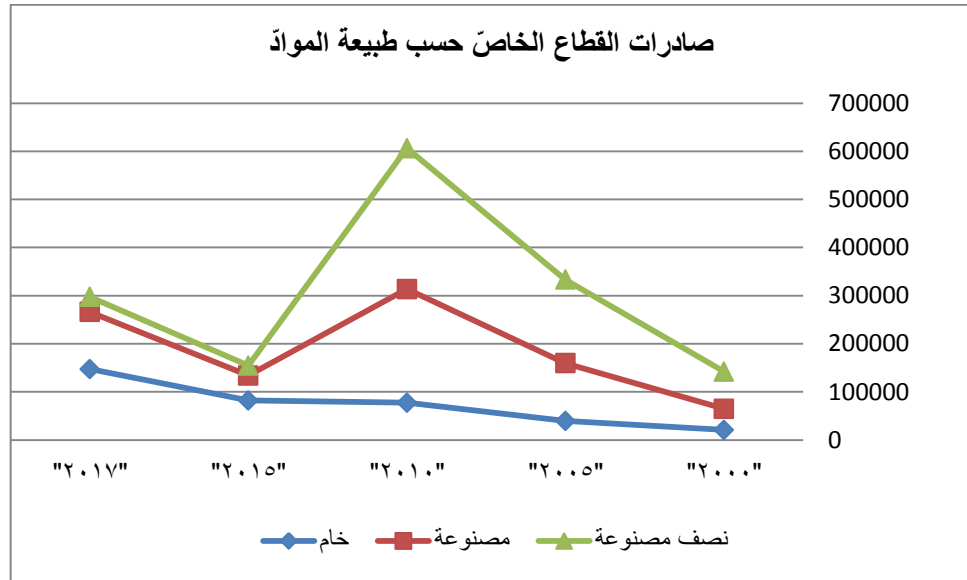
في البداية سيطرت المواد الخام على صادرات القطاع الخاص حيث شكّلت نسبة ٤٨% في عام ٢٠٠٠ لترتفع إلى ٥٠% في عام ٢٠٠٢، إلا أنّ هذه النسب تراجعت لصالح صادراته من المواد المصنوعة والمواد النصف مصنوعة، فقد بلغت صادراته من المواد المصنوعة أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٧ حيث بلغت نسبة ٥٩%، إلا أنّ نسبتها تراجعت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلى ٤٣% مقابل ارتفاع نسبة صادراته من المواد الخام إلى ٥٣%، استمرت نسبة صادراته من المواد المصنوعة بالتراجع إلى ٤٠%، وترافقت كذلك بتراجع نسبة صادراته من المواد الخام إلى ٤٩.٥% في عام ٢٠١٧^٣.

فيما يلي شكل بياني يوضح صادرات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد (ملايين الليرات السورية):

^١ أحمد، هناء يحيى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

^٢ البشير، أمين بشير، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

^٣ النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً إلى المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.



الشكل رقم (١٠) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يبين الشكل أعلاه ازدياد قيم صادرات القطاع الخاص بشكلٍ مضطربٍ خلال الفترة المدروسة وحتى عام ٢٠١٠ أيضاً، يُظهر الشكل بوضوح تزايداً في قيم الصادرات من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة، إلا أنّ نسبتها لا تزال قليلةً، وقد يكون أحد أسباب ذلك التطبيق التام لاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى، إضافةً إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة والتي هدفت إلى إطلاق قوى التصدير أمام القطاع الخاص، وإشراكه في جميع المجالات التي كانت حكرًا على القطاع العام، وسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد، إذ سعت السياسة الاقتصادية إلى تشجيع رأس المال الوطني والعربي والأجنبي على الاستثمار في سورية، والسعي إلى تخفيف القيود المفروضة على صادرات القطاع الخاص. كذلك تم اتخاذ القرار رقم ٥٢٦ لعام ٢٠٠١ باعتماد استراتيجية التصدير في سورية، بهدف تشجيع الصادرات غير النفطية الذي يتضمن إعفاء الصادرات السورية ما عدا النفط من جميع الضرائب والرسوم^١، لكن قيم هذه الصادرات تراجعت خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ وذلك بسبب تراجع الاستثمارات والحصار الاقتصادي على سورية، إلا أنها تحسّنت خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ بسبب تحسّن الأوضاع الأمنية وعودة المستثمرين إلى الاستثمار والتصدير وتحسّن العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

٣-٢-٣ أثر الاستثمارات الخاصة على صادرات القطاع الخاص:

يدرس البحث في هذه الفقرة أثر الاستثمارات الخاصة على صادرات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد من خلال حساب معدّل نموّ كلّ منهما من ثمّ نقوم بالمقارنة بين معدّلات كلّ منهما لمعرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص وصادرات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.

^١ العمادي، محمد، تطوير الفكر التنموي، ٢٠٠٤، ص ٢٥١.

الجدول (٤٣): معدّل نموّ صادرات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ (الوحدة بالمليون).

العام	خام	نمو	مصنوعة	نمو	نصف مصنوعة	نمو	معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ
٢٠٠٠	١٧٨٨٠	٠	١٢٨٩٢	٠	٦٤٤٣	٠	٠
٢٠٠١	١٨٦٥٩	%٤	١٥٠٧٣	%١٧	٧٤٠٧	%١٥	٠.٥-
٢٠٠٢	٣٥٥٤٥	%٩٠	٢٤٥٦٢	%٦٣	١١٠٤١	%٤٩	٣٥.٤
٢٠٠٣	٢٢٤٦١	%٣٧-	٢٢٧٩٠	%٧-	٩٧٥٣	%١٢-	١٣.٣
٢٠٠٤	٥٤٩٦٤	%١٤٥	٦٠١٠٠	%١٦٤	٤٧٠٦٦	%٣٨٣	٤٠
٢٠٠٥	٦٤٤٧٥	%١٧	٨٨٦٨١	%٤٨	٥٨٢١٤	%٢٤	١٧.٥
٢٠٠٦	٥٢٣٦١	%١٩-	١٥٩٠٥٤	%٧٩	٦٧٥٠٢	%١٦	١٦.٥
٢٠٠٧	٦٠٨٦٦	%١٦	١٩٧٧٧٣	%٢٤	٧٤٨٢٩	%١١	١١-
٢٠٠٨	٤٩٧٠٠	%١٨-	٢٣٥٩٤١	%١٩	١٣٨٧١٦	%٨٥	٤.٨
٢٠٠٩	٧٢٠٣٠	%٤٥	١٥٨٦٤٦	%٣٣-	٧٧٢٦٦	%٤٤-	٠.٣-
٢٠١٠	٦٤٦٠٩	%١٠-	١٥٥٨٧٦	%٢-	٥٩٩٦٨	%٢٢.٨-	٢٦
٢٠١١	٥٣٤٩٥	%٢٠.٧-	١٣٣١٥٧	١٧-	٥٥٨٦٧	٧.٣-	٢٧.٧
٢٠١٢	٤٤٢٧٣	%٢٠.٨-	٦٠١٩٨	١٢١-	٣٦٨٧٠	٥١.٥-	٩٥-
٢٠١٣	٧٤٥٤٢	%٤٠.٦	٤٨٢٤٣	٢٤.٧-	٣٤١٨٣	٧.٨-	١٧.٧
٢٠١٤	٥٣٦١٨	%٣٩-	٥٠٣٤٢	%٤.١٦	١٩٥٥٣	٧٤.٨-	١٤٠-
٢٠١٥	٨١٩٣٤	%٣٤.٥	٥١٩٠٩	%٣	٢٠٥٩٣	٥.٠٥	٦٠.٣
٢٠١٦	١٤٥٢٥٢	%٤٣.٥	١٣٤٢٧٦	%٦١.٣	٣٤٧٠٧	٤٠.٦	٧.٧-
٢٠١٧	١٤٧٢١٤	١.٣	١١٨٩٩٦	١٢.٨-	٣١٢٧٥	١٠.٩-	٥٣.٤-

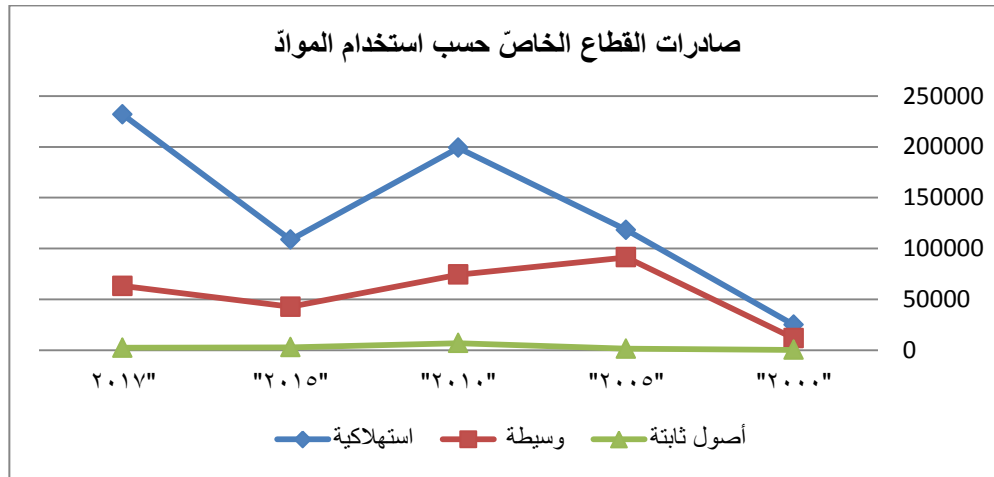
المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

يشير الجدول السابق إلى أنّ ارتفاع معدّل نموّ استثمارات القطاع الخاصّ كانت تترافق بارتفاع معدّلات صادراته من الموادّ الخام والمصنوعة والنّصف مصنوعة، في حين ترافق انخفاض معدل نمو استثمارات القطاع الخاص بانخفاض معدل صادراته من هذه المواد وذلك حتّى عام ٢٠٠٥، أمّا في عام ٢٠٠٦ وما يليه فإنّ ارتفاع معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ لم يترافق بالضرورة بارتفاع معدّل صادراته من هذه الموادّ، وقد يعني ذلك أنّ استثمارات القطاع الخاصّ الجديدة لا يتمّ توظيفها في القطاع الإنتاجي الذي يؤدّي إلى زيادة الإنتاج والتّصدير من الموادّ المصنّعة، أو أنّ تلك الاستثمارات كانت موجهة إلى السّوق الداخليّة. إضافةً إلى أنّ الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) هي فترة تطبيق الخطّة الخمسيّة العاشرة التي هدفت إلى تحرير التّجارة الأمر الذي أدّى إلى عدم قدرة المنتج السّوريّ على المنافسة في الأسواق الخارجيّة، ممّا أدّى إلى ضعف الرّغبة في إنتاج موادّ معدّة للتّصدير. نلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق تأثّر معدّل نموّ الصّادرات السّوريّة بالأوضاع التي تمرّ بها البلاد، إذ ترافق ذلك بتراجع معدّل نموّ الاستثمارات وكذلك بمعدّل نموّ الصّادرات، حيث كان معدّل نموّ الصّادرات الخام خلال الأزمة ٧.٣%، الموادّ المصنوعة ١٥.٣%، النّصف مصنوعة ١٥.٩%.

٣-٢-٤ صادرات القطاع الخاص حسب استخدام المواد.

كما أشارت الدراسة سابقاً، تُقسم الصادرات حسب استخدام المواد إلى: (١) مواد استهلاكية (٢) مواد وسيطة (٣) أصول ثابتة (سلع رأسمالية).

فيما يتعلّق بالقطاع الخاص فقد سيطرت المواد الاستهلاكية على صادراته وعلى الرغم من التغيّر في نسبة صادراته من هذه المواد، إلا أنّها ظلّت مهيمنة على إجمالي صادراته. عملياً بلغت نسبة صادراته في عام ٢٠٠١ من هذه المواد ٧٢٪، مقابل ٢٦٪ للمواد الوسيطة، ثمّ تراجعت إلى ٥٣٪ مقابل ٤٥٪ للمواد الوسيطة في عام ٢٠٠٣، بعد ذلك عادت صادراته من المواد الاستهلاكية للارتفاع لتبلغ نسبة ٧١٪ في عام ٢٠١٠ مقابل ٢٦.٥٪ للمواد الوسيطة، وفي عام ٢٠١٥ تراجعت نسبة صادراته من المواد الاستهلاكية إلى ٧٠٪، مقابل ٢٨٪ للمواد الوسيطة، لكن في عام ٢٠١٧ ارتفعت نسبة صادراته من المواد الاستهلاكية إلى ٧٨٪، وتراجعت صادراته من المواد الوسيطة إلى ٢١٪^١، يلخّص الشكل التّالي هذه التّغيرات (الوحدة بالمليون).



الشكل (١١) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

٣-٢-٥ أثر الاستثمارات الخاصة في صادرات القطاع الخاص حسب استخدام المواد:

ينقل البحث في هذه الفقرة إلى محاولة استقصاء أثر الاستثمارات الخاصة في صادرات القطاع الخاص حسب استخدام المواد، بالاعتماد على بيانات الجدول التّالي.

الجدول (٤٤) معدّل نموّ صادرات القطاع الخاصّ حسب استخدام الموادّ (الوحدة بالمليون):

العام	استهلاكية	نمو	وسيطه	نمو	أصول ثابتة	نمو	معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ
٢٠٠٠	٢٤٩٨٢	٠	١١٧٤٥	٠	٤٨٧	٠	٠
٢٠٠١	٢٩٤٢٩	١٨٪	١٠٨٤١	٨-٪	٨٦٩	٨٢٪	٠.٥-

^١ النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً إلى المجموعات الإحصائية ٢٠٠٣.

٣٥.٤	%١١٢	١٨٤٢	%١٧٩	٣٠.٢٨٥	%٣٣	٣٩.٢١	٢٠٠٢
١٣.٣	%٣٣-	١٢٢٦	%١٩-	٢٤٤٢٧	%٢٥-	٢٩٣٥١	٢٠٠٣
٤٠	%٢٠	١٤٧٥	%١٧٦	٦٧٤٦٠	%٢١٨	٩٣١٩٥	٢٠٠٤
١٧.٥	%٧	١٥٨١	%٣٦	٩١٤٥٦	%٢٧	١١٨٣٣٤	٢٠٠٥
١٦.٥	%٧٢	٢٧١٦	%٦-	٨٦٤٠٩	%٦٠	١٨٩٧٩٣	٢٠٠٦
١١-	%٩٠	٥١٥٦	%١٢	٩٦٥٢٩	%٢٢	٢٣١٧٨٢	٢٠٠٧
٤.٨	%٢٣	٦٣٢١	%٦٥	١٥٩٤٤٦	%١٢	٢٥٨٥٩٠	٢٠٠٨
٠.٣-	%٥-	٦٠٢٥	%٤٢-	٩٢٢٧٨	%١٩-	٢٠٩٦٣٩	٢٠٠٩
٢٦	%١٣	٧١٢٨	%١٩-	٧٤٤١٣	%٥-	١٩٨٩١٢	٢٠١٠
٢٧.٧	%٣٦.٥-	٥٢٢٠	%١٢.٩-	٦٥٨٦٧		---	٢٠١١
٩٥-	%٩.٥	٥٧٧٠	%٣٦.٣-	٤٨٣٠٥	%١٢٧.٩-	٨٧٢٦٦	٢٠١٢
١٧.٧	%٣.٤	٥٩٧٤	%١١.٨	٥٤٨٠٠	%١١.٦-	٧٨١٩٤	٢٠١٣
١٤٠-	%٩٥-	٣٠٦١	%٥٤.٥-	٣٥٤٦٢	%٧.٩	٨٤٩٩٠	٢٠١٤
٦٠.٣	%٠.٠٣-	٣٠٦٠	%١٧	٤٢٧٣٣	%٢١.٧	١٠٨٦٣٤	٢٠١٥
٧.٧-	%١٥.٧-	٢٦٤٣	%٢٥.٣	٥٧٢٣٠	%٥٧.٢	٢٥٤٣٥٣	٢٠١٦
٥٣.٤-	%٣.٣-	٢٥٥٨	%٩.٤	٦٣٢٢٨	%٩.٧-	٢٣١٦٩٩	٢٠١٧

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، بيانات هيئة تخطيط الدولة.

الملاحظة الجديرة بالاهتمام التي يشير إليها الجدول السابق هي التقلُّب الكبير في معدّلات نموّ الصادرات من كلّ أنواع الموادّ، الأمر الذي يجعل من الصعب استنتاج علاقةٍ ما مع معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة. عموماً يمكن الإشارة إلى أنّ ارتفاع معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة ينعكس بنفس الوتيرة على صادراته من الموادّ الاستهلاكية والوسيلة والأصول الثابتة وذلك خلال النصف الأوّل من الفترة المدروسة، لكن منذ عام ٢٠٠٦ بدأت تظهر ملامح علاقةٍ سالبةٍ بين معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة ومعدّلات نموّ تلك الصادرات. في فترة الأزمة تراجع معدّل نموّ الصادرات، لكن مع تحسّن الوضع الأمنيّ تحسّن معدّل نموّ الصادرات من الموادّ الاستهلاكية والوسيلة في حين ظلّ معدّل نموّ الصادرات من الأصول الثابتة سالباً. الصادرات من الموادّ الاستهلاكية -١٠.٤%، الوسيلة -٥.٧%، الأصول الثابتة -١٩.٦%

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في المستوردات السورية

٣-٣-١ السياسة التجارية في مجال المستوردات السورية

في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين اتجهت الحكومة السورية إلى التخلي عن مهمة تأمين القطع اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص، تاركاً له مهمة تأمين القطع اللازم بطرقه الخاصة، وأعطت لكل مصدر حق استخدام حصيلة صادراته لتمويل مستورداته فقط، وبذلك أصبح القطاع الخاص يستورد بقطع حرّ حسب سعر الصرف السائد في أسواق الدول المجاورة، والأسواق السوداء المحلية، وبموجب تسهيلات ائتمانية خارجية أو بدون تمويل، وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٩١، ونتيجة لذلك ازداد نشاط حركة خروج الليرة السورية إلى الأسواق الخارجية لشراء القطع اللازم لتمويل الاستيراد. كما تميّزت هذه المرحلة ١٩٨٥-١٩٩٥ / بارتفاع كبير في نسبة مستوردات القطاع الخاص إلى حوالي (٦٥-٧٥) % من إجمالي قيمة المستوردات السورية بعد أن كانت نسبة (٧٠-٩٠) % من إجمالي تلك المستوردات تم عبر مؤسسات القطاع العام^١.

تدريجياً أصبحت سياسة التجارة الخارجية أكثر انفتاحاً حيث تم تخفيض القيود المفروضة على استيراد العديد من السلع إضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع الأخرى التي كان استيرادها ممنوعاً، ورافق ذلك إعفاء أغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري، وسُمح بالاستيراد وبتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً، وألغي نظام الاستيراد الاستثنائي في عام ١٩٩٠. أثر قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ بقوة في التجارة الخارجية حيث تم بموجبه استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر أو تقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي كما مُنحت تلك المشاريع ميزة استيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية.

في عام ١٩٩٨ تم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداءً من ١٩٩٨/١/١. يتم بموجب هذه المنطقة إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على المستوردات من البضائع الوطنية المنشأ بين الدول الأعضاء، وذلك بموجب شهادة المنشأ التي تقوم على قواعد معينة لتحديد نسبة مئوية معينة للمدخلات (٥٠% أو ٤٠%) مثلاً، أو اختلاف بند التعرفة الجمركية بعد إجراء عمليات التصنيع والإعداد، وسُمح لكل دولة عضو بالمحافظة على تعرفتها الجمركية الخاصة وحرّيتها الكاملة في فرض القيود الكمية (الاستيرادية) والإدارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، وذلك طبقاً لخطة عمل وجدول زمني وقواعد فنية مساندة تتوافق مع أهداف منظمة التجارة العالمية^٢.

وفي السياق ذاته، تضمّن القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ إجراء تخفيضات واسعة النطاق على رسوم الاستيراد وإعطاء حوافز بعيدة المدى للقطاع الخاص، كما أجريت تعديلات واسعة على

^١ الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

^٢ ثابت، ناديا خالد نعمان، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، عام ٢٠٠٦، ص ٣٣.

^٣ المنذري، سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة المدبولى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٧.

الرّسوم الجمركيّة حيث تمّ تخفيض الحدّ الأدنى للرّسوم من ١٥% إلى ٧٠%، وفيما يتعلّق بالموادّ الأوليّة الخام والموادّ الوسيّطة الخاصّة بالقطاع الصّناعيّ فقد تمّ إلغاء الرّسوم عليها كليّاً. بالمحصّلة، لعبت هذه الإجراءات جميعها دوراً هامّاً في زيادة المستوردات السّلعية للقطاع الخاصّ^١.

وفي إطار السّعي لتحقيق مستوى أعلى من المرونة والديناميكيّة في مجال التّجارة الخارجيّة صدر في عام ٢٠٠٥ القانون رقم ١١٧ الذي سمح وللمرّة الأولى في سورية للمصارف المرخّصة بمنح التّسهيلات المصرفيّة بالعملات الأجنبيّة لمن يرغب من المستوردين من القطاع الخاصّ في تمويل الاستيراد بالقطع الأجنبيّ بعد الحصول على الضّمانات اللازمة على أن يتمّ تسديد هذه التّسهيلات بالعملات الأجنبيّة من إيداعات المستورد في حساباته بالعملات الأجنبيّة لدى المصارف المرخّصة المغذّاة بشيكات أو حوالات مصرفيّة واردة من الخارج^٢.

في عام ٢٠٠٧ تمّ إصدار القانونين ٨/و/٩، من ثمّ تمّ توقيع اتّفاقيّة منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى، والدّخول في مفاوضات الشّراكة السّوريّة الأوربيّة، وتوقيع الاتّفاقيات الثّنائيّة مع العديد من الدّول. بالمحصّلة، يمكن تلخيص أهمّ ملامح السّياسة الاقتصاديّة التي انتهجها القطر من خلال تحرير وتطوير التّجارة بما يلي:

- تخفيف القيود على عمليّات الاستيراد وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملاً في خدمة العمليّات الإنتاجيّة.
- تطوير معدّلات التّعرفة الجمركيّة بما يخدم هذه العمليّة.
- السّماح للقطاع الخاصّ باستيراد وتوزيع موادّ أساسيّة كانت محصورةً بمؤسّسات القطاع العامّ.
- تحرير استيراد عددٍ كبيرٍ من الموادّ سواء من الدّول العربيّة الأعضاء بمنطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى أو من باقي دول العالم^٣.
- السّماح باستيراد الموادّ والمنتجات كلّها التي لا يوجد لها إنتاج محليّ، أو التي لا تكفي حاجة الاستهلاك المحليّ، أو تلك التي تدخل بشكل غير نظاميّ، والتي كانت ممنوعةً بهدف حماية الصّناعة الوطنيّة، وأصبح من الممكن حمايتها من خلال الإجراءات الجمركيّة.
- إلغاء العمل بشرط الاستيراد المباشر من بلد المنشأ والسّماح بالاستيراد من بلد المنشأ وغير المنشأ باستثناء عددٍ من الموادّ.
- إلغاء عمولات مؤسّسة التّجارة الخارجيّة على الموادّ والسّلع المستوردة من الدّول الأعضاء في منطقة التّجارة الحرّة العربيّة الكبرى^٤.

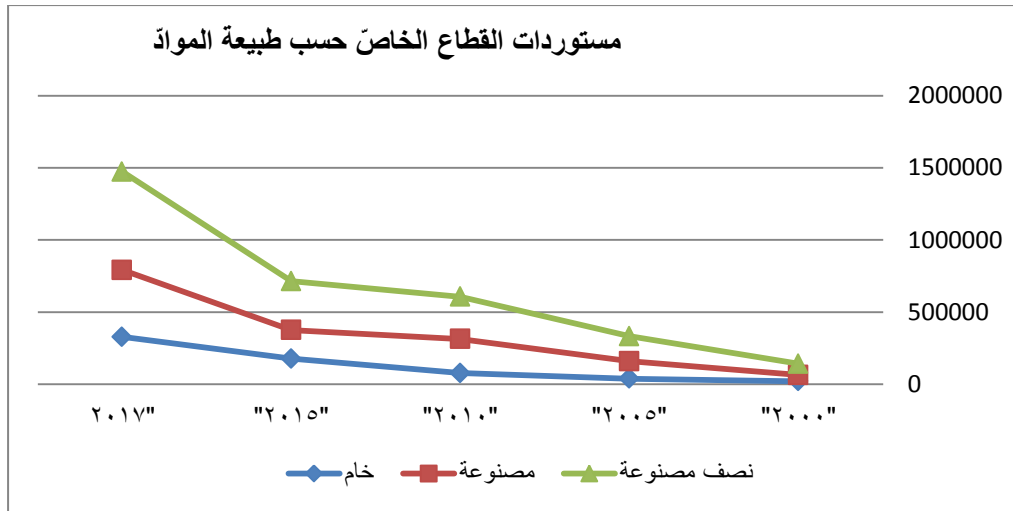
^١ حبيب، مطانيوس، إجراءات الاستيراد والرسوم الجمركيّة، عام ٢٠٠٣، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.alwatan.com
^٢ حبيب، مطانيوس، الشّراكة السّوريّة الأوربيّة وقطاع الصناعة (الأثار والمهام)، جمعيّة العلوم الاقتصاديّة، ندوة الثلاثاء الاقتصاديّة التاسعة عشر حول قضايا اقتصاديّة راهنة، من ٢٢ - ٢٠٠٦/٦/٣٠.
^٣ الحمّش، منير، أوراق في الاقتصاد السّياسي الأزمة الاقتصاديّة الراهنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، عام ١٩٩٩، ص ١٣.
^٤ البشير، أمين بشير، أثر تحرير التجارة الخارجيّة على الموازنة العامة في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، ٢٠١١، ص ٦٢.

٣-٣-٢ مستوردات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.

تُقسم المستوردات حسب طبيعة المواد إلى موادّ خامّ وموادّ مصنوعةٍ وأخرى نصف مصنوعةٍ. يساهم القطاع الخاصّ في استيراد هذه الموادّ بنسبٍ مختلفة وذلك حسب الحاجة إليها أو حسب المتاح والممكن، أو حسب السياسة التجاريّة التي ينتهجها هذا القطاع. وللتعرّف على مستوردات هذا القطاع من هذه الموادّ يعتمد البحث على المجموعات الإحصائيّة التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء:

سيطرت الموادّ النّصف مصنوعةٍ على مستوردات القطاع الخاصّ طيلة فترة الدّراسة، وبلغت أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة مستورداته من الموادّ النّصف مصنوعة إلى ٦٠% من إجماليّ مستورداته. في عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة مستورداته من الموادّ الخام ١٥% من إجماليّ مستورداته مقابل ٣١% موادّ مصنوعةٍ في حين بلغت نسبة مستورداته من الموادّ النّصف مصنوعة ٥٤% من إجماليّ مستورداته.

في عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة مستورداته من الموادّ المصنوعة إلى ٣٩%، في حين تراجعت نسبة مستورداته من الموادّ الخام إلى ١٣%، ونسبة مستورداته من الموادّ النّصف مصنوعة إلى ٤٨%^١. في عام ٢٠١٥ الموادّ الخام ٢٤.٧%، الموادّ المصنوعة ٢٧.٨%، الموادّ النّصف مصنوعة ٤٧.٣%. في عام ٢٠١٧ الموادّ الخام ٢٢.٣%، الموادّ المصنوعة ٣١.٥%، النّصف مصنوعة ٤٦.٢%. فيما يلي شكلٌ بيانيّ يوضح مستوردات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ:



الشكل رقم (١٢) المصدر: المجموعات الإحصائيّة.

من خلال الشّكل السّابق نجد أنّ قيمة مستوردات القطاع الخاصّ من الموادّ المصنّعة تشكّل نسبة ٣٩% و ٤٨% من الموادّ نصف المصنّعة وهي نسبٌ كبيرةٌ تشغل في تصنيعها وإنتاجها عمالةً أجنبيّةً بدلاً من تصنيعها في الدّاخل بعمالةٍ وطنيّةٍ.

^١ النسبة محسوبة من قبل الباحثة استناداً إلى المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

٣-٣-٣ أثر الاستثمارات الخاصة على مستوردات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.

يحاول البحث في هذه الفقرة التعرف على أثر الاستثمارات الخاصة في مستوردات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد وذلك بالاعتماد على الجدول التالي.

الجدول (٤٥): معدّل نموّ مستوردات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ.

العام	خام	نمو	مصنوعة	نمو	نصف مصنوعة	نمو	معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ
٢٠٠٠	٢٠٧٨٠	-	٤٤٠١٥	-	٧٧٠٨٦	-	-
٢٠٠١	٢٠٣٩٧	٢٠٠٢	٦٠٨٦٧	٣٨	٩٢٠٤٧	١٩	٠.٥-
٢٠٠٢	٢٠٤٨٨	٢٠٠٣	٦٢٤٠٨	٣	٨٥٧٦٥	٧-	٣٥.٤
٢٠٠٣	٢٥٣٣٦	٢٠٠٤	٦٢٧٤٢	٠.٥	٩٣٢٣٦	٩	١٣.٣
٢٠٠٤	٣٩٩٩٥	٢٠٠٥	١٠٠٦٧٨	٦١	١٣٩٣١١	٤٩	٤٠
٢٠٠٥	٣٩٤٤٧	٢٠٠٦	١٢٠١٣١	٩١	١٧٣٥٢٦	٢٥	١٧.٥
٢٠٠٦	٣٤٩٢٠	٢٠٠٧	١٢٦٩١٩	٦	١٦١٩٦٥	٧-	١٦.٥
٢٠٠٧	٤٢١٨٦	٢٠٠٨	١٣٩٥٧٣	١٠	٢١٦٦٢٤	٣٤	١١-
٢٠٠٨	٧٢١٩٦	٢٠٠٩	١٤٧١٣٦	٧١	٣٢٨٦١٥	٥٢	٤.٨
٢٠١٠	٨٦٣٣٢	٢٠١١	١٨٥٧٧٨	٢٠	٣٣٥٤٨٨	٢	٠.٣-
٢٠١١	٧٧٣٠٥	٢٠١٢	٢٣٦٤٠٣	١٠-	٢٩٢٧٦٢	١٣-	٢٦
٢٠١٢	٨٦٩٧٧	٢٠١٣	٢٥٧٠٩٩	١١	٣٦٣٣٧٢	١٩.٤	٢٧.٧
٢٠١٣	٦٩٢٣٧	٢٠١٤	١٢٠١٢٢	٢٥.٦-	٢٠٥٧٠٢	٧٦.٦-	٩٥-
٢٠١٤	٣٤٣٥٩٠	٢٠١٥	٢٢٥٣٦٦	٧٩.٨	٣٢٥٢٠	٥٣٢-	١٧.٧
٢٠١٥	٢٠٢٥٨٦	٢٠١٦	٣٤٣٣٣٢	٦٩.٦-	٣٨٩٦٥٥	٩١.٦	١٤٠-
٢٠١٦	١٧٧١٦١	٢٠١٧	١٩٩١٣٧	١٤.٣-	٣٣٨٣٣٥	١٥-	٦٠.٣
٢٠١٧	٢٥٥٢٠٧	٢٠١٨	٣٣٥٤٢٠	٣٠.٥	٥٥٢٥٠٤	٣٨.٧	٧.٧-
٢٠١٨	٣٢٨٠٩٦	٢٠١٩	٤٦٤١٩٠	٢٢.٢	٦٨٠٧١٨	١٨.٨	٥٣.٤-

المصدر: المجموعات الإحصائية، وهيئة تخطيط الدولة ٢٠١١. معدّل النموّ محسوب من قبل الباحثة.

في بداية الفترة المدروسة كان معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة سالباً، بالمقابل كان معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الخام سالباً. في عام ٢٠٠٤ بلغ معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ أعلى نسبة ٤٠٪، قابله ذلك ارتفاع مماثل في معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الخام والموادّ المصنوعة والنّصف مصنوعة. أمّا في عام ٢٠٠٧ فقد كان الأمر معكوساً فعلى الرّغم من انخفاض معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ ارتفع معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الخام والموادّ النّصف مصنوعة في حين انخفض معدّل نموّ مستورداته من الموادّ المصنوعة، أي زيادة الاستثمارات تؤدّي إلى زيادة المستوردات من الموادّ الموظّفة في الإنتاج وتقليل المستوردات من الموادّ المصنوعة. لكن في عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) تراجع معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الخام والموادّ النّصف مصنوعة، مقابل ارتفاع معدّل نموّ مستورداته من الموادّ المصنّعة، ممّا يعني أنّ سياسة الانفتاح والتحرّر التجاري أدت إلى ضعف المنتج السوريّ وعدم قدرته على المنافسة، وزيادة اعتماد السوق السورية على المنتجات المستوردة. أمّا في الفترة الأولى فقد كان معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الخام بالمتوسط ٤٤٪، نتيجةً لسياسة الحكومة على تشجيع استيراد الموادّ الأوليّة والموادّ المستخدمة في الإنتاج،

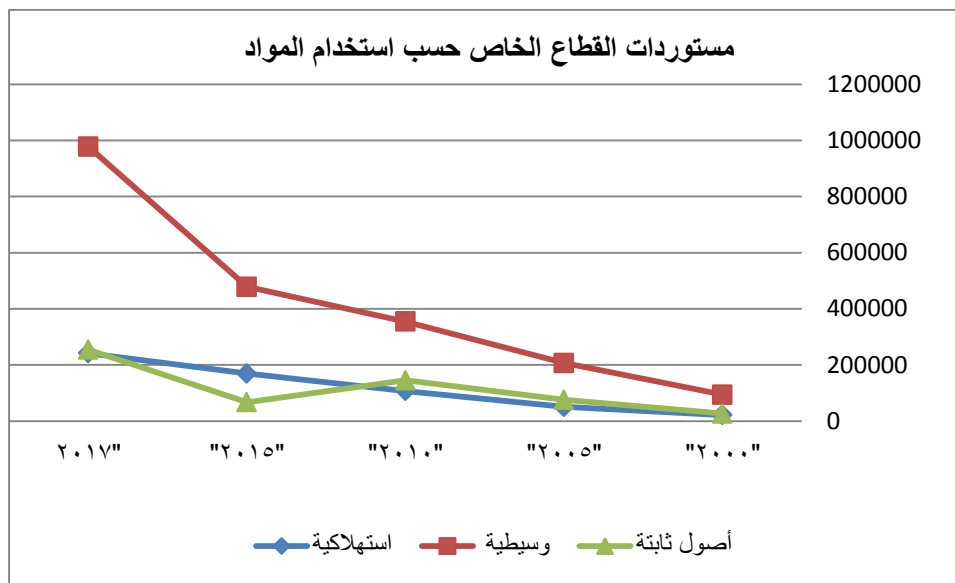
إلا أن الحصار الاقتصادي أدى إلى تراجع معدل نمو مستورداته من المواد المصنوعة والنصف مصنوعة حيث كان معدل نموها بالمتوسط خلال هذه الفترة (٤.١-، ٦٥) % على التوالي.

٣-٣-٤ مستوردات القطاع الخاص حسب استخدام المواد

تقسم المواد التي تستورد حسب استخدام المواد إلى مواد استهلاكية ومواد وسيطة إضافة إلى المواد الرأسمالية. بالنسبة للقطاع الخاص فقد سيطرت السلع الوسيطة على مستورداته حيث بلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٧١ % من إجمالي مستورداته، وجاءت بعدها المواد الرأسمالية التي بلغت أعلى نسبة لها في عام ٢٠١٠ حيث بلغت نسبتها ٥٨ % من إجمالي مستورداته.

في عام ٢٠٠٠ شكّلت المواد الاستهلاكية ١٥ % من مستوردات القطاع الخاص، مقابل ٦٦ % مواد وسيطة، و ١٩ % من المواد الرأسمالية. في عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة مستورداته من المواد الرأسمالية إلى ٥٨ %، و المواد الاستهلاكية إلى ١٨ %. أما في عام ٢٠١٧ فقد تراجعت نسبة مستورداته من المواد الرأسمالية إلى ١٧ %، بالمقابل ارتفعت نسبة مستورداته من المواد الوسيطة إلى ٦٦ %^١.

فيما يلي شكل توضيحي لمستوردات القطاع الخاص حسب استخدام المواد (الوحدة بالمليون).



الشكل رقم (١٣) المصدر: المجموعات الإحصائية.

يُظهر الشكل السابق هيمنة واضحة وكبيرة للمستوردات من السلع الوسيطة ومن ثم المستوردات من السلع الرأسمالية على مستوردات القطاع الخاص. يمكن تفسير ذلك نتيجة اتجاه السياسة التجارية في سورية للحد من الاستيراد، بالتالي السعي لخفض المستوردات من السلع الكمالية والاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج من خلال قيود المنع والحظر على الاستيراد، وربط الاستيراد بالتصدير. كما نلاحظ تراجع نسبة المستوردات من السلع الوسيطة لصالح السلع الرأسمالية في عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ يمكن تفسير ذلك بزيادة نسبة هذه

^١ النسب محسوبة من قبل الباحثة استناداً إلى المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

المستوردات لسدّ احتياجات المشروعات الجديدة، وهذا ما سعت إليه الحكومة من خلال قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذي سمح باستيراد السلع الرأسمالية لسدّ احتياجات المشروعات الجديدة. إنّ غلبة السلع الوسيطة على مستوردات القطاع الخاصّ يؤكّد الاعتماد الكبير لصناعة القطاع الخاصّ والعمليات الإنتاجية على الأسواق الخارجية. ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات الانكماشية التي اتخذتها الحكومة على صعيد الاستيراد التي أعطت الأولوية لصالح استيراد المواد الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، بينما شكّلت مستوردات المواد الاستهلاكية ١٠% وتعتبر زيادة الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والرأسمالية دليلاً على تحسّن واقع الصناعة المحلية وهذا ما يعكسه التحسّن في معدّل نموّ الاستثمار المحليّ.

٣-٣-٥ أثر الاستثمارات الخاصة في مستوردات القطاع الخاصّ حسب استخدام المواد.

يقدم البحث في هذا الجزء استقراءً للعلاقة بين الاستثمارات الخاصة ومستوردات القطاع الخاصّ حسب استخدام المواد باستخدام الجدول التالي.

الجدول رقم (٤٦): معدّل نموّ مستوردات القطاع الخاصّ حسب استخدام المواد (الوحدة، بالمليون)

العام	استهلاكية	نموّ	وسيطه	نموّ	أصول ثابتة	نموّ	معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ
٢٠٠٠	٢١٣٢٨	-	٩٣٨٠٣	-	٢٦٧٥٠	-	-
٢٠٠١	٢١٩٧١	٣%	١٠٨٣٧٨	١٦%	٤٢٩٦٢	٦١%	٠.٥-
٢٠٠٢	٢٦١٨٠	١٩%	١٠٠٩٩١	٧%-	٤١٤٩٠	٣%-	٣٥.٤
٢٠٠٣	٢٥٧٤١	٢%-	١١٣٤٥٤	١٢%	٤٢١١٩	٢%	١٣.٣
٢٠٠٤	٥٣٨٢٤	١٠.٩%	٧١١٤٧	٣٧%-	١٥٥٠١٣	٢٦٨%	٤٠
٢٠٠٥	٥٠٢٧٣	٧%-	٢٠٦٩٦٥	١٩.٠%	٧٥٨٦٦	٥١%-	١٧.٥
٢٠٠٦	٥٣٠٠٣	٥%	١٨٩٣٩٠	٨%-	٨١٤١٢	٧%	١٦.٥
٢٠٠٧	٥٩١٦١	١٢%	٢٥٠١٢١	٣٢%	٨٩٠٦٦	٩%	١١-
٢٠٠٨	٦٦٨٦١	١٣%	٣٨٨٤٤٦	٥٥%	٩٢٦٤٠	٤%	٤.٨
٢٠٠٩	٨٦٢٧٩	٢٩%	٤٠٨٣٩١	٥%	١١٢٩٢٨	٢٢%	٠.٣-
٢٠١٠	١٠٦٦٧٨	٢٤%	٣٥٤٦١٧	١٣%-	١٤٥١٧٥	٢٩%	٢٦
٢٠١١	١٠٧٦١٢	٠.٨%	٤٣٣٥٤٠	١٨%	١٦٦٢٩٦	١٢.٧	٢٧.٧
٢٠١٢	٩٠٦٥٢	١٥.٧%-	٢٥٨٧٧٤	٧٦.٥-	٤٥٦٣٥	٢٦٤-	٩٥-
٢٠١٣	٣٦٥٨٩	١٤٧%-	٥٤٩٨٣٩	٥٢.٩	١٥٠٤٨	٢٠٣-	١٧.٧
٢٠١٤	٢٤٩١٧٤	٨٥.٣	٥٥١٠٩٤	١.٨%	١٣٥٣٠٦	٨٨.٨	١٤٠-
٢٠١٥	١٦٩٠٦١	٤٧%-	٤٧٨٣٢٣	١٥%-	٦٧٢٤٩	١٠.١-	٦٠.٣
٢٠١٦	٢٢٢٢١٨	٢٣.٩	٧٦٥٨٠.٦	٣٧.٥	١٥٥١٠.٦	٥٦.٦	٧.٧-
٢٠١٧	٢٦٦٦٩٠	١٦.٦	٢٤٨١٧١٩	٦٩	٢٧١٥١٣	٤٢.٤	٥٣.٤-

المصدر: المجموعات الإحصائية. هيئة تخطيط الدولة.

نلاحظ من الجدول السابق الأثر الذي يتركه ارتفاع معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ على مستورداته حسب استهلاك المواد، إذ يترافق ارتفاع معدّل نموّ استثماراته بارتفاع معدّل نموّ مستورداته من المواد الاستهلاكية والأصول الثابتة، ففي عام ٢٠٠٤ بلغ معدّل نموّ استثمارات القطاع الخاصّ أعلى معدّل له قابله ارتفاعاً مماثل في مستورداته من المواد الاستهلاكية ١٠.٩% ومن الأصول الثابتة ٢٦٨%. في حين

أثر ذلك سلباً على مستورداته من المواد الوسيطة حيث كان معدّل نموّها سالباً في ذلك العام حيث كان في حدود -٣٧%. لكن في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) التي تلت تنفيذ الخطّة الخمسيّة العاشرة فقد ارتفع معدّل نموّ مستورداته من المواد الاستهلاكيّة والأصول الثابتة في حين تراجع معدّل نموّ مستورداته من السلع الوسيطة أي تراجع المستوردات من السلع الداخلة في الإنتاج وذلك بسبب عدم قدرة المنتج السوريّ على المنافسة في الأسواق الخارجيّة. لكن في فترة الأزمة كان معدّل نموّ مستورداته من المواد الاستهلاكيّة -١١.٨، المواد الوسيطة ١٢.٥، الأصول الثابتة -٥٢.٥% بشكلٍ وسطيّ.

وجدنا ممّا سبق أنّ التجارة الخارجيّة تعمل على سدّ الفجوة ما بين الطلب على الإنتاج والعرض منه سواء في السلع أو الخدمات، ومن خلال دراستنا وجدنا أنّ هناك زيادةً كبيرةً في قيمة التجارة الخارجيّة خلال الفترة المدروسة يعود ذلك إلى الانفتاح التجاريّ الذي شهدته السّوق السوريّة على الكثير من الدّول. لقد تركّزت الصّادرات السوريّة على المواد الخام أي إنّ الصّادرات السوريّة ذات قيمةٍ مضافةٍ ضعيفةٍ وهذا يلحق بالاقتصاد السوريّ خسارةً كبيرةً مقارنةً بالعائدات المحقّقة منها فيما لو كانت مصنّعةً وصدرت على شكل سلع مصنّعة. بالإضافة إلى غلبة السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكيّة ممّا يدلّ على ضعف المحتوى التّقنيّ/ التّكنولوجيّ في الصّادرات السوريّة. في حين سيطرت المستوردات من المواد النّصف مصنوعة على المستوردات السوريّة وفي الفترة التّالية سيطرت المواد المصنوعة على هذه المستوردات، أمّا من حيث استخدام المواد فقد كانت المستوردات في غالبيتها من السلع الوسيطة وهي سلع تستخدم في العمل الإنتاجيّ. وجدنا من خلال الدّراسة أنّ هناك ارتباطاً موجّباً بين معدّل نموّ الاستثمار الكلّيّ ومعدّل نموّ المستوردات السوريّة، في حين لم ترتبط الزيادة في معدّل نموّ الاستثمار الكلّيّ مع معدّل نموّ الصّادرات على اعتبار أنّ الإنتاج موجّه إلى السّوق الداخليّة. لقد تمكّن القطاع الخاصّ من زيادة قيم صادراته إلّا أنّ ارتفاع معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ لم يترافق بارتفاع معدّل نموّ صادراته من المواد المصنّعة والنّصف مصنّعة. من جانب آخر سيطرت المواد الاستهلاكيّة على صادرات القطاع الخاصّ، وترافق ارتفاع معدّل نموّ الاستثمار الخاصّ بارتفاع معدّل نموّ صادراته من المواد المصنّعة والنّصف مصنّعة. لكن مع تطبيق سياسة الانفتاح والتّحرّر التجاريّ فإنّ ارتفاع معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة لم يترافق بارتفاع معدّل نموّ صادراته من هذه المواد. لقد أثّرت الأوضاع التي تمرّ بها البلاد سلباً على معدّل نموّ الاستثمارات الكلّيّة بشكلٍ عامّ والاستثمارات الخاصّة بشكلٍ خاصّ ممّا أدّى إلى تراجع معدّل نموّ صادراته من المواد المصنّعة والنّصف مصنّعة، لكن مع تحسّن الوضع الأمنيّ تحسّن معدّل نموّ صادراته من المواد الاستهلاكيّة والوسيطة.

فيما يتعلّق بالمستوردات: في البداية سيطرت السلع الوسيطة والمواد الخام والمواد النّصف مصنّعة على مستوردات القطاع الخاصّ، نتيجة الإجراءات الانكماشية التي اتّخذتها الحكومة على صعيد الاستيراد التي أعطت الأولويّة لصالح استيراد المواد الوسيطة ومستلزمات الإنتاج. لكن في الفترة الثّانية ارتفع معدّل نموّ

مستورداته من المواد الاستهلاكية والأصول الثابتة في حين تراجع معدّل نموّ مستورداته من السلع الوسيطة، والموادّ الخام والموادّ المصنّعة أي تراجع المستوردات من السلع الداخلة في الإنتاج وذلك بسبب عدم قدرة المنتج السوريّ على المنافسة في الأسواق الخارجيّة الناتج عن سياسة الانفتاح والتحرر التجاريّ. أما في فترة الأزمة فقد ارتفع معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الخام الموادّ الوسيطة بشكلٍ عامٍّ خلال الفترة كلّها نتيجة تشجيع الحكومة على استيراد الموادّ الداخلة في الإنتاج.

القسم الثاني:

الاستثمارات الخاصة في سورية

الفصل الرابع:

الدراسة العملية: نمذجة قياسية لقياس أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في

مجمّل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص.

نمذجة قياسية لقياس أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مجمل تكوين رأس المال الثابت في

القطاع الخاص

٤-١-١ متغيرات الدراسة العملية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة العملية على قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators" لعام ٢٠١٣ التي تصدر عن صندوق النقد الدولي وذلك لجميع المتغيرات باستثناء متغير رأس المال البشري. تضمنت قاعدة البيانات بالمجموع ١١٤ متغيراً تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها الخاصة في سورية. بما أن الكثير من المتغيرات الواردة في قاعدة البيانات لا علاقة لها بموضوع دراستنا فقد تم تصنيفها في ضوء النظرية الاقتصادية والمناقشات التي تمت في الفصول السابقة من هذه الأطروحة. نتيجة ذلك، تم تخفيض عدد المتغيرات مبدئياً إلى ١٨ متغيراً يُضاف إليها متغير رأس المال البشري ليصبح المجموع العام للمتغيرات عند بدء الدراسة ١٩ متغيراً مستقلاً ومتغيراً واحداً تابعاً، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٧): متغيرات الدراسة

المتغير التابع	
FCF مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	
المتغيرات المستقلة	
UP سكان الحضر (% من مجموع السكان)	HC رأس المال البشري
IMI مؤشر أسعار المستوردات (٢٠٠٠ = ١٠٠)	EXI مؤشر أسعار الصادرات (٢٠٠٠ = ١٠٠)
FDI الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	DS الائحة المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
EP إنتاج الكهرباء، مليون كيلو وات ساعي	TRD التجارة الخارجية، (% من الناتج المحلي الإجمالي)
CPS الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	R تحويلات الأفراد الشخصية المستقبلية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
GFC الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	MIM المستوردات الصناعية التحويلية (% من المستوردات السلعية)
HFC الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (% من الناتج المحلي الإجمالي)	MEX الصادرات الصناعية التحويلية (% من الصادرات السلعية)
FDEF التضخم، أساس مكمش الناتج المحلي الإجمالي	FCPI التضخم، أساس مؤشر أسعار المستهلك
EX صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	IM مستوردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)
L سعر الفائدة على الإقراض %	

المصدر: أعد من قبل الباحثة

^١ يصدر هذا التقرير سنوياً عن صندوق النقد الدولي ويتم في كل تقرير جديد تحديث قاعدة البيانات وآخر تقرير صدر هو للعام ٢٠١٧. لكن، في حالة سورية لم يتم تحديث البيانات بعد العام ٢٠١٠ وهي آخر سنة تتوفر البيانات لها في هذا التقرير لسورية. لذلك، تم اعتماد قاعدة بيانات تقرير عام ٢٠١٣ لدينا.

بالنسبة لمتغير رأس المال البشري فقد تم استخدام مؤشر رأس المال البشري وهو مؤشر مركب من مؤشرين فرعيين هما عدد سنوات الدراسة الذي تم حسابه من قبل (Barro, Lee, 2012) ومؤشر عوائد التعليم المحسوب من قبل (Psacharopoulos, 1994).^١

٤-١-٢ اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة:

يستخدم هذا الاختبار من أجل فحص استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وتحديد درجة تكاملها. من أجل الدقة والتأكد تم توظيف اختبارين هما اختبار ديكي-فولر الموسع ADF واختبار فيليبس-بيرون PP وتطبيقهما على السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة. يبين الجدول (٤٨) نتائج هذين الاختبارين.

الجدول رقم (٤٨): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات

المتغيرات	ديكي فولر الموسع ADF				فيلبس-بيرون PP				درجة التكامل
	المستوى		الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول		
	ثابت	ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	
FDI	-1.86	*-3.45	7.38	7.33	-1.86	*-3.45	12.05	***-8.23	I(1)
R	***-4.32	4.10			***-4.17	4.34			I(0)
EP	5.58	0.03	0.31	5.79	17.06	287	-2.34	***-6.05	I(1)
FCPI	-2.23	-2.61	5.13	-2.88	-2.32	-2.67	***-5.90	***-5.73	I(1)
L	-1.68	-2.45	7.24	7.03	-2.25	-2.20	***-5.17	***-5.14	I(1)
CPS	2.22	0.70	***-3.19	***-3.57	-2.32	-2.67	***-5.90	***-7.53	I(1)
GFC	-1.59	-1.95	5.41	5.29	-1.51	-2.02	***-5.43	***-5.30	I(1)
HFC	***-3.06	-3.10	4.86	4.68	*-2.70	-2.40	***-6.70	***-6.58	I(1)
EX	-1.04	-2.21	6.05	***-6.0	-0.97	-2.33	***-6.06	***-6.01	I(1)
FCF	***-3.63	3.65	4.81	4.72	-2.45	-2.42	***-4.81	***-4.72	ADF=I(0) PP=I(1)
IM	-2.11	-2.67	5.81	5.72	-2.26	-2.80	***-5.82	***-5.72	I(1)
TRD	-1.28	-2.60	6.17	6.05	-1.25	-2.72	***-6.15	***-6.03	I(1)
FDEF	***-3.06	*-3.23			***-3.07	*-3.23			I(0)
DS	-1.93	3.75	4.54	4.40	-1.84	-2.22	***-5.36	***-6.27	I(1)
UP	1.42	-1.58	-0.80	-2.06	5.15	-0.29	-0.79	-2.06	I(2)
MIM	-2.29	-2.64	5.68	5.58	-2.53	-2.64	***-5.70	***-5.61	I(1)
IMI	1.20	-0.51	-2.31	*-3.27	1.10	-0.46	***-5.08	***-6.05	I(1)
MEX	-2.03	-1.85	4.87	***-4.9	-1.88	-1.81	***-4.93	***-4.90	I(1)

^١Feenstra, Robert C., Robert Inklaar and Marcel P. Timmer (2013), "The Next Generation of the Penn World Table" available for download at www.ggdc.net/pwt

I(1)	***-8.28	***-7.22	-2.06	0.23	***-7.48	***-7.22	-2.06	-0.13	EXI
I(2)	-0.41	-1.88	-3.11	** -3.0	-0.97	-1.88	*-3.36	-0.27	HC
							-4.309	-3.6793	1% level
							-3.574	-2.967	5% level
							-3.221	-2.622	10% level

المصدر: أعد من قبل الباحثة بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 7.

***, **, * لا يوجد جذر وحدة عند مستوى دلالة ١%, ٥% و ١٠% على التوالي، مما يدل على رفض فرضية العدم أي استقرار السلسلة وعدم وجود جذر الوحدة فيها.

تشير غالبية دراسات الاقتصاد القياسي أن القسم الأكبر من المتغيرات الاقتصادية الكلية تعاني من وجود جذر الوحدة أي إنها ليست ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. بما يتوافق مع تلك الدراسات، وجدت دراستنا متغيرين فقط (تحويلات الأفراد الشخصية المستقبلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي R ، والتضخم على أساس مكمش الناتج المحلي الإجمالي (FDE) خاليتين من جذر الوحدة وهما ساكنان بالمستوى أي $I(0)$. يوجد أيضاً متغير ثالث هو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FCF) حيث تبين أنه ساكن بالمستوى $I(0)$ وفق اختبار ديكي-فولر الموسع وساكن عند الفرق الأول $I(1)$ وفق اختبار فيليبس بيرون. كذلك بينت الدراسة وجود متغيرين (رأس المال البشري HC، وسكان الحضر كنسبة من مجموع السكان UP) مستقرين عند الفرق الثاني أي $I(2)$. أما جميع المتغيرات الأخرى فقد اتفقت نتائج الاختبارين على أن هذه المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

وفقاً لهذه النتائج، سيتم استبعاد متغيري رأس المال البشري ونسبة الحضر أما بقية المتغيرات فنتنقل إلى المرحلة الثانية في الدراسة العملية وهي اختبار منهجية التكامل المشترك.

٤-١-٣ اختبار التكامل المشترك:

في هذا القسم من الدراسة سيتم اعتماد منهجية التكامل المشترك باستخدام نماذج Auto-Regressive Distributed Lag- ARDL. تم اختيار هذا الأسلوب كونه قابلاً للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت سلاسل بيانات متغيرات الدراسة ساكنة في المستوى أي $I(0)$ ، أو ساكنة عند الفرق الأول أي $I(1)$ ، أو خليطاً من النوعين. يجري الاختبار وفق هذه الطريقة على مرحلتين، في المرحلة الأولى يتم إجراء اختبار الحدود Bounds Test للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. إذا أكدت نتيجة الاختبار وجود هذه العلاقة، يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية، وفيها يتم تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model.

٤-١-٤ نتائج اختبار الحدود:

يستخدم هذا الاختبار، كما أشرنا أعلاه، للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. أظهرت النتائج العملية وجود خمسة نماذج تتضمن علاقة طويلة الأجل، ويكون فيها التكوين الرأسمالي الثابت هو المتغير التابع وقد تم اختيار أول نموذج فقط. يعرض الجدول التالي النتائج التفصيلية لهذا الاختبار فيما يتعلق بالنموذج الذي تم اختياره.

الجدول (٤٩): نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وفق أسلوب اختبار الحدود.

النتيجة	قيم الحدود الحرجة		قيمة F الجدولية عند مستوى 5%	عدد المتباطات	المعادلة طويلة الأجل
	I(1)	I(0)			
يوجد تكامل مشترك	4.35	3.23	9	4, 4, 4, 4	FCF\CPS, DS, GFC

المصدر: من إعداد الباحثة بواسطة البرنامج Eviews7

الفرضية العدم في هذا الاختبار هي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، يبين الجدول أن قيمة F المحسوبة هي 9، وكانت القيم الحرجة المقابلة تتراوح بين حد أدنى 3.23 وحد أعلى 4.35، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فهذا يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات هذا النموذج.

٤-١-٥ تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ:

كما أشرنا سابقاً يتضمن النموذج المقدّر بالإضافة إلى التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الخاص FCF كمتغير تابع ثلاثة متغيرات مستقلة^١ هي: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) CPS والادّخار المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) DS، والإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة (% من الناتج المحلي الإجمالي) GFC. يبين الجدول التالي نتائج تقدير هذا النموذج في الأجلين الطويل والقصير.

الجدول (٥٠): نموذج الدراسة المقدّر وفقاً لمنهجية ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FCF				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)				
Sample: 1980 2010				
Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FCF(-1))	-0.241562	0.263023	-0.918406	0.3890
D(FCF(-2))	0.037230	0.203480	0.182967	0.8600
D(FCF(-3))	0.295434	0.195136	1.513994	0.1738
D(CPS)	1.735817	0.515063	3.370103	0.0119

^١ من أجل التعرف على الوصف الإحصائي لخصائص بيانات هذه المتغيرات، راجع الملحق (١).

D(CPS(-1))	1.456230	0.481931	3.021656	0.0193
D(CPS(-2))	-1.680444	0.579715	-2.898742	0.0230
D(CPS(-3))	-0.447088	0.538402	-0.830398	0.4337
D(DS)	-0.300726	0.110467	-2.722313	0.0297
D(DS(-1))	0.477847	0.171043	2.793719	0.0268
D(DS(-2))	0.310055	0.110822	2.797786	0.0266
D(DS(-3))	-0.328084	0.123325	-2.660322	0.0325
D(GFC)	0.533467	0.278456	1.915803	0.0969
D(GFC(-1))	-0.107257	0.288491	-0.371786	0.7211
D(GFC(-2))	0.251823	0.290342	0.867333	0.4145
D(GFC(-3))	1.254692	0.330341	3.798170	0.0067
CointEq(-1)	-0.509135	0.170944	-2.978377	0.0206
Cointeq = FCF - (1.9020*CPS -1.7662*DS -0.7814*GFC + 39.3906)				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews7

قبل مناقشة النتائج التي يعرضها الجدول أعلاه، لا بدّ من التأكد من سلامة النموذج وخلّوه من المشاكل الإحصائية التي يمكن أن تؤثر سلباً في قدرته التفسيرية وجودة توفيقه.

يبين اختبار Breusch-Godfrey-LM وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير، إذ تمّ رفض فرضية عدم القائلة باستقلالية الأخطاء العشوائية وقبول الفرضية البديلة عند مستوى دلالة ٥% كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (٥١): Breusch-Godfrey-LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.509651	Prob. F(2,5)	0.0406
Obs*R-squared	19.50803	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7

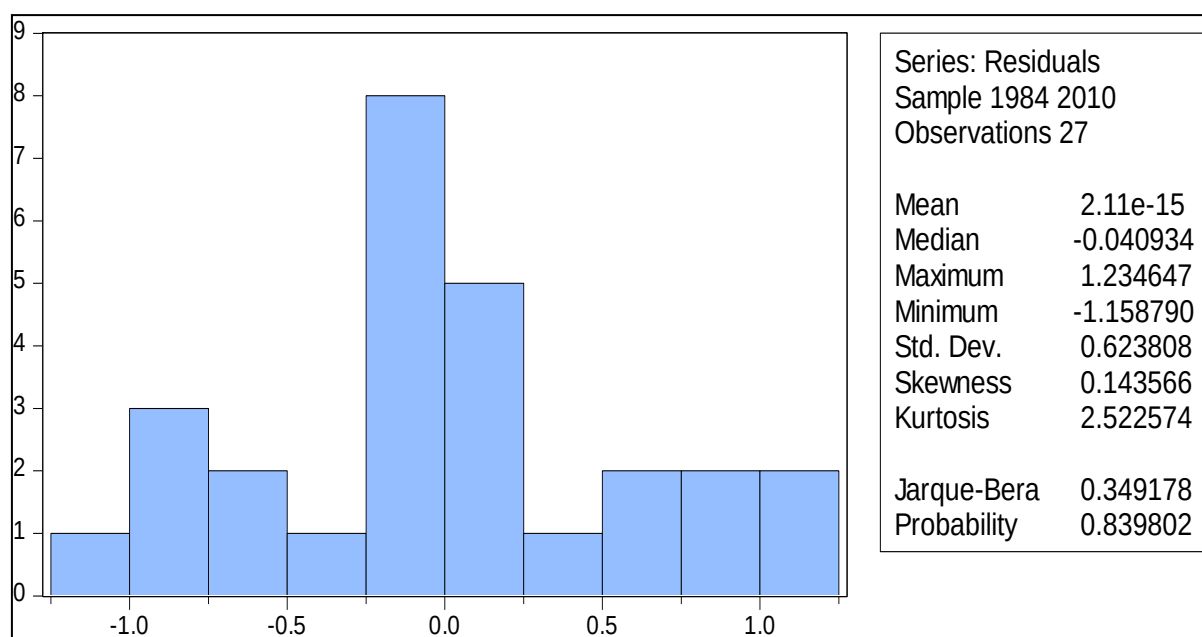
من جهة أخرى يؤكّد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ثبات تباين بواقي التقدير، حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي أكبر من مستوى الدلالة ٥% وبالتالي تمّ قبول فرضية عدم لهذا الاختبار والقول بثبات تباين الأخطاء العشوائية للنموذج المقدّر، كما يبيّن الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٢): Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.991462	Prob. F(19,7)	0.5441
Obs*R-squared	19.68513	Prob. Chi-Square(19)	0.4137
Scaled explained SS	1.007292	Prob. Chi-Square(19)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7

كذلك يبين اختبار (Jarque- Bera) الذي تنص فرضيته العدمية على التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير على خضوع بواقي تقدير النموذج المعتمد للتوزيع الطبيعي.



الشكل رقم (١٤): الشكل الدالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7

أما فيما يتعلق بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر فقد تمّ تطبيق اختبار (Ramsey Reset) وقبول فرضية العدم فيه القائلة بملاءمة الشكل الدالي المعتمد للعلاقة المدروسة.

الجدول رقم (٥٣): Ramsey Reset Test:

Ramsey RESET Test			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.375210	6	0.7204
F-statistic	0.140782	(1, 6)	0.7204

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 7

٤-١-٦ مناقشة النتائج:

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في المعادلة التالية:

$$FCF = 39.3906 + 1.9020 \cdot CPS - 1.7662 \cdot DS - 0.7814 \cdot GFC$$

(12.193) (0.977) (0.679)(0.327) (Std. Error)

0.014 0.092 0.0354 0.0485 (Prob.)

إلى وجود تأثير معنوي لكل المتغيرات المستقلة في المتغير التابع. بشكل دقيق، يؤثر الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بشكل موجب ومعنوي عند مستوى دلالة ١٠٪، ووفقاً للمعادلة فإن كل زيادة في هذا

الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة (١%) تؤدي إلى زيادة مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الضعف تقريباً أي ١.٩ نقطة مئوية.

تشير هذه النتيجة إلى أهمية دور القطاع المصرفي في تأمين التمويل للقطاع الخاص وتعزيز قدراته الإنتاجية من خلال تحفيزه على زيادة مجمل تكوين رأس المال الثابت الذي يمثل أحد المتغيرات الحاسمة في زيادة الطاقة الإنتاجية^١. (حمزة، ٢٠١٥؛ قابيل ٢٠١٤؛ الخليفة ٢٠١٠؛ هرمز ويوسف ٢٠١٥).

بالمقابل، أظهرت المعادلة أن للدّخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً مهماً عند مستوى دلالة ٥% في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الخاص، لكن النتيجة تشير إلى علاقة عكسية سالبة حيث بلغت قيمة معلمة هذا المتغير -١.٧٦٦ أي إن زيادة الدّخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة (١%) تؤدي إلى تراجع مجمل التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١.٧٦٦%). للوهلة الأولى قد تبدو هذه النتيجة متعارضة مع النتيجة التي سبقتها، لكن في الحقيقة توضح النتيجة معاً مسألة غاية في الأهمية ويجب أن تكون موضع اهتمام عملية التخطيط الاقتصادي سيما تلك الخاصة بتنشيط القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار، وهي أن زيادة الدّخار المحلي تعني زيادة في عرض رؤوس الأموال القابلة للإقراض وليس بالضرورة زيادة في الاستثمار. يعني ما تقدّم أن الدور الاقتصادي الإيجابي لرؤوس الأموال هذه يتحقق عندما تُستخدم في عمليات استثمار حقيقية، أما إذا تمّ توظيف رؤوس الأموال هذه في تمويل عمليات استهلاك وغيرها من التوظيفات غير المفيدة وغير المنتجة فإن الدور الاقتصادي المأمول منها أي زيادة الاستثمار الوطني عبر زيادة الطاقة الإنتاجية فيه لا يتحقق، وهنا يصبح دور هذا الدّخار سلبياً كما ظهر في دراستنا، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عددٍ من الدراسات الأخرى مثل (مصار ولباني، ٢٠١٦؛ سلامي وشيخي ٢٠١٣).

المتغير الأخير في النموذج هو الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد كان فعالاً عند مستوى دلالة ٥% حيث بلغت قيمة معلمته -٠.٧٨، وهذه العلاقة العكسية متوقعة وتتفق مع العديد من الدراسات الاقتصادية التي تشير إلى التأثير السالب للإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الاستثمار الخاص (وقاف ٢٠١٥). دراسة تشير إلى عدم وجود علاقة متوازنة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي دراسة معدّة من قبل الباحث (خميرة بشير، ٢٠١٦). دراسة تشير إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دراسة أجريت في جنوب إفريقيا. عام ٢٠١٤. Chipaumira et al, (2014).

أما فيما يتعلّق بنموذج تصحيح الخطأ، فتبيّن نتائج تقديره الواردة في الجدول السابق رقم (٥٠) المعنويّة الإحصائيّة لمعامل حدّ تصحيح الخطأ ($CointEq(-1)$) عند مستوى دلالة ٥% الذي يقيس سرعة تصحيح الاختلالات في الأجل القصير والانتقال إلى التوازن طويل الأجل، وتفسّر قيمته السالبة والمساوية لـ ٠.٥١ تقريباً إلى قدرة النموذج على تصحيح ٥١% من الاختلالات قصيرة الأجل سنوياً والعودة إلى وضع التوازن طويل الأجل خلال سنتين.

الملحق (١)

الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تعريفاً بالخصائص الإحصائية للمتغيرات الداخلة في التحليل وهذا ما يُسمى بالتحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis). باختصار سنستعرض لكل متغير قيمة الوسط الحسابي، وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، بالإضافة إلى الانحراف المعياري أحد مقاييس تشتت البيانات، وهو يبين مقدار انحراف القيم المشاهدة عن القيمة المتوقعة لها أو عن وسطها الحسابي، حيث إن قيمة المتوسط لا تعطي صورة كاملة عن خصائص المتغير المدروس لأنها لا توضح درجة التجانس أو الاختلاف بين قيم هذا المتغير، لذلك يجب استخدام مقاييس التشتت ومن أهمها الانحراف المعياري والتباين لقياس مدى تباعد هذه القيم وتجانسها مع بعضها البعض. كما يوضح هذا التحليل أهم خصائص توزيع بيانات المتغير محل الدراسة باستخدام مقياس الالتواء الذي يعد أكثر دقة في التعرف على خصائص توزيع قيم المتغير المدروس.

تم حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة وعرضها في الجدول التالي.

الجدول رقم (٥٤): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير Variable	المتوسط Mean	الحد الأعلى Maximum	الحد الأدنى Minimum	الانحراف المعياري Std. Deviation	الالتواء Skewness
FCF	10.65	17.36	6.27	2.62	0.87
DS	17.56	31.86	5.63	7	0.29
CPS	10.23	22.5	5.3	4.07	1.46
GFC	15.16	24.48	10.13	4.41	0.92

الفترة المدروسة: ٢٠١٠-١٩٨٠

المصدر: أعد من قبل الطالبة باستخدام برنامج Eviews7.

يبين الجدول رقم (٥٤) ما يلي:

- تراوحت قيمة مجمل التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FCF) بين حد أدنى ٢.٦٢% و حد أعلى ١٧.٣٦% وكان متوسط قيمته خلال الفترة المدروسة ١٠.٦٥% بانحراف معياري ٢.٦٢%.
- تقلبت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي (DS) بين حد أدنى ٥.٦٣% وحد أعلى ٣١.٨٦%، وبلغت هذه النسبة بالمتوسط ١٧.٥٦% بانحراف معياري ٧.
- بلغ متوسط نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (CPS) ١٠.٢٣% ووصلت أعلى قيمة لها إلى ٢٢.٥% بينما هبطت أدنى قيمة لها إلى ٥.٣% وبانحراف معياري ٤.٠٧%.

- تراوحت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFC) بين ١٠.١٣% كحد أدنى و ٢٤.٤٨% كحد أعلى وقيمة متوسطة ١٥.١٦% وكانت قيمة الانحراف المعياري ٤.٤١.
- بالنسبة لجميع المتغيرات كانت قيمة مقياس الالتواء موجبة مما يدل على عدم تماثل توزيع بيانات هذه المتغيرات بشكل تام وتدل القيمة الموجبة على انحراف ذيل التوزيع باتجاه اليمين، لكن يظهر أيضاً أن قيمة هذا المقياس كانت صغيرة وتراوحت بين ٠.٢٩ و ١.٤٦.

خلاصة القسم الثّاني:

إذن كما ذكرنا فيما سبق يتكوّن القطاع الخاصّ في سورية من شرائح متعدّدة ومتفاوتة من حيث تطوّر ها، ويشكل القسم المتقدّم والمنظّم الجزء الأصغر من مجموع القطاع الخاصّ في سورية، وقد مرّ هذا القطاع في مراحل متعدّدة حتّى وصل إلى شكله الحاليّ.

بيّنت الدّراسة التّزايد المستمرّ في نسبة مساهمة القطاع الخاصّ في تكوين رأس المال الثّابت، وتركّز الاستثمارات الخاصّة بشكل كبير في مجال المال والتّأمين، وتفوّق القطاع الخاصّ على القطاع العامّ في نسبة مساهمته في النّاتج المحليّ الإجماليّ. ومن خلال دراسة أثر الاستثمارات الخاصّة في النّاتج المحليّ الإجماليّ وجدنا أنّ العلاقة بينهما أصبحت عكسيّة في الفترة الثّانية من الدّراسة ممّا يدلّ على تراجع عائد الاستثمار، وبالرّغم من زيادة معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة إلا أنّها لم تتمكّن من زيادة معدّل نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ.

ومن خلال دراسة أثر هذه الاستثمارات على العمالة وعلى التّجارة الخارجيّة تبين أنّ الزّيادة في الاستثمارات الخاصّة لم تستطع التّخفيف من حدّة البطالة، وارتفاع تكلفة فرصة العمل التي تؤمّن ها هذه الاستثمارات بشكل كبير جدّاً، وأنّ العائد الاستثماريّ لدى القطاع الخاصّ أعلى منه لدى القطاع العامّ.

فيما يتعلّق بالتّجارة الخارجيّة وجدنا أنّ قيم التّجارة الخارجيّة في حالة زيادة مستمرّة وذلك بسبب سياسة الانفتاح والتحرّر الاقتصاديّ التي انتهجتها الحكومة، وكذلك بسبب الأوضاع التي تمرّ بها البلاد الأمر الذي أدّى إلى زيادة كبيرة في قيم المستوردات لتغطية حاجات السّوق الدّاخلية والارتفاع الكبير في قيم هذه المستوردات، توافقت الزيادة في الاستثمارات بزيادة في المستوردات ممّا يعني أنّ الهدف من الاستثمارات لم يكن الحدّ أو التّقليل من المستوردات، في حين كان معدّل نموّ المستوردات أكبر من معدّل نموّ الاستثمارات هذا ما يدلّ على تراجع الحافز لدى المستثمرين في إنتاج موادّ تصديرية طالما أنّ الإنتاج القائم غير قادرٍ على المنافسة. بالمقابل ترافق ارتفاع معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة بارتفاع معدّل صادراته من الموادّ الخام والنّصف مصنوعة لكنّ الحال انقلبت بعد عام ٢٠٠٥ إذ إنّ الزّيادة في معدّل نموّ استثماراته لم تعد تترافق بارتفاع معدّل صادراته من هذه الموادّ ممّا يعني أنّ استثمارات القطاع الخاصّ الجديدة لا يتمّ توظيفها في القطاع الإنتاجيّ الذي يؤدّي إلى زيادة الإنتاج والتّصدير من الموادّ المصنّعة، أو أنّ تلك الاستثمارات كانت موجهة إلى السوق الدّاخلية.

أمّا في فترة الأزمة فقد شهد الاقتصاد السوريّ تراجعاً كبيراً في مستوى أدائه، إذ تراجع معدّل نموّ الاستثمارات الكليّة والاستثمارات الخاصّة الأمر الذي أدّى إلى تراجع معدّل نموّ الصّادرات ومعدّل نموّ النّاتج المحليّ الإجماليّ، ومعدّل نموّ نصيب الفرد من النّاتج، بالإضافة إلى انخفاض العائد الاستثماريّ وتراجع نسب العاملين في مختلف المستويات التّعليميّة، وزيادة نسب العاملين الذّكور والإناث لدى القطاع الخاصّ على حساب القطاع العامّ بسبب عدم قدرة الحكومة على تأمين فرص عملٍ جديدةٍ ممّا استوجب على هؤلاء البحث عن فرص عملٍ لدى القطاع الخاصّ.

أيضاً أكدت الدراسة العملية أنّ كلّ زيادةٍ في الائتمان المحليّ كنسبةٍ من الناتج المحليّ الإجماليّ بمقدار نقطةٍ مئويةٍ واحدةٍ (١%) تؤدي إلى زيادةٍ مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاصّ كنسبةٍ من الناتج المحليّ الإجماليّ بمقدار الضعف تقريباً أي ١.٩ نقطة مئوية. أيضاً زيادة الادّخار المحليّ كنسبةٍ من الناتج المحليّ الإجماليّ بمقدار نقطةٍ مئويةٍ واحدةٍ (١%) تؤدي إلى تراجع مجمل التّكوين الرأسماليّ الثابت في القطاع الخاصّ كنسبةٍ مئويةٍ من الناتج المحليّ الإجماليّ بمقدار (١.٧٦٦%). من جهةٍ أخرى بيّنت الدراسة أنّ الدور الاقتصاديّ الإيجابي لرؤوس الأموال يتحقّق عندما تُستخدم في عمليّات استثمار حقيقيّة، أمّا إذا تمّ توظيف رؤوس الأموال هذه في تمويل عمليّات استهلاكٍ وغيرها من التّوظيفات غير المفيدة وغير المنتجة فإنّ الدور الاقتصاديّ المأمول منها، أي زيادة الاستثمار الوطنيّ عبر زيادة الطّاقة الإنتاجيّة فيه لا تتحقّق وهنا يصبح دور هذا الادّخار سلبياً كما ظهر في دراستنا.

النتائج:

- تحقق الاستثمارات الخاصة عائداً استثمارياً أكبر مما تحقّقه الاستثمارات العامة.
- نسبياً يعتمد القطاع الخاصّ على العمالة غير المتعلّمة أكثر من العمالة المتعلّمة وذلك بخلاف القطاع العامّ الذي يعتمد أكثر نسبياً على العمالة المتعلّمة.
- يوظّف القطاع الخاصّ استثماراته في مختلف الأنشطة الاقتصادية، في حين يركّز القطاع العامّ استثماراته في مجال الخدمات.
- لا يتناسب توزّع الاستثمارات على المحافظات مع عدد السّكان في تلك المحافظات.
- لم تترافق الزّيادة في معدّل نموّ الاستثمارات بالضرورة بارتفاع معدّل نموّ صادرات القطاع الخاصّ من الموادّ المصنوعة ممّا يعني أنّ غالبية إنتاج الاستثمارات الخاصة من هذه المواد كان موجّهاً للسّوق الدّاخلية.
- يوجد تناسبٌ عكسيٌّ بين معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة ومعدّل نموّ مستوردات القطاع الخاصّ من الموادّ الوسيطة، بالمقابل يوجد تناسبٌ طرديٌّ بين معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة ومعدّل نموّ مستوردات القطاع الخاصّ من الموادّ الاستهلاكيّة والأصول الثّابتة.
- لم تجد الدّراسة أنّ زيادة معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة تؤدّي إلى زيادة نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجماليّ.
- لم تجد الدّراسة أنّ زيادة معدّل نموّ الاستثمارات تساهم في تخفيض نسبة الانكشاف التجاريّ على العالم الخارجيّ.
- توجد علاقةٌ موجبةٌ طويلة الأجل بين مستوى الائتمان المقدّم للقطاع الخاصّ كنسبة من النّاتج المحلّي الإجماليّ ومجمل تكوين رأس المال الثّابت في القطاع الخاصّ كنسبة من النّاتج المحلّي الإجماليّ.
- توجد علاقةٌ سلبيةٌ طويلة الأجل بين مستوى الادّخار المحلّي كنسبة من النّاتج المحلّي الإجماليّ ومجمل التّكوين الرأسماليّ الثّابت في القطاع الخاصّ كنسبة مؤيّه من النّاتج المحلّي الإجماليّ.
- توجد علاقةٌ سلبيةٌ طويلة الأجل بين مستوى الإنفاق الاستهلاكيّ النّهائيّ للحكومة كنسبة من النّاتج المحليّ ومجمل التّكوين الرأسماليّ الثّابت في القطاع الخاصّ كنسبة مؤيّه من النّاتج المحليّ الإجماليّ.

التَّحَقُّق من صَحَّة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يتّصف المناخ الاستثماري في سورية بعدم القدرة على جذب الاستثمارات الخاصة بشكلٍ فعّالٍ.

المناخ الاستثماري في سورية فعّالٌ في جذب الاستثمارات الخاصة في سورية، إذ إنّ سورية تمتلك المقومات الأساسية للاستثمار فهي تمتلك المقومات الاقتصادية الكلية (البنية التحتية، قطاع النقل قطاع الطاقة المياه والصّرف الصحيّ الاتصالات المدن الصناعيّة) النّظام المصرفي، السّوق الماليّة، النّظام القانوني والتشريعي.

مقومات إداريّة وتنظيميّة: المجلس الأعلى للاستثمار، مكتب مديرية الاستثمار في كلّ وزارةٍ لمتابعة شؤون المستثمرين ومساعدتهم في إنجاز معاملاتهم. إذاً النتيجة هي رفض الفرضية الأولى.

نظام التّعليم والتّدريب والتّأهيل: تعمل الحكومة في سورية على توفير التّعليم للجميع وبكافّة المراحل وبكافّة الاختصاصات كلّ حسب قدراته، وقد أدّت سياسات الحكومة في مجال التّعليم في كلّ مستوياته العالي وما قبل العالي إلى رفد سوق العمل باليد العاملة المؤهّلة والمدربة ممّا أسهم إلى حدّ كبيرٍ في تحسين المناخ الاستثماري في هذا الجانب.

توفّر منظومة من المعلومات: تقوم هيئة الاستثمار بتوفير منظومة المعلومات اللازمة عن الاستثمار، بالإضافة إلى إطلاق خارطة الاستثمار السوريّة

الفرضية الثّانية: لا تمتلك الاستثمارات العامّة لوحدها القدرة على حلّ المشكلات الاقتصادية التي تواجه القطر.

أثبتت الدّراسة صحّة هذه الفرضيّة: إذ يعاني الاقتصاد السوريّ من عجزٍ في الميزان التجاريّ، ارتفاع معدّل البطالة، وعدم قدرة الاستثمارات الحكوميّة استيعاب جميع الوافدين إلى سوق العمل، انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ، تركيز الاستثمارات الحكوميّة في مجالاتٍ اقتصاديّةٍ دون الأخرى، الأمر الذي يتطلّب مشاركة الاستثمارات الخاصّة من أجل حلّ هذه المشكلات الاقتصادية.

الفرضية الثّالثة: تؤدّي الاستثمارات الخاصّة دوراً اقتصادياً مهماً في تخفيض البطالة.

أثبتت الدّراسة عدم صحّة هذه النّظرية، فعلى الرّغم من أنّ الاستثمارات الخاصّة عملت على إيجاد فرص عملٍ جديدةٍ، إلّا أنّ الاستثمارات الخاصّة لم تتمكّن من تخفيض معدّلات البطالة، إذ إنّ ازدياد معدّل نموّ الاستثمار لم يترافق بانخفاض معدّل البطالة، الأمر الذي يؤكّد أنّ الاستثمارات الخاصّة لم تستطع تخفيض البطالة على النّحو المطلوب. من ناحيةٍ أخرى معظم العاملين لدى القطاع الخاصّ هم من حملة الشّهادة

الابتدائية فما دون، مما يعني أنّ الاستثمارات الخاصة لم تساهم كثيراً في إيجاد فرص عملٍ لباقي الفئات، وإن تكلفة فرصة العمل عالية في القطاع الخاص.

الفرضية الرابعة: تؤدّي الاستثمارات الخاصة دوراً اقتصادياً مهماً في زيادة التصدير وتخفيض الاستيراد. أثبتت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، فعلى الرغم من إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في شتى المجالات الاقتصادية، إلا أنّ زيادة نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات لم تؤدّ إلى زيادة التصدير وخفض الاستيراد فقد ظلّ الميزان التجاريّ خاسراً، كما أنّ معظم صادرات القطاع الخاص هي من المواد الاستهلاكية والموادّ النصف مصنّعة التي لا توفر كمّيات وفيرة من القطع الأجنبيّ.

الفرضية الخامسة: لا تستطيع الاستثمارات الخاصة وحدها أن تكون رافعةً للاقتصاد السوريّ. أثبتت الدراسة صحة هذه النظرية، إذ لا تستطيع الاستثمارات الخاصة أن تكون وحدها رافعةً للاقتصاد السوريّ، إذ إنّ الزيادة في معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة لم تترافق بزيادة معدّلات التجارة أو تخفيض معدّلات البطالة، ولم تحسّن من نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ.

الفرضية السادسة: يتأثر الاستثمار الخاص في سورية بحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبمستوى الادّخار المحليّ والاستهلاك الحكوميّ.

الفرضية صحيحة فقد أثبتت الدراسة أنّ الائتمان المحليّ المقدم إلى القطاع الخاص يؤثّر بشكلٍ موجبٍ ومعنويّ عند مستوى دلالة ١٠%، إذ إنّ كلّ زيادة في هذا الائتمان كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ بمقدار نقطة مئوية واحدة (١%) تؤدّي إلى زيادة مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ بمقدار الضعف تقريباً أي ١.٩ نقطة مئوية.

يتأثر الاستثمار أيضاً بالادّخار إذ إنّ زيادة الادّخار المحليّ تعني زيادة في عرض رؤوس الأموال القابلة للإقراض وليس بالضرورة زيادة في الاستثمار. ممّا يعني أنّ الدور الاقتصاديّ الإيجابيّ لرؤوس الأموال هذه يتحقّق عندما تُستخدم في عمليّات استثمارٍ حقيقيّة، أمّا إذا تمّ توظيف رؤوس الأموال هذه في تمويل عمليّات استهلاكٍ وغيرها من التّوظيفات غير المفيدة وغير المنتجة فإنّ الدور الاقتصاديّ المأمول منها أي زيادة الاستثمار الوطنيّ عبر زيادة الطّاقة الإنتاجيّة فيه لا تتحقّق وهنا يصبح دور هذا الادّخار سلبياً.

أمّا فيما يتعلّق بالإنفاق الاستهلاكيّ للحكومة فقد كانت العلاقة عكسيّة، حيث توصّلت الدراسة إلى أنّ هناك تأثيراً سالباً للإنفاق الاستهلاكيّ الحكوميّ في الاستثمار الخاص.

المقترحات والتوصيات:

١. متابعة العمل على التخفيف من العقبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار الخاص كالروتين والبيروقراطية والتراخي في تنفيذ القوانين، واستثمار الوقت جيداً حيث يحتاج المستثمر إلى السرعة والمرونة في تنفيذ مشاريعه، والمثال الواضح في صعوبة تجهيز أوراق الاستثمار الرسمية للحصول على التراخيص.
٢. التوسع في تطوير البنية التحتية الاستثمارية في المناطق النائية في سورية لتوطين المشاريع الاستثمارية، وإيجاد نقطة استعلام للمعلومات، ودليل استثماري وخريطة للاستثمار بحيث يستطيع المستثمر الاطلاع على ميزات الاستثمار والفرص الاستثمارية الموجودة بصورة صحيحة في هذه المناطق.
٣. تنفيذ سياسة استثمارية هادفة لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري وتنويع الاستثمارات الإنتاجية والحد من السلوك الاستهلاكي.
٤. المساهمة في توفير البيئة التشريعية والمؤسسية واستقرارها لخلق محيط استثماري يلبي طموحات المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.
٥. إصلاح سوق العمل وتنظيمه للاستفادة من الإمكانيات البشرية المتاحة وامتصاص البطالة بحيث يتم توفير فرص عمل بالقطاع الخاص وجذب الداخلين إلى سوق العمل.
٦. الاستمرار في عقد اللقاءات بين المستثمرين المحليين والأجانب في ملتقيات وندوات هادفة لإيجاد التعاون المثمر بينهما.
٧. مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص، وتحسين مناخ الاستثمار، من خلال بيئة اقتصادية، وسياسية ومؤسسات ملائمة.
٨. زيادة الحوافز والتسهيلات للمشاريع التي تخلق فرص عمل أكثر.
٩. زيادة الحوافز الهادفة إلى جذب المستثمرين للاستثمار في مجالات اقتصادية تسهم في زيادة الصادرات والحد من المستوردات ما أمكن.
١٠. تقديم التسهيلات لعمل المصارف التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الاستثمارات الخاصة في التنمية الاقتصادية في سورية، حيث بدأت الدراسة باستعراض الجوانب النظرية للاستثمار ودوره في التنمية من خلال دراسة التعريفات والنظريات المفسرة لكل من الاستثمار والتنمية، ودراسة أنواع الاستثمار ومحدداته، وواقع المناخ الاستثماري في سورية واستعراض تجربة الاستثمار في بعض الدول العربية بشكل عام وسورية بشكل خاص. لم تغفل الدراسة تطوّر البنية التشريعية النّاطمة لعمل الاستثمارات الخاصة وأثر هذه البنية في جذب رؤوس الأموال المحليّة والعربيّة والأجنبيّة، والمقارنة بين إجماليّ الاستثمارات في الدّول العربيّة، وحجم تدفّقات رؤوس الأموال الأجنبيّة للاستثمار في البلدان العربيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالاستثمارات السّوريّة، فقد تمّت دراسة السّياق التّاريخي لتطوّر الاقتصاد السّوريّ وأهمّ الصّعوبات والعقبات التي واجهت الاقتصاد السّوريّ. إضافةً إلى دراسة دور الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد السّوريّ.

في القسم الثّاني من الدّراسة تمّ التّركيز على واقع القطاع الخاصّ في سورية وتسليط الضّوء على البنية التّشريعيّة النّاطمة لعمله، مع التّركيز على أهمّ القوانين والمراسيم ومزايا هذه المراسيم والإعفاءات والتّسهيلات التي قدّمتها هذه المراسيم، مع رؤية ناقدة لبعض هذه المراسيم.

بعد ذلك تمّت دراسة الاستثمارات الخاصة في سورية حسب الأنشطة الاقتصاديّة وتوزّع هذه الاستثمارات على مختلف المناطق السّوريّة، ودراسة المجالات والقطاعات التي كانت محظورةً على القطاع الخاصّ والتي تمّ له السّماح بدخولها. في المبحث الثالث تمّت دراسة تطوّر المساهمة الاقتصاديّة للاستثمارات الخاصة في سورية من خلال دراسة دور كلّ من القطاعين العامّ والخاصّ في تكوين رأس المال الثّابت ومساهمة الأنشطة الاقتصاديّة، ومساهمة القطاعين في تكوين رأس المال الثّابت وفي تكوين النّاتج المحليّ الإجماليّ، إذ توصّلت الدّراسة إلى أنّ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاصّ في التّكوين الرأسمالي رافقه ارتفاع في نسبة مساهمته في النّاتج المحليّ الإجماليّ، وقد استطاع القطاع الخاصّ أن يتفوّق على القطاع العامّ في نسبة مساهمته في النّاتج المحليّ الإجماليّ. من ثمّ تمّت دراسة أثر الاستثمارات الخاصة في تكوين النّاتج المحليّ الإجماليّ وفي نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ، ومقارنة العائد الاستثماري في الاستثمارات الصّناعيّة لدى كلّ من القطاعين العامّ والخاصّ لنصل إلى أنّ ارتفاع معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة لم يُفضِ إلى زيادة في معدّل نصيب الفرد من النّاتج المحليّ الإجماليّ، وأنّ العائد الاستثماري لدى القطاع الخاصّ أعلى بكثير منه لدى القطاع العامّ.

فيما يتعلّق بدور الاستثمارات الخاصة في الطّلب على قوّة العمل: وجدت الدّراسة أنّ معدّل النّمو السّكاني المرتفع في سورية أدّى إلى زيادة كبيرة في عدد الوافدين إلى سوق العمل، الأمر الذي تطلّب مشاركة جميع القطاعات بهدف خلق فرص العمل، وقد استطاعت الاستثمارات الخاصّة المساهمة في خلق فرص عملٍ، لكنّ النّسبة الكبيرة من هذه الفرص كانت للفئات غير المتعلّمة، في حين أنّ الاستثمارات العامّة استهدفت

الفئات المتعلّمة. كما وجدت الدّراسة أنّ الدّكّور يميلون للعمل لدى القطاع الخاصّ بشكل أكبر من القطاع العامّ، وعلى العكس من ذلك نجد أنّ الإناث يملن للعمل لدى القطاع العامّ بشكل أكبر من القطاع الخاصّ. بيّنت الدّراسة أنّ العاملين في معظم الأنشطة الاقتصادية يعملون لدى القطاع الخاصّ، إلّا أنّ معظم العاملين في مجال الخدمات يعملون لدى القطاع العامّ. وبمقارنة تكلفة فرصة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وجدنا أنّ تكلفة فرصة العمل في الاستثمارات الصناعيّة الخاصّة هي الأعلى مقارنةً بباقي الاستثمارات، في حين لم تتمكّن الدّراسة من حساب هذه التّكلفة لدى القطاع العامّ بسبب عدم توفّر البيانات المطلوبة. عموماً، لم يستطع القطاع الخاصّ أداء الدور المطلوب منه في حلّ مشكلة البطالة بالرّغم من ارتفاع معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة وذلك بسبب ارتفاع تكلفة فرصة العمل، إضافةً إلى أنّ الاستثمارات الخاصّة لم توظّف في المجالات القادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين. فيما يتعلّق بالتّجارة الخارجيّة: بشكل عامّ تسيطر الموادّ الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكيّة على الصّادرات السّوريّة، بالمقابل تسيطر السلع المصنوعة والسلع الوسيطة على المستوردات السّوريّة. وبالرّغم من الزّيادة في معدّل نموّ الاستثمارات، إلّا أنّ ذلك لم يترافق بزيادة معدّل نموّ الصّادرات الأمر الذي يعني أنّ الاستثمارات موجّهة بالدرجة الأولى إلى إشباع حاجة السّوق الدّاخلية. فيما يتعلّق بصادرات القطاع الخاصّ: وجدت الدّراسة أنّ التّزايد المطّرد لصادرات القطاع الخاصّ من الموادّ المصنوعة والنّصف مصنوعة، نتيجة السّياسة التي انتهجتها الحكومة التي هدفت إلى إطلاق قوى التّصدير أمام القطاع الخاصّ وإشراكه في جميع المجالات التي كانت حكرًا على القطاع العامّ، لكنّ الزّيادة في معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة لم تترافق بزيادة معدّل صادراته من الموادّ المصنوعة والنّصف مصنوعة، ممّا يعني أنّ استثمارات القطاع الخاصّ لا يتمّ توظيفها في القطاع الإنتاجي الذي يؤدّي إلى زيادة الإنتاج والتّصدير. من جانب آخر سيطرت الموادّ الاستهلاكيّة على صادرات القطاع الخاصّ. فيما يتعلّق بالمستوردات: فإنّ معظم مستوردات القطاع الخاصّ من الموادّ نصف المصنوعة نتيجة السّياسة التي انتهجتها الحكومة للحدّ من الاستيراد وتشجيع القطاع الخاصّ على الاستثمار والمساهمة الفعّالة في بناء الاقتصاد، والعمل على تلبية متطلّبات السّوق المحليّة، وقد تراكمت الزّيادة في معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة بزيادة المستوردات من الموادّ الخام والموادّ نصف المصنوعة، الأمر الذي يعني زيادة المستوردات الموظّفة في الإنتاج. إضافةً إلى هيمنة الموادّ من السلع الوسيطة والرّأسماليّة نتيجة السّياسة التجاريّة التي هدفت إلى الحدّ من استيراد السلع الكمياليّة والاستهلاكيّة وربط الاستيراد بالتّصدير. كما تراكمت الزّيادة في معدّل نموّ الاستثمارات الخاصّة بزيادة معدّل نموّ مستورداته من الموادّ الاستهلاكيّة والأصول الثّابتة اللازمة لعملية الإنتاج.

في النّهاية تؤكّد هذه الدّراسة: بأنّ التنمية الاقتصاديّة لا يمكن أن تتحقّق بالاعتماد على قطاع اقتصاديّ دون آخر، إنّما يتطلّب الأمر تضافر كافّة الجهود لتحقيق التّنمية المرجوّة، لذلك لا بدّ من إفراح المجال أمام كلّ

القطاعات للمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال خلق المناخ المناسب لعمل هذا القطاع أو ذاك، وإعطاء كلّ التسهيلات الممكنة التي تسهّل عمله.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- ابن حسين، ناجي، نظريات الاستثمار الأجنبي ومحددات تدويل نشاط الشركات العالمية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩.
- أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١.
- أبو قحف، عبد السلام، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- أحمد، عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- حاتم، سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩١.
- الحبيب، فايز ابراهيم، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥.
- حسون، توفيق، الإدارة المالية - قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.
- الحمش، منير، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٣.
- الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق مغرب، دمشق، ١٩٩٧.
- الحمش، منير، أوراق في الاقتصاد السياسي الأزمة الاقتصادية الراهنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩.
- الحناوي، محمد، مصطفى، نهال فريد، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- خربوش، حسني علي، وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار الزهران، عمان، ١٩٩٩.
- الراوي، خالد وهيب، الاستثمار مفاهيم- تحليل- استراتيجيات، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٩.
- ربحان، عبد الحميد، طرشان، حنان، الاستثمار في رأس المال البشري ومتطلبات العمل في الجيل الثاني من مؤسسات المعلومات، دراسة ميدانية بجامعة بكرة، جامعة قسنطينة، ٢٠١١.
- ساكر، محمد العربي، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠٠٦.
- سليمان، غسان، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٥.
- صقر، عمر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- عبد العظيم، عادل، اقتصاديات الاستثمار والنظريات والمحددات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد ٦٧، تشرين الثاني، ٢٠٠٧.
- عرودي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، الجزء الأول، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢.
- عرودي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٤.

- العمادي، محمد، تطوير الفكر التنموي في سورية، دار طلاس للنشر، دمشق، ٢٠٠٤.
- القرشي، مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.
- القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار الأوائل، عمان، ٢٠٠٧.
- محمد، أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- مختار، رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، دار الحياة، الجزائر، ٢٠٠٩.
- مرزوق، نبيل، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩.
- المنذري، سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة المدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
- هيئة تخطيط الدولة، المكتب المركزي للإحصاء، الاستثمار الأجنبي في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ٢٠٠٥.
- يونس، محمود، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

الرسائل والأطروحات:

- أبو الشامات، محمد أنس، العولمة والقوى العاملة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢.
- أحمد، هناء يحيى سيد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة /١٩٨٠-٢٠٠٥/، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٧.
- إسماعيل، معتصم محمد، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية نموذجاً)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ٢٠١٥، ص ٢٦-٢٨.
- البشير، أمين بشير، أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠١١.
- البيطار، منى لطفي، الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، عام ٢٠٠٥.
- ثابت، ناديا خالد نعمان، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٦.
- علي، مدين جواد، المستوردات السلعية السورية ودورها في عجز الميزان التجاري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام ١٩٩٧.
- حسب الله، أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا- مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
- الحسين، شجاع أحمد، القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وأثرها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠.
- حمداني، محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.
- حيدر، ختام محمد، تقييم المساهمة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في سورية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.

- حيدر، نهاد حفيظ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تجربة بنك الاستثمار الأوربي في سورية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١١.
- الخليفة، هالة الحاج، دور القطاع المصرفي في تمويل الصناعة في السودان: دراسة حالة مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، ٢٠١٠.
- خميرة، بشير، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر، دراسة معدة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦.
- دلول، محمد إياد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٤.
- دلول، محمد إياد، تعزيز البيئة الاستثمارية في سورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠.
- الزهراني، بندر بن سالم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٤.
- الزهري، أحمد سلامة، السكان والتنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
- الشلبي، مطيع أسعد، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
- صقر، أديب علي، البطالة في سورية....الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
- صندوق، عفيف عبد الكريم، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.
- عامر، إحسان، أثر تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، ٢٠١٢.
- عبد اللطيف، رامي، دراسة أثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٣.
- عبيد محمود، السياسة التجارية في سورية في ضوء متطلبات التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٣.
- العديب، علي، أثر قوانين تشجيع الاستثمار على التجارة الخارجية في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٢.
- عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة تحليلية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، ٢٠١٠.
- علي، محمود إبراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٢.

- العبد، بيوض محمد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١١.
- غانم، ممدوح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٢.
- قبلان، حسين علي، دور أسواق الأوراق المالية في تمويل الاستثمار ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٢.
- كيكي، محمد هاني، تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٦.
- محمد، محمد شوقي، تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠١.
- المصباح، عماد الدين أحمد، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
- ناصر، إياد محمود، أثر الزيادة السكانية والتوزيع السكاني على مستوى معيشة الأسرة السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
- وقاف، حسين ياسين، الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين كلية الاقتصاد، ٢٠١٥.

الندوات:

- أبو دان، صافي، واقع الصناعة في سورية، ندوة الثلاثاء، الاقتصادية، دمشق، ٢٩/١/٢٠٠٢.
- جبران، أنطون، سبل تأهيل القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٩/١/٢٠٠٢.
- جليلاتي، محمد، النظام الضريبي السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٩/٢/٢٠٠٠.
- حبيب، مطانيوس، الركود الاقتصادي والمناخ الاستثماري في سورية، ندوة سيما الاقتصادية، مريديان دمشق، ٢٨/٥/٢٠٠٠.
- حبيب، مطانيوس، الشراكة السورية الأوروبية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول قضايا اقتصادية راهنة، من ٢٢-٢٠٠٦/٦/٣٠.
- الحمش، منير، هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي، جمعية العلوم الاقتصادية ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، عام ١٩٩٠.
- درغام، دريد، مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١٤/٦/٢٠١١.
- دليلة، عارف، الإطار القانوني والتشريعي لسياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية - الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بالتعاون مع جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، دمشق، ١٩٩٧.
- الروادي، تيسير، السياسات المحفزة للاستثمار في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٢/٥/٢٠٠١.
- الزعيم، عصام، إصلاح القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، ٤/٣/٢٠٠١.

- سعيان، سمير، الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٩
- الضابط، مدين، السياسة المالية من منظور النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٢/٨.
- عبد النور، خالد، تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٩.
- القاضي، حسين، السياسة الضريبية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٣/١.
- القزاز، عزيز، متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجية- واجبات السياسة الاقتصادية، ضمن ندوة حول ترويج الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، غرفة تجارة دمشق ومؤسسة فريدريشناومان، دمشق، ١٩٩٤/١١/١٧، ص ٧٢.
- قنبرية، جمال، رؤية في الإصلاح الضريبي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠١/٣/١٣.
- كنعان، علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقانون رقم (١٠) في سورية، ندوة سيما الاقتصادية، مريديان دمشق، ٢٠٠٠.
- لطفي، عامر، الخطة الخمسية الحادية عشر الأهداف والسياسات، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠١١/٣/١٥.
- مرزوق، نبيل، البطالة في سورية أسبابها ومداخل معالجتها، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٤/٥/١١.
- النابلسي، سعيد، تقويم قانون الاستثمار رقم (١٠) وتأثيره على العمالة والتشغيل، ضمن ندوة سياسات الاستثمار في سورية، الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، بالتعاون مع المعهد المركزي للأبحاث الإقليمية، جامعة ارلانغن- نيرنبرغ، ١٩٩٧

الدوريات:

- سلامي، أحمد و شيخي، محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)، مجلة الباحث، العدد ١٦، ٢٠١٣.
- غانم، عدنان، والسيلي، لبنى، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني، ٢٠٠٣.
- الغزالي، عيسى محمد، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد ٧٧، عام ٢٠٠٨.
- فضلية، عابد، واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، ٢٠٠١.
- قابيل، ماجد عبد العظيم، دور البنوك وسياسات التمويل المصرفي في دفع التنمية التكنولوجية: دراسة مقارنة، مجلة النهضة، المجلد ١٥، العدد ٤، ٢٠١٤.
- محمد، رافد، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين، العدد ٤، ٢٠٠٨.
- مداد، مركز دمشق للدراسات والأبحاث، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (٢٠١١-٢٠١٥).
- المسبيلي، لبنى حسين صالح، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني، ٢٠٠٣.

- مصار، منصف ولباني، يسمينة، العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، مجلة الباحث، العدد ١٦، ٢٠١٦.
- مصرف سورة المركزي، النشرة الربعية (٣-٤) لعام ٢٠١٢.
- المهاني، محمد خالد، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد الثاني، ٢٠٠٣.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، نشرة فصلية، العدد الفصلي الثاني، نيسان، ٢٠١٣.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١١، ٢٠١٥.
- هرمز، نور الدين؛ و يوسف، بهاء الدين، "تحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع المصرفي في سورية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسة العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد (١)، ٢٠١٥.
- هيئة الاستثمار السورية، مجلة هيئة الاستثمار، العدد الأول، أيلول ٢٠٠٩.

التقارير:

- تقرير الإسكوا لعام ٢٠١٢.
- تقرير التنافسية السوري لعام ٢٠١٠، ٢٠١١.
- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٨.
- المجموعات الإحصائية لعام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٨.
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، تقرير حالة السكان في سورية لعام ٢٠٠٨.
- هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة للمناقشة، ٢٥/١/٢٠٠٥.

القوانين والمراسيم التشريعية:

- المرسوم التشريعي رقم ١٠٣/ لعام ١٩٥٢.
- المرسوم التشريعي رقم ١٠/ لعام ١٩٩١.
- المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠٠٧.
- المرسوم التشريعي رقم ٧/ لعام ٢٠٠٠.
- المرسوم التشريعي رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣.
- المرسوم التشريعي رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٦.
- المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧.

المواقع الإلكترونية:

- جريدة البعث، نقطة ساخنة طوبى للطريقة، ١٧ تشرين الثاني، ٢٠١٦، مأخوذة عن الموقع الالكتروني للجريدة: www.albaath.news.sy

- جريدة الثورة (١٠ حزيران ٢٠١٦)، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للجريدة: www.thawraonline.sy
- جريدة الوطن، ٣٠% من الكهرباء تضيع في الخطوط الطويلة، ٢٠ آب، ٢٠١٥، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.alwatan.sy/archives/16393
- حبيب، مطانيوس، إجراءات الاستيراد والرسوم الجمركية، ٢٠٠٣، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.alwatan.com
- الحمش، منير، الاقتصاد السياسي الفساد- الإصلاح- التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.Awu-dam.org/book/60/study/60/96-mh
- خشيب، جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، مأخوذة عن موقع الألوكة الاقتصادي: www.alulka.net
- خضر، حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عام ٢٠٠٤. مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمعهد: www.arab-api.org/develop1.htm
- سليمان، عدنان، واقع وآفاق الاستثمار في المناطق الحرة السورية، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: freezonewww.syrian
- سليمان، عدنان، واقع وآفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.syrianfreezone.com
- سوريا التطورات الاقتصادية ٢٠٠٣-٢٠٠٥، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: ibwww.gucciac.org
- سوق دمشق للأوراق المالية، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.gov.sy
- شاهرلي، محمد شفيق، كيف ساهم النفط في زيادة عجز الميزان التجاري السوري، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني الاقتصادي سورية: www.sy.aliqtisadi.com
- شبكة فولتير، ارتفاع نسبة البطالة في عهد الحداثة والتطوير في سورية، ٢٩/١/٢٠٠٦، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للشبكة: www.voltairenet.org
- شوكت، كشر، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، منتدى الأبحاث والدراسات، ٢٠٠٩، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.Shawkat.afdal.net
- صحيفة الثورة، ٣٥ مليون الخسائر والأضرار... و ٢ مليون لخدمات الطوارئ، ١٦ آذار، ٢٠١٣، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني لصحيفة الثورة: www.thawra.sy/printview.aps
- عبالله، قلش، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، مجلة علوم إنسانية، العدد ٣٢، ٢٠٠٧، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: www.uluminsania.net
- العمران، عامر، سوريا باكورة المصالح الاقتصادية الروسية، مركز الروابط للبحوث والدراسات، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمركز: www.rawabetcenter.com
- القانون رقم ٣/ لعام ٢٠١٦، المادة رقم ٣/، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.pministry.gov.sy

- القش، محمد أكرم، المسألة السكانية في سورية – من التحدي إلى المشكلة وضرورة الشروع بسياسة سكانية- بحث مقدم في المعهد العالي للدراسات السكانية، ٢٠١٢، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمعهد: www.hidsr.edu.sy
- القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً خلال الأزمة في سورية، عام ٢٠١٤، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: [business2: www.b2b.sy.com](http://business2.www.b2b.sy.com)
- المكتب المركزي للإحصاء: 2017- 2018 [http:// cbssyr.sy/Demographic](http://cbssyr.sy/Demographic)
- هيئة الاستثمار السورية: www.sia.gov.sy
- المركز الوطني لبحوث الطاقة، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني: www.nerc.gov.sy
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٨، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للمؤسسة: www.dhaman.org
- هيئة الاستثمار السورية: www.sia.gov.sy
- هيئة تنمية وترويج الصادرات: www.edpa.gov.sy
- هيئة تنمية وترويج الصادرات، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني للهيئة: www.edpa.gov.sy
- واقع التجارة الخارجية، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: [www. Css.escwa.org.lb](http://www.Css.escwa.org.lb)
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: www.syrecon.gov.sy
- وكالة سانا للأنباء، للشيخة يبحث مع ممثلي الفاو مشكلات المياه، ١٧ أيار، ٢٠١٥، مأخوذة عن الموقع الإلكتروني للوكالة: www.sana.sy

المراجع باللغة الأجنبية:

- Chipumira, G.hlanganipaingirande, Mangena, YowukaiRusua (2014), "The Impact of Government Spending on Economic Groth: cace of South Africa (1990-2010), Mediterranean Journal of Social Science, Rome; Italy, Journecy.
- Feenstra, Robert C., Robert Inklaar and Marcel P. Timmer (2013), "The Next Generation of the Penn World Table" available for download at www.ggdnet.net/pwt
- Barro, R. J. and Lee, (2012) "Anew data set of education attainment in the world, 1950- 2010" Journal of development Economics, Vol. 104, September, 148-198.
- Psacharopulos, G.(1994) "Returns to investment in education: a global update" World development, Vol. 22, issue 9, 1325- 1343.

ملخص الدراسة:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر الاستثمارات الخاصة في التنمية الاقتصادية في سورية، وبشكل خاص مسألة العمالة والتجارة الخارجية، حيث بدأ باستعراض أنواع الاستثمار ومحدداته، ودراسة أهم النظريات المفسرة لقيام الاستثمارات، بالإضافة إلى نظريات التنمية. بعد ذلك تم استعراض دور الاستثمار الخاص في سورية وفي بعض الدول العربية، كما تم استعراض مراحل تطور الاقتصاد السوري، كذلك الصعوبات والتحديات التي واجهته، ولم تغفل الدراسة دراسة خصائص المناخ الاستثماري في سورية، ودراسة البنية التشريعية النازمة لعمل القطاع الخاص، بالإضافة إلى توزيع الاستثمارات الخاصة في سورية حسب الأنشطة الاقتصادية، وتوزعها على المحافظات السورية.

تناول البحث أيضاً مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت والنااتج المحلي الإجمالي، ودراسة العائد الاستثماري للاستثمارات العامة والخاصة. إضافةً إلى دراسة أثر الاستثمارات الخاصة في الطلب على قوة العمل، من خلال دراسة تركيب قوة العمل في القطاعين العام والخاص حسب الجنس والتعليم والأنشطة الاقتصادية، ودور الاستثمارات الخاصة في تأمين فرص عمل وتكلفة فرصة العمل، ودور هذه الاستثمارات في التخفيف من حدة البطالة.

ونظراً لأهمية التجارة الخارجية في التنمية فقد تمت دراسة أثر الاستثمارات الخاصة في التجارة الخارجية في سورية، حيث تمت دراسة واقع التجارة الخارجية في سورية وأهم الشركاء التجاريين لسورية، وأثر الاستثمار على التجارة الخارجية، والتركيز على مساهمة القطاع الخاص في الصادرات السورية، وأثر الاستثمارات الخاصة على صادرات القطاع الخاص، كذلك مساهمته في المستوردات السورية، وأثر الاستثمارات الخاصة على مستوردات القطاع الخاص.

في الدراسة العملية: نمذجة قياسية لقياس أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، إذ تم توظيف اختبارين هما: ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP من أجل فحص استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات وتحديد درجة تكاملها، من ثم اختبار التكامل المشترك ARDL، وللتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة تم توظيف نتائج اختبار الحدود، بعدها تم تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ.

Abstract

This research aimed at studying the impact of private investments on economic development in Syria focusing mainly on issues of job creation and foreign trade. It started with reviewing investment types and determinants, as well as the main theories explaining investment behavior in addition to development theories. After that, the role of private investment in Syria and some Arab countries was reviewed. Also, the stages of development of the Syrian economy were presented combined with the main challenges that faced it. The study accounted for the characteristics of investment climate in Syria, the legal structure organizing the private sector, and the distribution of private investments in Syria by economic activity and by governorates.

The study examined the contribution of both the public and private sectors in fixed capital formation and GDP, as well as returns on private and public investments. The impact of private investment on demand for labour was studied by analyzing the composition of labour force in both the public and private sectors by sex, education and economic activities. The research focused on the role of private investment in generating job opportunities, the cost of this job opportunity, and the role of this investment in mitigating the level of unemployment.

Given the importance of foreign trade in development, the impact of private investment on foreign trade in Syria was examined first by reviewing the state of foreign trade, the main trading partners, the impact of investment on foreign trade and the contribution of private investment in exports and imports, and the effect of private investment on private sector's exports and imports.

The empirical study presented and econometric analysis of the impact of socio-economic variables on gross fixed capital formation in private sector. It starts with unit root tests (Augmented Dickey-Fuller ADF, and Fillips-Peron PP tests) to check the stationary of the time series of the variables included in the study and their order of integration. Following that, the study employed Auto-

regressive Distributed Lag ARDL method to examine the long-run relationships among the variables and to estimate this relationship and the error correction model.

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ	ملخص الدراسة
د	الفهرس
و	فهرس الجداول
ز	فهرس الأشكال
ط	المقدمة
ي	أهمية البحث
ي	مشكلة البحث
ك	أهداف البحث
ك	أسئلة البحث
ل	فرضيات البحث
ل	منهج البحث
ل	الدراسات السابقة
٤١-١	القسم الأول: الاستثمار كأحد عوامل التنمية
١٥-٢	الفصل الأول: مفهوم الاستثمار ونظرياته
٢	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار ونظرياته
٣	١-١-١ أنواع الاستثمارات
٤	١-١-٢ محدّدات الاستثمار
٦	١-١-٣ نظريّات في الاستثمار
١٠	١-١-٤ نظريّات في التنمية
١٥-١٣	المبحث الثاني: دور الاستثمار في التنمية (الاستثمار في بعض الدّول العربيّة نموذجاً)
١٣	١-٢-١ الاستثمار في بعض الدّول العربيّة
٤٠-١٦	الفصل الثاني: دور الاستثمار في تطوّر الاقتصاد السوريّ.
١٩-١٧	المبحث الأول: السّياق التّاريخيّ لتطوّر الاقتصاد السوريّ.
١٧	١-١-٢ مراحل تطوّر الاقتصاد السوريّ.
١٨	١-٢-٢ الصّعوبات والتّحدّيات التي واجهت الاقتصاد السوريّ.
٢٨-٢٠	المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار في الاقتصاد السوريّ.
٢٠	١-٢-٢ لمحة عن الاستثمار بالاقتصاد السوريّ.
٢١	٢-٢-٢ دور الاستثمار الخاصّ في الاقتصاد السوريّ.
٢٦	٣-٢-٢ دور الاستثمار الأجنبيّ في الاقتصاد السوريّ.
٤١-٢٩	المبحث الثالث: المناخ الاستثماريّ في سورية.
٢٩	١-٣-٢ المقوّمات الأساسيّة للاستثمار.
٢٩	١-١-٣-٢ المقوّمات الاقتصاديّة الكليّة.
٣٨	٢-١-٣-٢ البيئة القانونيّة والتّشريعيّة.
٣٨	٣-١-٣-٢ مقوّمات إداريّة تنظيميّة.
٣٩	٤-١-٣-٢ نظام التّعليم والتّدريب والتّأهيل.
٤١	خلاصة القسم الأول.
٤٢	القسم الثاني: الاستثمارات الخاصّة في سورية.
٨٩-٤٣	الفصل الأول تطوّر استثمارات القطاع الخاصّ.
٦١-٤٣	المبحث الأول: واقع القطاع الخاصّ وتطوّر البنية التّشريعيّة النّاطمة له.
٤٣	١-١-١ واقع القطاع الخاصّ في سورية.

٤٥	٢-١-١ البنية التشريعية النّاطمة للقطاع الخاصّ في سورية (نظرة تاريخية)
٧٨-٦٢	المبحث الثاني: توزّع الاستثمارات الخاصّة في سورية حسب الأنشطة الاقتصادية.
٦٢	١-٢-١ استثمارات القطاع الخاصّ حسب الأنشطة الاقتصادية.
٧٦	٢-٢-١ توزّع المشاريع الاستثمارية على المحافظات.
٨٨-٧٨	المبحث الثالث: تطوّر المساهمة الاقتصادية للاستثمارات الخاصّة في سورية.
٧٨	١-٣-١ تكوين رأس المال الثابت.
٨٢	٢-٣-١ مساهمة القطاعين العامّ والخاصّ في تكوين الناتج المحليّ الإجماليّ.
٨٦	٣-١-١ العائد الاستثماري.
٨٩	الفصل الثاني: مساهمة الاستثمارات الخاصّة في الطلب على قوّة العمل في سورية.
٩٤-٩١	المبحث الأول: السكّان والقوّة العاملة في سورية.
٩١	١-١-٢ التّركيب السكّانيّ في سورية.
٩٣	٢-١-٢ القوّة العاملة في سورية.
١٠٣-٩٥	المبحث الثاني: تركيب قوّة العمل في القطاعين العامّ والخاصّ في سورية.
٩٥	١-٢-٢ تركيبة قوّة العمل حسب الجنس.
٩٨	٢-٢-٢ التّركيب التعليمي لقوّة العمل.
١٠١	٣-٢-٢ تركيب قوّة العمل حسب النّشاط الاقتصاديّ.
١١٦-١٠٤	المبحث الثالث: دور الاستثمارات الخاصّة في الطلب على قوّة العمل.
١٠٤	١-٣-٢ مشكلة البطالة في سورية
١٠٥	٢-٣-٢ تكلفة فرصة العمل في كافة الأنشطة الاقتصادية.
١٤٥-١١٧	الفصل الثالث: أثر الاستثمارات الخاصّة في التّجارة الخارجية في سورية.
١٢٩-١١٨	المبحث الأول: واقع التّجارة الخارجية في سورية.
١١٨	١-١-٣ أهميّة التّجارة الخارجية.
١١٩	٢-١-٣ التّجارة الخارجية (الصّادات والواردات).
١٢٦	٣-١-٣ الناتج المحليّ الإجماليّ السّوريّ والتجارة الخارجية.
١٢٧	٦-١-٣ الشّركاء التجاريين لسورية.
١٣٥-١٣٠	المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاصّ في الصّادات السّورية.
١٣٠	١-٢-٣ السياسة التجاريّة في مجال التّصدير.
١٣١	٢-٢-٣ صادرات القطاع الخاصّ حسب استخدام الموادّ.
١٣٢	٣-٢-٣ أثر الاستثمارات على صادرات القطاع الخاصّ حسب استخدام الموادّ.
١٣٤	٤-٢-٣ صادرات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ.
١٣٤	٥-٢-٣ أثر الاستثمارات على صادرات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ.
١٤٣-١٣٦	المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاصّ في المستوردات السّورية.
١٣٦	١-٣-٣ السياسة التجاريّة في مجال المستوردات السّورية.
١٣٨	٢-٣-٣ مستوردات القطاع الخاصّ حسب استخدام الموادّ.
١٣٩	٣-٣-٣ أثر الاستثمارات الخاصّة على مستوردات القطاع الخاصّ حسب استخدام الموادّ.
١٤٠	٤-٣-٣ مستوردات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ.
١٤١	٥-٣-٣ أثر الاستثمارات الخاصّة على مستوردات القطاع الخاصّ حسب طبيعة الموادّ.
١٤٤	الفصل الرابع: الدّراسة العمليّة.
١٥٤-١٤٤	نمذجة قياسية لقياس أثر المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية على مجمل تكوين رأس المال الثّابت في القطاع الخاصّ.
١٤٥	١-١-٤ متغيّرات الدّراسة ومصادر البيانات.
١٤٦	٢-١-٤ اختبار استقرار السّلاسل الزّمنية للمتغيّرات المدروسة.
١٤٧	٣-١-٤ اختبار التّكامل المشترك.

١٤٨	٤-١-٤ نتائج اختبار الحدود.
١٤٨	٤-١-٥ تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ.
١٥٠	٤-١-٦ مناقشة النتائج.
١٥٥	خلاصة القسم الثاني.
١٥٧	النتائج
١٥٨	التحقق من الفرضيات.
١٦٠	المقترحات والتوصيات.
١٦١	الخاتمة.
١٦٤	المراجع.

فهرس س الجداول

الصفحة	العنوان
١٤	الجدول رقم (١): إجمالي الاستثمارات الواردة إلى بعض الدول العربية (٢٠٠٣-٢٠١٥).
٣٧	الجدول رقم (٢): الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية:
٣٧	الجدول رقم (٣): ترتيب سورية في تنافسية الاقتصاد العالمي حسب تطور مؤشرات سوق الأوراق المالية.
٦٣	الجدول رقم (٤): التوزيع النسبي للمشاريع الاستثمارية المنفذة وقيد التنفيذ.
٦٤	الجدول رقم (٥): التكاليف الاستثمارية وعدد العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
٦٧	الجدول رقم (٦): مشاريع النفط والثروة المعدنية.
٦٩	الجدول رقم (٧): المصارف الخاصة العاملة في سورية.
٧١	الجدول رقم (٨): شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية.
٧٢	الجدول رقم (٩): الجامعات الخاصة في سورية.
٧٥	الجدول رقم (١٠): عدد الشركات في المناطق الحرة حسب النشاط الاستثماري.
٧٦	الجدول رقم (١١): توزيع المشاريع المشملة على المحافظات.
٧٩	الجدول رقم (١٢): مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي.
٨١	الجدول رقم (١٣): التوزيع النسبي لمجمل التكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الاقتصادية.
٨١	الجدول رقم (١٤): نسبة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية.
٨٢	الجدول رقم (١٥): التوزيع النسبي لاستثمارات القطاع الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية.
٨٣	الجدول رقم (١٦): التوزيع النسبي للنتائج المحلي الإجمالي حسب القطاع، ومساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت.
٨٤	الجدول رقم (١٧): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الاستثمارات.
٨٥	الجدول رقم (١٨): تطور نصيب الفرد سنوياً من GDP في سورية.
٨٦	الجدول رقم (١٩): العائد الاستثماري للمشاريع الصناعية الخاصة.
٩٢	الجدول رقم (٢٠): التوزيع النسبي للسكان في سورية حسب الفئات العمرية.
٩٤	الجدول رقم (٢١): حجم قوة العمل في سورية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٧.
٩٧	الجدول رقم (٢٢): حصة القطاع الخاص من العاملين الذكور والإناث.
١٠١	الجدول رقم (٢٣): التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي.
١٠٢	الجدول رقم (٢٤): التركيب الاقتصادي للمشتغلين في القطاع العام.
١٠٣	الجدول رقم (٢٥): التركيب الاقتصادي للمشتغلين في القطاع الخاص.
١٠٥	الجدول رقم (٢٦): التكاليف الاستثمارية للمشاريع الاستثمارية الخاصة وتكلفة فرصة العمل.
١٠٧	الجدول رقم (٢٧): التكاليف الاستثمارية وعدد العاملين في المشاريع الصناعية في القطاع

	الخاص مع حساب تكلفة فرصة العمل.
١٠٨	الجدول رقم (٢٨): التكاليف الاستثمارية وعدد العمّال وتكلفة فرصة العمل في قطاع الزراعة
١٠٩	الجدول رقم (٢٩): التكاليف الاستثمارية لمشاريع النقل وعدد العاملين وتكلفة فرصة العمل.
١١٠	الجدول رقم (٣٠): التكاليف الاستثمارية للمشاريع الصحية وعدد العاملين فيها.
١١١	الجدول رقم (٣١): المدارس الخاصة العاملة في سورية والمعلمون فيها.
١١١	الجدول رقم (٣٢): معدّل البطالة حسب الحالة التعليمية.
١١٥	الجدول رقم (٣٣): معدّل نموّ الاستثمارات الخاصة، ومعدّل البطالة في سورية.
١١٥	الجدول رقم (٣٤): معدّل نموّ المشتغلين لدى القطاعين العام والخاص.
١٢٢	الجدول رقم (٣٥): الصادرات السورية حسب طبيعة واستخدام المواد.
١٢٢	الجدول رقم (٣٦): معدّل نموّ الصادرات السورية حسب طبيعة المواد ومعدّل نموّ الاستثمار الخاص.
١٢٥	الجدول رقم (٣٧): المستوردات السورية حسب طبيعة واستخدام المواد.
١٢٥	الجدول رقم (٣٨): معدّل نموّ الواردات السورية ومعدّل نموّ الاستثمار الكلي.
١٢٧	الجدول رقم (٣٩): الانكشاف الاقتصادي في سورية.
١٢٧	الجدول رقم (٤٠): التجارة الخارجية لسورية مع الكتل الدولية.
١٢٨	الجدول رقم (٤١): التوزيع النسبي للصادرات السورية إلى مختلف الدول.
١٢٩	الجدول رقم (٤٢): المستوردات السورية من مختلف الدول.
١٣٣	الجدول رقم (٤٣): معدّل نموّ صادرات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.
١٣٤	الجدول رقم (٤٤): معدّل نموّ صادرات القطاع الخاص حسب استخدام المواد.
١٣٩	الجدول رقم (٤٥): معدّل نموّ مستوردات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.
١٤١	الجدول رقم (٤٦): معدّل نموّ مستوردات القطاع الخاص حسب استخدام المواد.
١٤٥	الجدول رقم (٤٧): متغيرات الدراسة.
١٤٦	الجدول رقم (٤٨): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات.
١٤٨	الجدول رقم (٤٩): نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وفق اختبار الحدود
١٤٨	الجدول رقم (٥٠): نموذج الدراسة المقدّر وفقاً لمنهجية ARDL
١٤٩	الجدول رقم (٥١): اختبار Breusch-Godfrey-LM
١٤٩	الجدول رقم (٥٢): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey
١٥٠	الجدول رقم (٥٣): اختبار Ramsey Reset Test
١٥٣	الجدول رقم (٥٤): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان
٦٤	الشكل رقم (١): المنشآت الصناعية المنفّذة وفق المرسوم ٢١ لتنظيم الصناعات.
٦٦	الشكل رقم (٢): مشاريع الأدوية المشتملة (٢٠٠٧-٢٠١١).
٧٩	الشكل رقم (٣): التوزيع النسبي لاستثمارات القطاعين العام والخاص.
٨٣	الشكل رقم (٤): المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
٩٦	الشكل رقم (٥): التوزيع النسبي للعاملين الذكور لدى القطاعين العام والخاص.
٩٦	الشكل رقم (٦): التوزيع النسبي للعاملات الإناث لدى القطاعين العام والخاص.
٩٩	الشكل رقم (٧): البنية التركيبية للعاملين في القطاع العام حسب التعليم.
١٠٠	الشكل رقم (٨): البنية التركيبية للعاملين في القطاع الخاص حسب التعليم.
١٢٠	الشكل رقم (٩): التجارة الخارجية.
١٣٢	الشكل رقم (١٠): صادرات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.

١٣٤	الشكل رقم (١١): صادرات القطاع الخاص حسب استخدام المواد.
١٣٨	الشكل رقم (١٢): مستوردات القطاع الخاص حسب طبيعة المواد.
١٤٠	الشكل رقم (١٣): مستوردات القطاع الخاص حسب استخدام المواد.
١٥٠	الشكل رقم (١٤): الشكل الدالي.

المقدمة:

يعدّ الاستثمار أحد أهمّ النشاطات الاقتصادية على الإطلاق باعتباره أحد أهمّ عوامل النمو الاقتصاديّ، وزيادة الإنتاجيّة وتحسين الظروف المعيشيّة لأفراد المجتمع وخلق فرص العمل التي يمكن من خلالها حلّ مشكلات المجتمع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فالأموال بحدّ ذاتها لا يمكن أن تحلّ المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يعاني منها المجتمع، أو أن تخلق نموّاً اقتصاديّاً حقيقيّاً، إنّما استثمار الأموال بشكلٍ فعّالٍ وفي المجالات المناسبة وحده القادر على حلّ هذه من المشكلات ودفع عجلة النّمّو والتّ تنمية.

يعاني الاقتصاد السوريّ من ضعف وتراجع معدّلات النّمّو الاقتصاديّ بسبب مجموعة من المشكلات، إذ يعاني الميزان التجاريّ السوريّ من عجزٍ في معظم السّنّوات، حيث وصلت قيمة هذا العجز في عام ٢٠٠٤ مقدار ٧٨٠٠٥ مليون ليرةٍ سوريّة، وارتفع مقدار العجز في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٥٥٢٣ مليون ليرةٍ سوريّة^١، إضافةً إلى ذلك تعاني سورية من زيادةٍ سكانيةٍ كبيرةٍ فقد ارتفع حجم السكّان من حوالي ١٠،٤٦٩ مليون نسمة حسب تعداد عام ١٩٠٥ إلى ١٩،١٧٢ مليون نسمة وفق تقديرات منتصف العام ٢٠٠٧ لحجم السكّان في سورية، بزيادةٍ مطلقةٍ بلغت ١٧،٧٠٣ مليون نسمة أي إنّ عدد سكّان سورية قد تضاعف خلال الفترة الممتدّة من عام ١٩٠٥ حتّى عام ٢٠٠٧ أكثر من ١٣ مرّة^٢.

في عام ٢٠٠٧ أصبح عدد سكّان سورية يشكّل ثلاثة أمثال حجم السكّان عمّا كان عليه في عام ١٩٧٠، وبلغت الزيادة السكانية في العام ٢٠٠٧ مقدار ٤٥٥ ألف نسمة عن عام ٢٠٠٦ أي إنّنا في سورية نزداد شخصاً واحداً كل ٦٨ ثانية^٣. كما بلغ عدد المقيمين في سورية من غير السورّيّين وبشكلٍ تقريبيّ ٥١٢ ألف نسمة في نهاية عام ٢٠٠٧^٤.

لقد أدّت هذه الزيادة السكانيّة إلى زيادة عدد الوافدين إلى سوق العمل، لكنّ الوضع الاقتصاديّ في سورية عجز عن تأمين فرص العمل لجميع الرّاغبين فيه فقد بلغ معدّل البطالة ١١،٧% في عام ٢٠٠٢، وعلى الرّغم من أنّها انخفضت إلى ٨،٢% في عام ٢٠٠٦، لكنّها ما لبثت أن ارتفعت إلى ١٠،٩% في العامين ٢٠٠٨، ٢٠٠٩^٥.

يحتّم هذا الوضع الاقتصاديّ على الحكومة السورّيّة القيام بإجراء إصلاحاتٍ اقتصاديّةٍ من شأنها القضاء على الخلل بين النّمّو الاقتصاديّ والنّمّو السكّانيّ وخلق نموّاً اقتصاديّاً حقيقيّاً، بالطّبع فإنّ ذلك لن يتحقّق إلا من خلال استثمار الأموال بشكلٍ فعّالٍ وفي المجالات المناسبة، لكن دون أن يقتصر ذلك على الدّولة وحدها وإنّما من خلال إفساح المجال بشكلٍ كبيرٍ للقطاع الخاصّ للمشاركة في هذا المجال.

^١ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.

^٢ الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة السكان في سورية، التقرير الوطني الأول، دمشق، عام ٢٠٠٨، ص ٣١.

^٣ الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المرجع السابق، ص ٣٣.

^٤ تقرير الهيئة السورية للاستثمار لعام ٢٠٠٩، ص ١٦.

بالفعل تقوم سورية بإجراء عملية إصلاح اقتصادي تتّصف بالتدرّج والحذر، تتّجه من خلالها نحو تحرير الاقتصاد الوطنيّ والمزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وتعزيز دور القطاع الخاصّ وإفساح المجال أمامه بشكلٍ واسعٍ.

مع بداية السبعينات من القرن العشرين تمّ إفساح المجال للعمل الصناعيّ الخاصّ ضمن صناعاتٍ محدّدة، وابتداءً من منتصف الثمانينات بدأت الحكومة تطبيق سياسةٍ إصلاحيةٍ مستفيدةً بذلك من آليات اقتصاد السوق في تطوير النّظام الاقتصادي، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في مجال التجارة الخارجيّة والاستثمار والقطاع الأجنبيّ إلى خلق أرضيّة أكثر ملاءمةً لتوسيع نشاط قطاع الأعمال الخاصّ.

مع بدايات القرن الحادي والعشرين أعدت الحكومة السّوريّة برنامجاً جديداً للعمل يتناول الفترة من عام ٢٠٠٠ حتّى عام ٢٠١٠ وسّعت فيه الحكومة المجال أمام القطاع الخاصّ وأصدرت العديد من التّشريعات التي تيسر عمله. كما سمحت التّشريعات الجديدة للقطاع الخاصّ الاستثمار في مجال المال والتأمين والتّعليم العالي (الجامعي)، بالإضافة إلى أنّها سمحت له الاستثمار في قطاع الاتصالات عندما أعطت الحكومة التّرخيص لمستثمرين محليّين وأجانب لإنشاء وتشغيل شبكتين للهاتف الخليوي.

وهكذا تهدف الحكومة في سعي دائمٍ إلى خلق مناخٍ استثماريّ ملائمٍ يعمل على جذب المستثمر المحليّ المقيم والمغترب وكذلك جذب وتشجيع المستثمر الخارجي وإعادة الثقة له. إلّا أنّه حتّى الآن لم يتمّ إيجاد هذا المناخ، إذ إنّ المناخ الاستثماريّ الملائم لا يعني فقط مجرد حزمةٍ من الحوافز والإعفاءات، وإنّما المناخ الاستثماريّ الذي يجذب الاستثمارات والمستثمرين هو ذلك المناخ الذي لا يعتمد على قانونٍ محدّدٍ بعينه وإنّما يعتمد بصورةٍ أساسيّةٍ على جملةٍ من الشّروط والمقومات الاقتصاديّة التي تخلق أرضيّةً يمكن أن ينمو فيها مشروعٌ تنمويّ. عملياً، لا تكفي التّعديلات بالقوانين لتحفيز وتشجيع الاستثمار، إنّما يجب على الدّولة أن تروّج للاستثمار فيها وأن تثبت للمستثمرين جدوى توظيف أموالهم فيها.

وفي هذا البحث سوف نقوم بدراسة الدّور التّنمويّ للاستثمارات الخاصّة في سورية، ودراسة دور الحكومة في تفعيل هذا الدور.

أهميّة البحث:

يتّصف موضوع هذا البحث بأهميّةٍ خاصّةٍ يفرضها الدّور الحاسم لعملية الاستثمار في عملية التّنمية الاقتصاديّة ولا سيّما لجهة تحديد العوامل الإيجابية التي يمكن للاستثمارات الخاصّة في سورية تحقيقها وتوظيفها في خدمة عملية التّنمية في حلّ مشكلة البطالة وتأمين العمل لأكثر عدد ممكنٍ للرّاغبين فيه، كذلك دعم الإيرادات الماليّة للدّولة، وتنشيط حركة التجارة الخارجيّة في سورية.

مشكلة البحث:

بعد قيام ثورة آذار ١٩٦٣ تسلّم القطاع العامّ قيادة العملية التّنمويّة، مع إفساح مجالٍ ضيّقٍ أمام القطاع الخاصّ للمشاركة في هذه العملية وفي فتراتٍ محدّدة، وذلك حسب السّياسة المرحليّة للحكومة السّوريّة، إلّا

أنه وبشكلٍ خاصٍّ في منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأت سورية تعاني من أزماتٍ اقتصاديةٍ متتاليةٍ، تَمَثَّلَتْ بتراجع معدلات النمو الاقتصاديّ وتراجعته، وتوقف المساعدات العربية، إضافةً إلى انهيار أسعار النفط والمنافسة المتزايدة للسلع السوريّة في الأسواق الخارجية.

وما تزال الكثير من آثار هذه الأزمات مستمرة حتّى يومنا هذا، ولم يعد القطاع العام قادراً وحده على قيادة العملية التّنمويّة بدون مشاركة القطاع الخاصّ، لذا توجّب على الحكومة اليوم إجراء عمليّات إصلاحٍ اقتصاديةٍ استجابةً للتطوّرات الحاصلة على السّاحة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وضمن هذا السياق تكمن مشكلة البحث في التّفتيش عن دورٍ للقطاع الخاصّ وخلق الظروف المناسبة لاستثماراته لناحية المناخ الاستثماريّ القادر على جذب الاستثمارات المحليّة منها والأجنبيّة، إذ إنّ الاستثمار هو القادر على حلّ هذه المشكلات التي تمرّ بها سورية من بطالةٍ وضعف الإيرادات الماليّة واختلال الميزان التجاريّ.

يركّز البحث على دراسة دور القطاع الخاصّ في جانبين مهمّين هما: قدرته على خلق فرص العمل وزيادة مستوى العمالة، ومساهمته في التّجارة الخارجية. يستند هذا التّركيز إلى أهميّة خلق فرص العمل في سورية لتلبية الطّلب المتزايد عليه مقابل ضعف قدرة القطاع الحكوميّ على خلق هذه الفرص بالعدد الكافي. من جهةٍ ثانيةٍ، يعاني الاقتصاد السوريّ من ضعف ميزانه التجاريّ واختلاله لجهة هيمنة المستوردات على الصّادرات الأمر الذي أصابه بحالة عجزٍ لسنوات عديدة. تفاقم هذا الوضع خلال فترة الأزمة /الحرب على سورية/ ومن المتوقّع أن يزداد هذا العجز في السّنوات المقبلة. كلّ ذلك شكّل حافزاً للبحث على اختيار التّجارة الخارجية ودور القطاع الخاصّ فيها.

أهداف البحث:

١. دراسة وتحليل واقع الاستثمارات الخاصّة في سورية.
٢. دراسة خصائص المناخ الاستثماريّ في سورية للتعرف على مزاياه ونقاط ضعفه، وأثره على تشجيع الاستثمارات الخاصّة.
٣. دراسة أثر البنية التّشريعيّة في سورية على تطوّر الاستثمارات الخاصّة في سورية.
٤. القياس الاقتصاديّ لأهمّ العوامل المؤثّرة في الاستثمار الخاصّ في سورية.

أسئلة البحث:

- هل مناخ الاستثمار في سورية فعال في جذب الاستثمارات الخاصّة؟
- هل يمكن بناء الاقتصاد السوري وحل مشكلاته الاقتصادية بالاعتماد فقط على الاستثمار العام؟
- ما حجم مساهمة الاستثمارات الخاصّة في خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة في سورية؟
- ما حجم مساهمة الاستثمارات الخاصّة في التّجارة الخارجية "تصدير واستيراد" في سورية؟

■ ما العوامل والمتغيرات المحددة للاستثمار الخاص في سورية؟

فرضيات البحث:

١. يتّصف المناخ الاستثماري في سورية بعدم القدرة على جذب الاستثمارات الخاصة بشكلٍ فعّالٍ.
٢. لا تمتلك الاستثمارات العامة لوحدها القدرة على حلّ المشكلات الاقتصادية التي تواجه القطر.
٣. تؤدي الاستثمارات الخاصة دوراً اقتصادياً مهماً في تخفيض البطالة.
٤. تؤدي الاستثمارات الخاصة دوراً اقتصادياً مهماً في زيادة التصدير وتخفيض الاستيراد.
٥. لا تستطيع الاستثمارات الخاصة لوحدها أن تكون رافعة الاقتصاد السوري.
٦. يتأثر الاستثمار الخاص في سورية بحجم الائتمان المقدّم للقطاع الخاص وبمستوى الادّخار المحلي وبالاستهلاك الحكومي.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، بدايةً تمّ استخدام أسلوب التّقيب عن الحقائق من أجل دراسة حالة الاقتصاد السوري، ووصف بنية التّغيّرات الحاصلة فيه خلال الفترة المدروسة خاصة حالة القطاع الخاص، من حيث استعراض مسيرة تطوّره والمشكلات التي تواجهه، وتوصيف التّغيّرات التي طرأت على مساهمته الاقتصادية. في القسم الثاني تمّ توظيف أسلوب التّكامل المشترك في الاقتصاد القياسي وفق طريقة نماذج ARDL من أجل دراسة العوامل المؤثرة في مستوى الاستثمار الخاص في سورية.

حدود البحث:

الحدود الزمانيّة: شملت الدّراسة الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

الحدود المكانية: دراسة الاستثمارات الخاصة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

الدّراسات السابقة:

أ. دلّول، إياد محمد (٢٠١٤)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.

هدف البحث إلى معرفة وتحديد إيجابية أو سلبية الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية وتحليلها من خلال دراسة الاقتصاد السوري ومناخ الاستثمار، تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد ضمن الأدبيات والنظريات الاقتصادية، بيان حجم التدفّقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة واتجاهاتها العالمية واتجاهاتها في سورية، دراسة إحصائية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج التي توصل لها البحث

• المناخ الاستثماري غير قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

• يسهم الاستثمار الأجنبي في تعزيز الاقتصاد السوري.

• زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي.

• زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الصادرات والواردات.

• يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل العمالة.

ب. بيوض محمد العيد، (٢٠١١) "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة - تونس، الجزائر، المغرب" رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف.

هدف الباحث من هذه الدراسة إلى تحديد مدى جدوى وفائدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة في تدعيم اتباع نهج التنمية المستدامة ورفع معدلات نموها من خلال مقارنة وتحليل وضع دول المغرب العربي بصفة خاصة كونها المثال المدروس ومقدار القيمة المضافة التي تنجز عن استقطاب مثل هذه الاستثمارات على التنمية المستدامة باعتبار أن تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم العوامل المساعدة للدول النامية في تحقيق الأهداف التنموية لها.

توصل الباحث إلى أن:

• الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة.

• تتركز الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة في القطاعات ذات الربحية العالية.

• يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في تحفيز الاستثمار المحلي وزيادة القدرة التصديرية.

ج. مولاي لخضر، عبد الرزاق (٢٠١٠) "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر" رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.

هدف الباحث من دراسته إلى تقديم دراسة تحليلية يبرز فيها العوامل المحددة لنمو قطاع الأعمال الخاص والاستثمار، عرض أهم المتغيرات الاقتصادية المختلفة المؤثرة على استثمارات القطاع الخاص بهدف التوصل إلى بعض النتائج والسياسات العامة والكليات التي يمكن من خلالها تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة تطوّر القطاع الخاص في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية، تقييم مناخ الاستثمار وتحديد مواطن الضعف التي يعاني منها وأهم معوقات نمو القطاع الخاص في الجزائر.

توصل البحث إلى أن:

• القطاع الخاص في الجزائر غير نشط وفاعل في الاقتصاد الوطني مقارنة مع مساهمته في باقي الدول.

• عدم فاعلية المناخ الاستثماري في الجزائر في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ك. البيطار، منى لطفي (٢٠٠٥) "الاستثمارات الخاصة وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية" رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سورية.

هدفت الباحثة من دراستها إلى دراسة وتحليل واقع استثمارات القطاع الخاص المحلي، ودراسة الدور التنموي الذي يؤديه القطاع الخاص ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور، إضافة إلى دراسة واقع المناخ الاستثماري في سورية بغية تحديد المقومات التي يفتقر إليها ومدى قدرته على جذب المستثمر الخاص، والكشف عن مواطن الضعف والخلل التي تعترض عمل القطاع الخاص وتحول دون التوجه باستثماراته نحو القطاعات الإنتاجية المفيدة للبلد، التأكيد على أهمية المستثمر الخاص المحلي لأنه هو الباقي والمقيم ومن ثم تأتي أهمية المستثمر الخارجي.

ط. وقاف ، حسين ياسين (٢٠١٥) "الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية.

هدف الباحث إلى: تبيان الأدوات الرئيسية للتدخل الحكومي التي تساهم أكثر من غيرها في تفسير التغير الحاصل في الحجم الكلي للاستثمار من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين المحددات الرئيسية للتدخل الحكومي من جهة وحجم الاستثمار الكلي للاستثمار من جهة ثانية.

تبيان الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية وخاصة السياستين المالية والنقدية والاقتصادية في تقدير النموذج الكلي للاستثمار في سورية.

الوقوف على أوجه القصور في عمل هذه السياسات من خلال تتبع تأثيرها على الحجم الكلي للاستثمار.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

وجود علاقة موجبة (طردية) بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والحجم الكلي للاستثمار.

وجود علاقة موجبة مع الواردات.

وجود علاقة سالبة مع الصادرات.